



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٣٠) - نوفمبر ٢٠١٤ - محرم ١٤٣٥ هـ

مجلة شهرية (إلكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية



■ خصوصيات شركات التأمين التكافلي

■ رأس المال البشري من منظور إسلامي

■ مُستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

■ استثمار أموال الزكاة للحد من الفقر في الجزائر

■ إعادة هيكلة المنظمات المحاسبية المهنية نتيجة حتمية للإصلاحات المحاسبية في الجزائر

■ التجربة التونسية في بيع المشاريع الصغرى بين الوجود والمنشود

مركز الدكتور سليمان قنطريجي للتطوير الأعمال

تأسس عام ١٩٨٧

اختصاصاتنا..

دراسات

1. التكامل مع نظم المحاسبة
2. الأنظمة المتكاملة

التدريب والتقييم

1. دراسة اللغة حول العالم
2. متابعة الدراسات العليا عن بعد (BA, MA, PhD).
3. مركز امتحانات معتمد Testing Center
4. دبلومات و دورات مهنية اختصاصية.

استشارات

1. دراسات جدوى فنية واقتصادية
2. تدقيق مؤسسات مالية إسلامية
3. إعادة هيكلة مشاريع متعثرة
4. تصميم نظم تكاليف
5. دراسات واستشارات مالية
6. دراسات تقييم مشاريع
7. دراسات تسويقية
8. تمثيل شركات

شركاؤنا..

- جامعة أريس (هيوستن) AREES University
- كابلان إنترناشيونال
- مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
- معهد الخوارزمي لعلوم الكمبيوتر (سورية)

Tel: +963 33 2518 535 - Fax: +963 33 2530 772 - Mobile: +963 944 273000
P.O. Box 75, Hama – SYRIA - www.kantakji.com



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١١) - يوليو ٢٠١٢ - رجب ١٤٣٣ هـ

البنك الإسلامي الأردني
(فصحة نجاح)

استجابة لنداء وطني
استقالة الأمين العام للمجلس العام

الطفل الاقتصادي

الدلالات المحاسبية في ضوء
النصوص القرآنية

دعوة من
إقتصاديين لبنانيين وماليين
لخروج سلمي من البوهر

هدية العدد

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٢) - يوليو ٢٠١٢ - رجب ١٤٣٣ هـ

مبادرة ناجحة لأشخاص يتبنون القرض الحسن

أدوات السياسة النقدية والمالية للأمن

لترشيد دور الصيرفة الإسلامية

هدية العدد

الدلالات المحاسبية في
ضوء النصوص القرآنية

دور الوقت في تمويل متطلبات
التنمية البشرية

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٣) - أغسطس ٢٠١٢ - شوال ١٤٣٣ هـ

مجلة شهرية (شهرية) تصدر عن المجلس العام للتعاون الإسلامي العالمية بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

**الإجراءات المؤسسية لإدارة
العملية التحكيمية**

هدية العدد

إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في
المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا

الصادق الوقفية وتمويل
الصناعات الحرفية

الأقسام الرئيسية لبيت المال وحقوقها

بعض ملامح الإعجاز
القرآني الاقتصادي
في معالجة الأزمة
المالية العالمية

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٤) - سبتمبر ٢٠١٢ - ربيع ١٤٣٣ هـ

مجلس التعاون الإسلامي (شهرية) تصدر عن المجلس العام للتعاون الإسلامي العالمية بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

**تقديم الدكتور حسن حافظة أميناً عاماً
للمجلس العام للتعاون الإسلامي**

الريادة في العمل الخيري وربطه
بالتنمية: الزكاة والأوقاف نموذجاً

المصطلح الإسلامي لوزارة المالية
أو الخزنة (بيت المال)

ما الضائقة الأساسية للتمويل الإسلامي؟

أهمية وأبعاد الجودة في البنوك

نظريات القيادة النظرية الروحية الإسلامية
التحفيزية

هدية العدد

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٥) - أكتوبر ٢٠١٢ - ربيع ١٤٣٣ هـ

مجلة شهرية (شهرية) تصدر عن المجلس العام للتعاون الإسلامي العالمية بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

دور المرأة المسلمة في إدارة الاقتصاد
المنزل الإسلامي

مقاصد الشريعة من حفظ المال إلى التنمية

الانقضاء الإمام ابن عاشور نموذجاً

النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية

التورق كما تجر به المصارف الإسلامية

هدية العدد

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦) - نوفمبر ٢٠١٢ - ربيع ١٤٣٣ هـ

مجلة شهرية (شهرية) تصدر عن المجلس العام للتعاون الإسلامي العالمية بالتعاون مع مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

السياسات المالية في عصر أبي بكر الصديق
(١١-١٣ هـ)

فن إدارة الوقت
وسبلاتك لإدارة يومك، وقيادة حياتك نحو النجاح

مصطلحات اقتصادية من الفقه الإسلامي

الإبداع المصرفي في ظل الاقتصاد المعرفي

هدية العدد

تاريخ



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٣ - ديسمبر ٢٠١٢ - ص ١٢٣٤

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- الإصباح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية
- الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي
- مشكلة التطبيق - تشخيص حالة التمويل الإسلامي
- المصطلح الإسلامي للضرائب
- [التوظيف المالي، مشروعته وشروطه]
- كيف نربي أبنائنا على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي؟

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٤ - يناير ٢٠١٣ - ص ١٢٣٥

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- شركة لتقديم خدمات التمويل الأصغر ومتماعى الصغر الإسلامية
- التفات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي
- مدى تحقيق المصارف الإسلامية للمفاهيم الشرعية في المال
- نموذج استهداف عائد المراجعة بدلالة أموال المضاربة

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٥ - فبراير ٢٠١٣ - ص ١٢٣٦

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- أهمية الفائدة المركبة
- الاقتصاد في الإسلام
- باب المظفر الاقتصادي: التخطيط المالي
- أصول الرقعة المستندة في دورة الاقتصاد الكلي
- دور خدمة العملاء في معالجة المشكلات الاقتصادية
- دراسة سوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العراقية

Why the Nobel Prize Of Economics 2012 Enhance the Position of Islamic Finance Towards Regulated Markets?

هبة العدد: كتاب مصادر واستثمارات الأموال في البنوك الإسلامية فقهية د/ عبد الحليم عامر عيسى

وهذا العدد: ...

مبتعثات الشرق الأوسط بحاجة إلى إقناذ قيادي أكثر منه إلى إقناذ مالي

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٦ - مارس ٢٠١٣ - ص ١٢٣٧

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- المقريزي- إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية
- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتعدد الزوجات
- العبادات وإن المعاملات طبق
- صناعة قرارات الاستثمار في البنوك الإسلامية

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٧ - أبريل ٢٠١٣ - ص ١٢٣٨

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- ضوابط وأدوات تجارب المؤسسات المالية الإسلامية مع المستجدات الاجتماعية
- التوجهات النبوية
- ومعالج الرحمة في الاقتصاد والمعاملات
- أسباب وأثار دخول الحيل الفقهية على المصرفية الإسلامية
- صيغة المضاربة الشرعية ودورها في تمويل التنمية المحلية

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد ١٢٨ - مايو ٢٠١٣ - ص ١٢٣٩

مجلة شهرية (تقريبية) تصدر عن المجلس العام للعلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع مركز البحوث الإسلامية العالمية

هبة العدد

- الضوابط ودورها في دعم الاقتصاد الإسلامي
- التنظيمات والشروط الأساسية المسبقة لبناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي
- جوانب الضعف في البنوك الإسلامية
- وكيفية تحسينها في مواجهة الأزمات
- البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق

الاعتماد على استضافة قناة الجزيرة القطرية



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - يوليو - ٢٠١٣ - شتات ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في اقتصاد عالمي
- معرفة الرجال من أهم مقومات النجاح القيادي...
- القواعد السبعة لإدارة الأشخاص المبدعين صهيبي المراس
- جوانب الضعف في البنوك الإسلامية وكيفية تعزيزها في مواجهة الأزمات

المختبر: محمد طاهر، الدكتور: محمد مريخا
في الصحافة: كريمة، دكتور: محمد مريخا

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - يوليو - ٢٠١٣ - رمضان ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- دراسة صندوق الزكاة في الجزائر
- دراسة عمالية وأمنية
- دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي
- التدبير الشرعي للتعويضات المستقبلية والدور التشريعي لها بعد تطورها في نظام التشريع الإسلامية
- معوقات النشاط المصرفي الإسلامي
- التمويل العقاري باستخدام صيغة الإجارة الموصولة في الدولة دراسة فقهية مالية

المجلس العام: استضافة جامعة الزيتونة

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - أغسطس - ٢٠١٣ - شوال ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- المقاييس الاقتصادية عند شيخ الإسلام ابن تيمية
- معدل التضخم وعلاقته بالاستقرار النقدي حالة السودان خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢
- التمويل العقاري باستخدام صيغة الإجارة الموصولة في الدولة
- جوانب الضعف في البنوك الإسلامية وكيفية تعزيزها في مواجهة الأزمات
- برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - سبتمبر - ٢٠١٣ - ذو القعدة ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- القيادة والعمليات الحكومية المؤثرة
- برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي
- القرار من المعنى: راحة البال في عصره
- حتى حوزة رويحي: مطبوعه واقتصادي غير
- معايير اختيار العاملين لدى البنوك الإسلامية

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - أكتوبر - ٢٠١٣ - رجب ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- إيجاد سوق أوراق مالية إسلامية كمنهج لمعالجة الأزمات المالية
- فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية
- أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية
- العلماء والمثقفون وأثرهم في الأمة
- التأمين التجاري والتأمين الإسلامي دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية

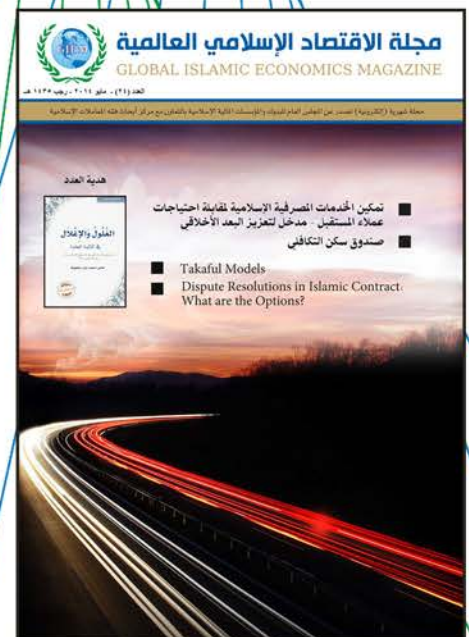
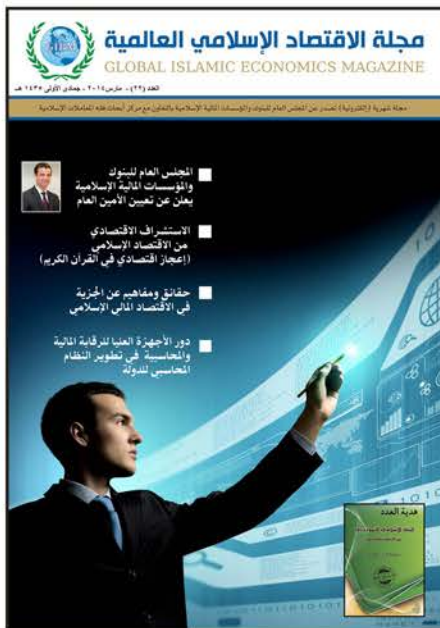
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٦٣) - نوفمبر - ٢٠١٣ - صفر ١٤٣٤ هـ

مجلة شهرية (نظريية) (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبحوث والدراسات الإسلامية بالتعاون مع مركز البحوث في جامعة الملك سعود الإسلامية

قائمة المحتويات

- خيارنا الصعبة بين ترجمة العلوم الاقتصادية وترجمة العقول الاقتصادية
- أهمية رأس المال الفكري للمصرفية الإسلامية
- مدى أهمية هامش الجدية في بيع المراجعة للأمر بالشراء





Abdelilah Belatik
Secretary General
CIBAFI

للمجلس كلمة

Welcome to the 30th issue of the Global Islamic Economics Magazine. We, as usual, provide you with the industry's updates, and offer expert opinion from thought leaders on a various array of issues.

This month I would like to keep you updated with the CIBAFI activities. CIBAFI, in collaboration with Al Bayan Center for Islamic Finance engineering, has convened the "Sixth Khartoum Forum for Islamic Financial Products Development" with a specific theme on al-Salam contract and its modern applications, on 10 - 11 November 2014 in Khartoum, Sudan. The forum has provided a platform for Sharia and legal experts, economists and financial practitioners in identifying deficiencies in both theoretical and practical applications of Al Salam contract in modern financial system. CIBAFI also signed a Memorandum of Understanding (MOU) with the Emirates Securities and Commodities Authority (SCA) on 18 November 2014 at the Jumeirah Emirates Tower in Dubai, which serves as the foundation for future cooperation towards the enhancement of knowledge sharing and professional development in the Islamic Financial Services Industry (IFSI). Following this initiative, CIBAFI held a Technical Workshop on Islamic Capital Market in the Emirates Securities and Commodities Authority (SCA) on 17 – 19 November 2014, which provided participants with hands on technical knowledge and skills on Islamic Capital Market with a focus on Sukuk and its recent structures compliant with the Basel III capital requirements.

To address the most recent challenges facing the global Islamic finance industry, CIBAFI takes an initiative to convene a CIBAFI In-focus Session as part of the 21st Annual World Islamic Banking Conference (WIBC) on 3 December 2014. The main theme of the In-focus session is "Strategic options for Islamic banks in response to Basel III requirements: Practitioners' perspective". The In-Focus session will focus on several key fronts: the alignment between capital management, financing capacity, and business expansion; strategies to cope with liquidity constraints in the Islamic financial industry; the implications on the competitive positioning of Islamic banks within a dual banking system; key areas of improvement in risk governance, infrastructures and strategies; international regulatory arbitrage of Basel III. The Session will bring industry leaders across different regions to share best practices with respect

to an appropriate mixture of responsive strategies of Islamic banks in order to maintain performance and growth with the Basel III compliance.

The Basel III's potential implications on Islamic banks has been considered as one of the most critical issues nowadays, especially due to the Basel III being phased around the emerging markets mostly in the year 2015. While Basel III requirements for trading-related counterparty risks will have limited impacts on Islamic banks, some banks have attempted to satisfy the revision of capital definitions and requirements. Over the last two years, three UAE-based Islamic banks, namely, Abu Dhabi Islamic Bank, Dubai Islamic Bank and Al Hilal Bank, have issued Basel III-compliant Tier I mudaraba Sukuk to meet the revised capital standards. On the other hand, in South East Asia, Malaysia is gaining the momentum of this year 2014, with AmIslamic, Hong Leong Islamic, and Maybank Islamic having issued Tier II Sukuk this year. The trend moves further with CIMB Islamic recently preparing its Tier II Sukuk programme to raise up to US\$1.58 billion. Bank Islam Malaysia Bhd (BIMB) also has set up a US\$ 307 million subordinated murabaha Sukuk. The industry is expecting to have more Basel III compliant Sukuk issuances coming up next year. However, one of the expected challenges in the following years ahead would be the Sukuk structures defined under IFSB-15. Particularly, the Basel III-compliant Sukuk issued so far do not necessarily mean to be IFSB-15 compliant.

Most challenging part of implementing Basel III would be the liquidity requirements, which require banks to hold sufficient high-quality liquid assets (HQLAs). The different weights or run-off rates to funding sources, including profit-sharing investment accounts (PSIA), will be assigned to calculate outflows, which further determine required amount of HQLAs according to the risk level of funding sources. Potential issue is that Islamic banks obtain deposits mostly through PSIA, which have relatively short maturities and are generally considered to be more volatile than conventional deposits. Thereby, Islamic banks are expected to offset the volatility through holding a larger amount of HQLAs. The key solution will depend on the decision of each of the central banks with respect to the treatment of PSIAs, including the adoption of the IFSB-15. On the supply side, the regulators are encouraged to establish the Islamic liquidity infrastructure in their respective jurisdictions in order to strengthen their Islamic banking sector.

CIBAFI - التطوير المهني

يتبع المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي إلى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. تأسس بموجب قرار من الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، من أجل العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية، ووضع القواعد المنظمة لخدمات التدريب والإشراف على إصدار شهادات اعتماد للمؤسسات التدريبية والمدربين والحقائب التدريبية، وكذلك إصدار شهادات مهنية متنوعة أهمها شهادة المصرف الإسلامي المعتمد.



الشهادات المهنية :

١. شهادة المصرف الإسلامي المعتمد
٢. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في الأسواق المالية
٣. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التجارة الدولية
٤. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التأمين التكافلي
٥. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي
٦. شهادة الاختصاصي الإسلامي المتقدم في التدقيق الشرعي
٧. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في المحاسبة المصرفية
٨. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في الحوكمة والامتثال
٩. شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في إدارة المخاطر
١٠. شهادة التدريس والتدريب في المالية الإسلامية

الدبلومات المهنية :

١. الدبلوم المهني في المحاسبة المصرفية
٢. الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي
٣. الدبلوم المهني في التأمين التكافلي
٤. الدبلوم المهني في إدارة المخاطر
٥. الدبلوم المهني المتقدم في المالية الإسلامية
٦. الدبلوم المهني في العمليات المصرفية
٧. الدبلوم المهني في التمويل الإسلامي

الماجستير المهني :

١. الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية



في هذا العدد :

مقالات في الاقتصاد الإسلامي

- ١٦ ----- الذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق (٢)
٢٠ ----- استثمار أموال الزكاة للحد من الفقر في الجزائر
٢٢ ----- التمويل الإسلامي والمشكلة السكنية

مقالات في المحاسبة الإسلامية

- إعادة هيكلة المنظمات المحاسبية المهنية نتيجة حتمية للإصلاحات المحاسبية في الجزائر
٢٥ -----

مقالات في الإدارة الإسلامية

- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي دراسة حالة
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي E.N.S.S.E.A (٢) ----- ٣٠
رأس المال البشري من منظور إسلامي ----- ٣٥

مقالات في الهندسة المالية الإسلامية

- خصوصيات شركات التأمين التكافلي ----- ٣٨

مقالات في المصارف الإسلامية

- دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه ----- ٤١
مُسْتَقْبَل البنوك الإسلامية بإسبانيا ----- ٤٣
أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف البركة
والسلام - الجزائر - (٤) ----- ٤٨

أدباء اقتصاديون

- العلم بين الأساتذة والطلاب ----- ٥٢

الأخبار

- الطفل الاقتصادي ----- ٦٢

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية (إلكترونية) تصدر عن
المجلس العام للبنوك والمؤسسات
المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز
أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

المشرف العام

أ. عبد الإله بلعتيق

رئيس التحرير

د. سامر مظهر قنطقجي

kantakji@gmail.com

سكرتيرة التحرير

نور مرهف الجزماتي

sec@giem.info

التدقيق اللغوي

الأستاذة وعد طالب شكوة

Editor Of English Section

Iman Sameer Al-bage

en.editor@giem.info

التصميم

مريم الدقاق (CIBAFI)

mariam.ali@cibafi.org

إدارة الموقع الإلكتروني:

شركة أرتوبيا للتطوير والتصميم
http://www.artobia.com



د. سامر مظهر قنطلجي
رئيس التحرير

اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد

إن الطمع والجشع والحسد وحب الذات صفات شخصية تتفاوت بحسب طبيعة كل إنسان، لكن إذا صارت صفات لجماعات ومنظمات ودول فهذه مشكلة، فالدول والمنظمات هي شخصيات اعتبارية، لكن بما أن من يتزعمها هم بشر فيمكن أن تتسحب هذه الصفات على تلك الجماعات والمنظمات والدول فنقول أنها تتصف بالطمع والجشع والحسد. يعتبر التحارب عملاً استثنائياً جداً يهدف لمعالجة مشكلات حيوية، أي أنه نوع من أنواع العلاج، لكن للحروب ضوابطها الأخلاقية وقد تعارف الناس عبر العصور على بعضها، فنسمع بقواعد الاشتباك، والرعب المتبادل وما شابه. أما إذا خرجت الدول والجماعات عن الضوابط بشكل مطلق، فإن الحروب تشن بناءً على طمع وجشع وحسد، فيخسر الجميع ولا يكسب أحداً. ولعل التاريخ حافل بأمثلة لم يعتبر الناس منها ولن يعتبرون طالما أن الأخلاق وقواعدها لينة تقبل التغيير والتفسير. فقد دامت حرب داحس والغبراء (في الجاهلية) أربعين عاماً كانت أسبابها لا تخرج عما سبق بيانه، واستمرت حتى جاء جيل اقتنع مضطراً أن لا فائدة من التحارب فأوقفوها تحت شعار أنهم عقلاء.

وجدير بالذكر بيان الضوابط التي ألزمها الإسلام لمحاربيه فكانت أفضل ما خط في أخلاق الحرب في تاريخ البشرية، لأنها غير هدامة. فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه ومن معه: لا تعتدوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً (حديث صحيح). كما أوصى أبو بكر رضي الله عنه جيش أسامة بعشرة وصايا تحفظ اقتصاد البلد الذي تدور رحى الحرب في أراضيه فقال:

لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً أو شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نحلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكلة، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئاً فاذكروا اسم الله عليها، وتلقون أقواماً قد فحصوا أوساط رؤوسهم وتركوا حولها مثل العصائب فأخفقوهم بالسيف خفقا، اندفعوا باسم الله. (الطبري: ٢/٢٤٦).

فأين محاربي اليوم من تلك الأخلاق والضوابط؟ إنهم يقتلون كل شيء بحقد وغلّ، وإلا فكيف يمكن تفسير استخدام قتال زنة الواحدة منها نصف طن ترمى على المدنيين وأملأهم بحجة قتل عدة أشخاص؟ ويقاس على ذلك استخدام قتال انزلاقية وفراغية ونووية .. الخ.

إن المتتبع لمآلات غزو التتار لبغداد يجد نفسه أمام نفس همجية نتائج دمار الحريين العالميتين، ونتائج رمي القنبلة الذرية على ناكازاكي، وكذلك رمي الأسلحة النووية على الفلوجة، وهكذا.. وعلى هذا القياس نجد أنفسنا أمام قواعد حرب لا أخلاقية تلخصها قاعدة الفوضى الخلاقة حيث لا مانع من دمار كل شيء لأبقى أنا، وحقيقة الأمر أن لا أحداً سيبقى.

وشتان بين حروب الفتح الإسلامي المستندة لثوابت محددة وأهداف واضحة، وحروب الفوضى الخلاقة لنشر الديمقراطية شكلاً وأهداف باطلنة لا تعرف إلا بعد حين، والمشكلة بأن حتى الهدف الشكلي (أي الديمقراطية أحياناً وحقوق الإنسان أحياناً أخرى) يعاد تفصيله حسب المقاس كل حين بمرونة لا حدود لها سوى المصالح الاقتصادية.

فالدول التي تغذي الحروب إنما تغذيها لتكسب منها، مع أن حقيقة الأمر أنها ستخسر في مراحل لاحقة، قال تعالى في سورة المائدة: كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (٦٤). وسوف نميز في مقالنا بين اقتصاد الحرب، وحرب الاقتصاد.

اقتصاد الحرب:

إن إدارة الاقتصاد في زمن السلم تستلزم جهوداً كبيرة تبذل في التخطيط والتنفيذ والرقابة، أما إدارته زمن الحرب فتستلزم حشداً أكبر بوصفه إدارة أزمة طارئة، فإن طال أمد الحرب تحول إلى إدارة بالأزمة لأن الحرب تصبح هي الحالة الراهنة، وعلى الإدارة والناس التعايش معها. ويعتبر نفاذ الموارد المتاحة في ظل الحروب أمر طبيعي خاصة إذا توقف الإنتاج أو تباطأ بشدة، حيث لا يمكن تعويض ما يتم استهلاكه، لذلك تتوجه الإدارة نحو الاستدانة الخارجية لتتق في إدارة الديون حيث تضع خدمة الدين ضغوطاً هائلة عليها وقد تقبل الإدارة عندئذ بشروط مهينة.

وكما اشتدت حدة الحرب وغذتها اتجاهات سياسية وإيديولوجية كلما زادت عشوائية القرارات المتخذة، ويعتبر تدخل العسكريين في الإدارة أمر مؤكد في ظل غياب حكمة الإدارة الحكومية مما يبعد الحكماء عنها ويصير غرق كل شيء أمر حتمي. ويتحول اقتصاد الدولة المحاربة على أراضيها إلى اقتصاد حرب، فتصبح أولوية الحكومة فيها تأمين المواد الأساسية من وقود وغذاء مع تراجع مختلف أنشطة القطاعات الإنتاجية. فالحرب تأكل الأخضر واليابس ومصير قطاعاتها الإنتاجية خاصة كانت أم عامة في مهب الحرب، فأول الهاربين هم أصحاب الأموال بصحبة أموالهم، ثم يسارع أصحاب المنشآت بنقل منشآتهم إلى الجوار القريب أو البعيد، ثم أصحاب الخبرات علماء كانوا أم مهنيين. مما يزيد الأمر سوءاً.

ويبقى داخل البلد الذي تدار على أرضه الحرب أفراد الطبقات الوسطى والفقيرة، ليعيشوا أزمات متتالية حتى يعجز كثير منهم عن تدبير معيشتهم اليومية، ليتم الاستعانة بالمعونات الدولية، وخلال كل ذلك تنشأ طبقة من الطفيليات التي تطفو على السطح دون جذور تخصها لا تأبه لأية أخلاقيات تمارس الاحتكار وأعمال الخسة ظلماً وعدواناً على أناس لا يقبلون القيام بتلك الأعمال. إنهم تجار الأزمات والحروب، ويزداد الاقتصاد تشوهاً وتتهدم دوائره الاجتماعية كلياً، وسرعان ما تتكون فيه دوائر جديدة من تجار الحروب لا يقلون شأنًا عن تجار غسيل الأموال في حالات السلم، حيث قابليتهم واستعدادهم لبيع كل شيء مقابل أي شيء أمر متاح، وهذه الطبقة الاجتماعية لا تؤمن بالولاء لأي شيء ولا يوقفها أي مانع للقيام بكل شيء مما يجعل إعادة البناء أمر بعيد المنال.

وعادة ما يكون مغزو الاتجاهات السياسية والايديولوجية من أطراف تقع الحروب خارج أراضيها، تكون في الغالب هي مصدر السلاح مادة الحرب والدائن الممول لأعمال الحرب، فيستنزف اقتصاد البلد الذي يروح تحت أسنة الحراب.

وعليه فإن اقتصاد الحرب هو اقتصاد مدمر يستثنى من قطاعاته المدمرة نشوء وازدهار صناعات حربية داخله، وقد يشكل ذلك مصدر أمل لإعادة النهوض كما فعلت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث بنت صناعات حربية مكنتها من العودة إلى ريادة عالم الصناعة المدنية فأعادت بناء اقتصادها بقوة وسرعة لتتربع على موقع متقدم رغم ما فعلته الحرب في بلادها. وليست الأمثلة محصورة بألمانيا بل ذلك أصاب اليابان وكوريا الجنوبية والصين وغيرهم، وجميع تلك الدول نهضت اقتصاداتها وعادت للحياة ثانية. كما يتعزز التقدم التكنولوجي زمن الحروب فيزيد العرض الكلي خاصة إذا تم تجنب الدمار المرتبط بالحروب كما هو حال الولايات المتحدة التي خاضت الحروب العالمية الأولى والثانية خارج أراضيها.

وبشكل مخالف يمكن التعرض للأمثلة بعكس ما ذكرناه، فهناك بلاد فعلت فيها الحروب فعلتها، لم تتمكن من النهوض كما كانت على أقل تقدير حيث استمرت الأسباب الايديولوجية، فلبنان لم يستطع للعودة لريادته السياحية، والصومال لم تستطع للعودة لريادتها الزراعية أو لريادتها البحرية، وكذلك السودان، ويبدو أن الحبل على الجرار.

إن إدارة اقتصاد الحرب لا تتحكم بنتائجها في الغالب، فقد خرجت بريطانيا من منطقة الاسترليني إثر خوضها للحرب العالمية الأولى، وخسرت الخلافة العثمانية مكانتها وشكلها بعد مشاركتها في الحرب العالمية الثانية، وخسر الدولار الأمريكي هيئته إثر حروب ثلاثة شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق والإرهاب معا ومازال الاقتصاد الأمريكي يترنح تحت وطأة ديون استثنائية لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

إن القطاع العسكري هو قطاع غير منتج لأنه مجرد مستهلك، وتعتبر القوات المسلحة سوقا استهلاكية كبيرة في زمن السلم، ويتضاعف ذلك السوق في أوقات الحرب من عشرات إلى مئات المرات، مما يشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المحلي. ويمثل القطاع العسكري أداة تدمير للأنشطة الاقتصادية يستثنى منها حالات رواج التصنيع الحربي وتوجيهه نحو التصدير، وللأسف فهذا لا يمكن أن يحصل إلا حيث تشتد النزاعات بين الدول، وما يخيف في هكذا حالات هو تحول القوة العسكرية واستنادها إلى اقتصاد الحرب، فيزداد الإنتاج الحربي ونصبح أمام ضرورة زيادة وتنشيط سوق استهلاك الأسلحة، مما يعني البقاء ضمن دوامة الحرب.

وتعد تجارة السلاح من التجارات الرائجة جداً، بل هي تنافس صناعة وزراعة المخدرات، وقد شكل الانفاق العسكري عام ١٩٩١ حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي لكثير من البلدان، حيث قارب في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٠ مليار دولار سنوياً بعد تخفيضه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وفي الاتحاد السوفييتي أكثر من ١٢٢ مليار دولار، بينما قدرته بعض المصادر ٢٢٨ مليار دولار، وفي كل من فرنسا واندكترا ٢٧ مليار دولار. وبلغت ميزانية الدفاع في البلدان العربية حوالي ٥٠ مليار دولار ما يعادل ١٢.٥٪ من مجمل الناتج المحلي في هذه البلدان.

حرب الاقتصاد:

لا يقتنع الضعيف بهذا حرب لضعفه وهوانه، بينما يستخدمه القوي لأنه قادر عليه. والقوة أمر نسبي، فليس المقصود من الضعف الهزيل فقط، فأوروبا مثلاً في ظل الأزمة الأوكرانية نجدها تتحاشى إغضاب روسيا لحاجتها الماسة للنفط والغاز الروسيين. ورغم تداخل الاقتصادات العالمية ببعضها البعض فإن الحرب لعبة يمارسها البعض باستمرار، فما إن يستريح اللاعبون من لعبة حتى يبدأون لعبة جديدة.

وتعتبر حروب الاقتصاد حروبا شرسة لا هوادة فيها شأنها شأن الحروب العسكرية، بل قد تكون هي شرارتها. وعزا البعض حروب المنطقة الأخيرة لصراع على حقول الغاز وطرق نقله بين دول المحاور كروسيا وإيران وتركيا ودول خليجية يقف وراءها بالخفاء شركات عالمية ذات مصالح تدافع عنها دول ذات مصالح أيضاً. وعندما قلنا آنفاً بأن حقيقة الأمر بأن الجميع خاسر ولو آجلاً، فلم يعد الأمر موقوفاً على مصالح دول وشركات بل دخل لاعبون جدد ألقوا الكبار في الشرقين الأدنى والأوسط، وأقضوا مضجعهم مما حدا باللاعبين القدامى إليّباس الأمر لباساً يعينهم على إثبات وجهات نظرهم بنفس الأدوات الأيديولوجية تحت مسمى إرهاب وما شابه.

لقد نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تحليلاً ربط العدوان على غزة بحقل الغاز الذي اكتشف مؤخراً على بُعد ٢٠٠ متر من ساحلها. ففتحت الاكتشافات الجديدة للغاز في حوض المتوسط شهية الأقوياء القدامى لإعادة السيطرة، فاكتشاف احتياطيات من الغاز الطبيعي على بعد ٣٦ كم من سواحل قطاع غزة عام ٢٠٠٠ كاف لتفسير لماذا سيسمح للفلسطينيين بالصيد حتى ١٠ كم فقط حسب المفاوضات القائمة وليس أكثر؟ فاحتياطي الغاز المقدّر ١.٤ تريليون قدم مكعب قد يجعل فلسطين أغنى من الكويت.

كما يعزا عدوان ٢٠١٢ على غزة لتفجير خط الغاز المصري، حيث يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي على ذلك الخط لإنتاج الكهرباء بنسبة ١٦٪.

وبتلك الأسباب يمكن تفسير إبقاء دول أفريقيا رازخة تحت نير الاقتتال الداخلي، ودول الشرق الأوسط تحت نير القصف والضرب كل حين، فهذه مناطق تعتبر مراكز إنتاج للمواد الأولية والطاقة وهي أيضاً أسواق تصريف لسلع الدول المنتجة.

باختصار إنها مظلة مخضبة باللون الأحمر بسبب كثرة الدماء والقتل، وبسبب خطوط حمراء يضعها القوي للضعيف تحت مسمى النظام العالمي دون الالتفات لقواعد العدل رغم الشعارات التي ترفع أحياناً. ويضاف إلى أشكال حروب الاقتصاد حروب المقاطعة الاقتصادية التي تتحاشى دول فرضها بحجة عدم جدواها، ثم تفرضها نفس الدول بحجة جدواها بازدواجية واضحة لا يبررها سوى منطق القوة والضعف والتبعية. لقد عرفت حرب الاقتصاد عندما كتب المشاركون صحيفة تبرؤوا فيها من محمد صلى الله عليه وسلم ومن معه فقاطعوهم ومنعوهم كل معاملة حتى الأكل، وهو ما عرف بحصار شعب أبي طالب. ومن صور حرب الاقتصاد:

١. الحصار الاقتصادي المصري الذي يسيء للناس قبل أن يسيء للحكومات المعاقبة.
 ٢. استبدال العمالة الأجنبية بعمال المستوطنات الفلسطينيين، وحجز أموال الضرائب المحولة إلى السلطة، ومقاطعة منتجات المستوطنات التي تستهلك منها السوق الفلسطينية ٢٠٠ مليون دولار سنوياً (إحصائيات عام ٢٠١٠).
 ٣. الحرب بين الصين واليابان، حيث تنتشر في الصين حوالي ٥٠٠٠٠ شركة يابانية تشغل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني. ووصل حجم التبادل التجاري بين العمالين الاقتصاديين الآسيويين لنحو ٣٤٢ مليار دولار. فقيمة الصادرات الصينية إلى اليابان في العام الماضي وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار (حوالي ٨٪ من إجمالي الصادرات الصينية)، بينما بلغت قيمة الواردات الصينية من اليابان في نفس الفترة حوالي ١٩٥ مليار دولار (حوالي ١٩٪ من إجمالي الصادرات اليابانية إلى الخارج). لكن عندما قامت الصين بفرض ضرائب انتقامية وصلت إلى ١٠٠٪ على سيارات وهواتف والمنتجات الإلكترونية اليابانية رداً على قيام طوكيو بفرض إجراءات وحواجز على صادرات البصل الصيني الأخضر إلى اليابان فيما عرف باسم "حرب البصل"، لحق ضرر كبير بالاقتصاد الياباني، مما أجبر اليابان على "التزام الانضباط". لأن الصين كانت أقل خسارة من اليابان فكانت المنتصرة.
 ٤. حرب العملات أو ما يعرف بحرب الاقتصاد الباردة حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف المحلية على الموازين التجارية وموازن المدفوعات للبلدان التي تتقلب أسعار صرفها وهذا ينطبق على أغلب الدول النامية. وقد نادى مجموعة العشرين إلى عدم اللجوء لحرب العملات لأنها لا تحقق العدالة والكفاءة في تدفق الصادرات والواردات، وتؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي.
- إن الحرب الاقتصادية تهدف إلى فصل الشعوب عن أنظمتها الحاكمة عبر سياسات متعاقبة ومدرسة، وقد ساهمت بتفكيك المجتمع السياسي للاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك فعلت مع العراق سابقاً، ويفعلون ذلك مع عدة دول حالياً.
- إن السياسة هي تعبير عن المصالح الاقتصادية، والحرب تعبر عن المواقف السياسية، لذلك فإن العلاقة وثيقة بين الحرب والاقتصاد. ويصعب الفصل بين اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد إن لم تتوافر ضوابط أخلاقية ملزمة دولياً تبعد الهدم والدمار عن المتحاربين، فالخسارة لا تتوقف عليهما فقط، بل إن الأثر السيئ يطال الجميع في المدى الطويل. ويجب التوقف عند العبر مما حصل ويحصل وأن لا نصم الآذان ظناً بمرور الأمر بمجرد السكوت عنه.

حماة (حماها الله) ٠٦-١٠-٢٠١٤

نسخة جديدة بمحركي بحث متميزين للاقتصاد الإسلامي
بمناسبة السّنة العاشرة لإطلاق
موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Kantakji.com

الرسالة :

نحو اقتصاد إسلامي عالمي بناءً

الهدف :

إيجاد منصة واحدة يستخدمها الباحث في الاقتصاد الإسلامي وعلومه وصولاً للمعلومة التي يحتاجها أينما كانت ويتيحها له مجاناً في سبيل الله تعالى، بهدف توحيد الجهود العالمية لتسخير موارد البحث العلمي الخاصة بعلوم الاقتصاد الإسلامي. التقنيات الجديدة:

يتألف محرك بحث الاقتصاد الإسلامي من محركين منفصلين:

1. محرك بحث صمم ليعمل ضمن قاعدة بيانات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com الذي انطلق عام ٢٠٠٢. وتتميز قاعدة البيانات بضخامتها وتسارع معدل ازديادها بتحديثها باستمرار.
2. محرك بحث يستخدم تقنية مخصصة أتاحتها شركة Google كمحرك بحث مخصص، تساعد هذه التقنية في البحث ضمن مواقع عالمية مختارة في مجال محدد، وفي حالتنا هي الاقتصاد الإسلامي وعلومه.

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center

www Kantakji.com

الأيام

المعارف
تأمين
المحاسبة
الزينة
المسؤولية الاجتماعية
الشركات
الإدارة
مناجم وقوانين
القرآن
الاقتصاد
الطلب الاقتصادي
المواهب
إدارة الجودة

جديد الموقع

تعريف استراتيجي لعضو مجلس إدارة المستقل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

SUBCONTRACTING AS A CAPACITY MANAGEMENT TOOL IN MULTI-PROJECT REPAIR SHOPS

NECESSARY LEGAL REFORMS TO CREATE LEGAL BASIS FOR EFFECTIVE ISLAMIC ASSET SECURITIZATION (SUUK) IN INDONESIA

NONLINEAR DYNAMISM OF INNOVATION AND

Site Info
kantakji.com
Rank: 225/418
Links in: 229
Powered by: @Alexa

Copyright (C) 2003-2014 - KANTAKJI All Rights Reserved

إحصائيات عالمية | ساعة الدين العالمي | الاشتراك بالمجموعة البريدية | استعراض أرشيف المجموعة | TVQURAN | تنزيل | الحديث الشريف | ABOUT KANTAKJI.COM | الترجمة | الباحث | رسالتنا | خريطة الموقع | حول | الاتصال بنا



معروف جيلالي
طالب دكتوراه سنة رابعة
تخصص اقتصاد مالي

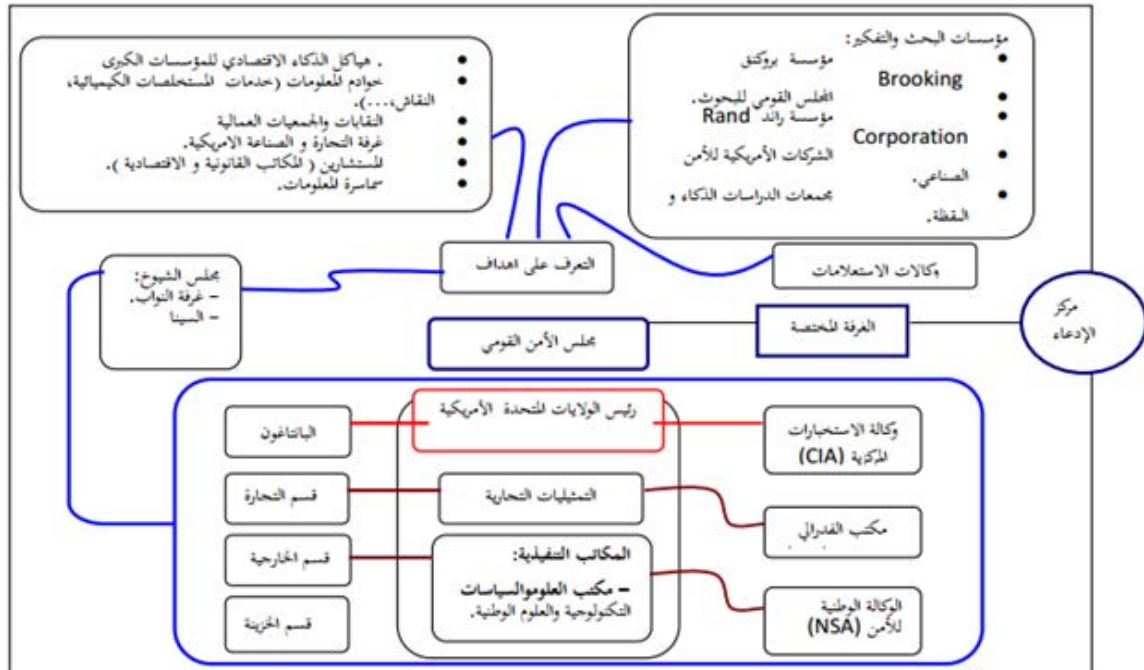
الذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق

الحلقة (٢)

النموذج الأمريكي في الذكاء الاقتصادي:

لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال واجهت شركة "بوينغ" الأمريكية منافسة شديدة من طرف "أيرباص"، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء "ناسا" من قبل محطة "أريان" للفضاء؛ وبهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة، الجامعات، هيئات البحث والتفكير، المكتبات، هيئات الأمن الخاصة. أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٤): نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الأمريكي



المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٢/٠٢، ص: ١٩

وضمن هذا الإطار تدرج أهداف فرعية منها:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للجميع.
- دعم وتحسين سياسة التلاحم الوطني.
- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

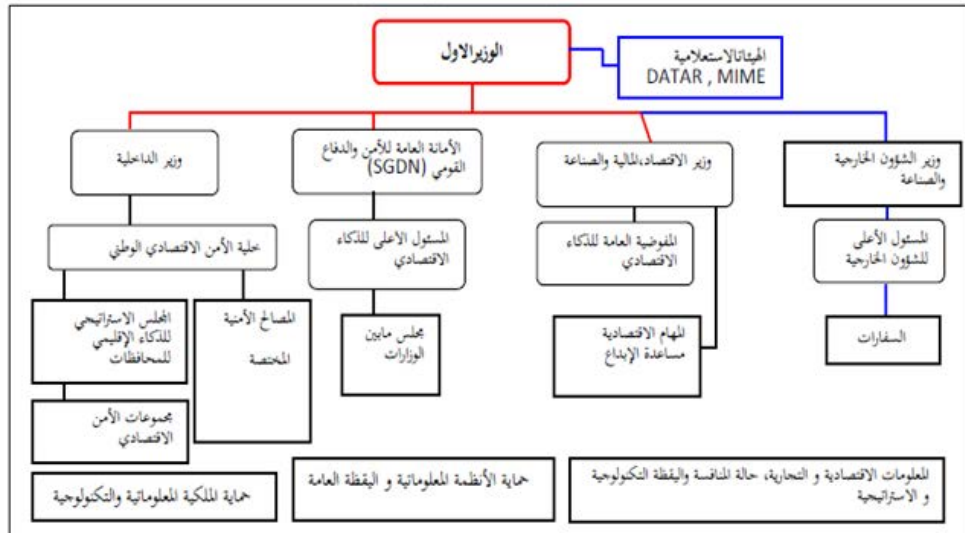
ولتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب (war room) الخاصة بكل سوق يتم اعتبارها إستراتيجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص؛ وما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل Kroll و Pinkerton كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة ١٩٩٣ والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات. وتتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم والممتد إلى كافة أنحاء العالم، وتستخدم طاقات بشرية هائلة. ومثال ذلك مؤسسة Kroll International التي توظف ما بين ٥٠٠٠-٦٠٠٠ أجير موزعين على ٦٠ مكتب حول العالم وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي ١٠ مليار دولار سنويا. تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناء على العوامل الستة التالية: الاستعلامات، الأعمال والتحقيقات، التحقق من السوابق المهنية، خدمات الأمن والحماية، أمن شبكات المعلومات، المساعدة القضائية والتحليل الاستراتيجي والتنافسي.

النموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي:

على عكس النظامين السابقين، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسيين هما:

- العائق الدستوري: بحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية - الوزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي؛ كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وحتى في إبراز الإرادة في التغيير.
- العائق الثقافي: وقد نتج عن ظواهر الانتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفط عليها كما إن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تركز نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية، وبالتالي ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير بالإضافة إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان.

على سبيل المثال، توجد بفرنسا ٤٧٣ هيئة لا تتلقى إلا ٠,٠٩٪ من الناتج الداخلي الخام في حين توجد ١٢٠٠ هيئة من هذا النوع تتلقى ١,٢٪ منه في أمريكا و ٣٠٠٠ هيئة في بريطانيا و ٢٠٠٠ في ألمانيا. وقد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة ١٩٩٥ عند نشر تقرير Carayon ومن بعدها تقرير نائب Mertere. لقد اقترح Carayon نظاما للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية كما هو موضح في الشكل أدناه: الشكل رقم (٥): نموذج الذكاء الاقتصادي في النظام الفرنسي



المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٢/٠٢، ص: ٢١.

يتضح من هذا الشكل أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) والأمانة العامة للدفاع القومي (SGDN) وكلاهما تحت سلطة الوزير الأول. كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص. تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوروبية للذكاء الاستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية كما ألح تقرير Martre على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC)؛ ومما يلفت النظر هو تبني فكرة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميا بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم. والهدف المتوخى من ذلك هو تحويل مهارات مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير.

واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

تهتم الجزائر كغيرها من بلدان العالم بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال دعمها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث والتطوير المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي، كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

نظرة تشخيصية على أنظمة البحث والتطوير في الجزائر:

لقد ساهمت عوامل متعددة في مدى التأخر التكنولوجي والعلمي، كتنقص منح الطلبة للدراسة في الخارج وخاصة في دول أوروبا من سنة إلى أخرى، وكذلك تناقص المنح الأوربية الموجهة للطلبة الأجانب، وبروز أزمة في أنظمة التعليم والتكوين وعدم قدرتها على إعادة إنتاج الكفاءات في الميادين العلمية والتقنية، أما مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فلم يعرف تطورا ملحوظا رغم اعتباره كميّار لتحديد القدرة التنافسية على المستوى الدولي.

وبهدف تدارك هذا النقص وإتباع سياسة الدفع إلى التطور في الجزائر، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (١٩٩٩-٢٠٠٤) الذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن أجل متابعة أفضل لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أوت ٢٠٠٠؛ ويهدف هذا المخطط إلى مايلي:

- ضمان ترقية البحث والتطوير.
 - دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير.
 - رد الاعتبار لوظيفة وهوية البحث العلمي.
 - دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.
 - وقد واصلت الحكومة عملها في دفع عجلة البحث العلمي بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية بغرض تحديد المهام والأهداف ومنها:
 - المرسوم التنفيذي ٩٩-٢٤٣ المؤرخ في ١١ أكتوبر ١٩٩٩ والذي يحدد تنظيم وإدارة المكاتب الفرعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
 - المرسوم التنفيذي ٩٩-٢٥٦ المؤرخ في ٢١ أكتوبر ١٩٩٩ والذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم إدارة المخابر البحثية.
 - المرسوم التنفيذي ٩٩-٢٥٧ المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ والذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
 - المرسوم التنفيذي ٩٩-٢٥٨ المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ والذي يحدد كفاءات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسات ذات الطابع العالي، والمهني، والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ومختلف وحدات البحث.
- إضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ ٥ مليارات دينار جزائري (حوالي ٧١ مليون دولار)، خاص بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث المختلفة .
- الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي: عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية وذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.
- تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.
- عناصر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: بالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية نجد أنه يتكون من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها لأنظمة على النحو التالي:
- I. نظام المعلومات الإحصائية: يعتبر النواة الأساسية التي يمكن من خلالها تجسيد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن "مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين، ونشر المعلومات المرتبطة

وذلك لما يوفره من مزايا عديدة، لعل أهمها سرعة الاتصال والتواصل (الإعلام) التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة. لقد أدى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد المركز نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق ونقائصه والحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بعين الاعتبار تزايد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتداخلها وتفاعلها فيما بينها؛ الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، وقد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحولاته شهر جوان ٢٠٠٤ الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم ٢٤ للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مستقلة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تختص بدراسة كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحلول اللازمة والممكنة لها.

في الختام ما يمكن أن نقوله هو أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الانترنت لم يعد التحدي يتمثل في توفير المعلومة وإنما في سرعة الوصول إليها وكيفية هيكلة هذه المعلومات وتحليلها وإثرائها بحيث تساعد في معرفة الفرص والتهديدات وكيفية حل المشاكل والوقاية منها وتطوير أساليب العمل في وقت وجيز أي أنها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية، ويفترض نظام الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بأساليب إدارة المشاريع والمهارات وكذا المعرفة الجيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طورت ثقافة مراقبة الأسواق حيث تجري اجتماعات حول موضوع التنافس، أما على مستوى الدولة فيسمح استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة بتطوير سوق العمل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير والبحث على النباهة من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية ومراقبة وحراسة المنافس بالحذر من تسرب وسرقة المعلومات الخطيرة والهامة. ولهذا فإنه من المهم على الدول العربية عامة والجزائر خاصة أن تعتمد كسياسة عامة حقيقية يتم تحديدها بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين الاقتصاديين وكذا إدراجه في البرامج الدراسية حتى تكون قادرة على حماية التصدي لأي خطر.

بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار"، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام: المراكز الوطنية للإحصاء والتخطيط؛ المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛ البنوك المركزية... الخ.

II. نظام المعلومات المحاسبية: يعنى هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثم نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها، ويعتبر نظام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبارة عن "أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، ويرمي إلى معرفة مجموع القنوات الاقتصادية وارتباطاتها ويسمح بتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك ودقيق".

ويمكن أن يشمل هذا النظام كل من: الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛ المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي... الخ)؛ وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛ المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة بها يمكن أن تصدرها دوريا لتمكين المهتمين (مساهمين، دارسين... الخ) من معرفة وضعها المالي.

III. نظام المعلومات التسييرية: ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنه، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من: الوزارات المعنية (المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة... الخ)؛ المديرية التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛ المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

IV. مراكز البحث والتوثيق: تمثلها المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة. كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق.

V. أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية: تكنولوجيات الاتصال عن بعد؛ الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛ الإلكترونيك وتقاطعاتها وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية،

قائمة الهوامش والمراجع:

١. تير رضا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠-١١
٢. رحيم حسين، دريس يحي، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر) الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف - الجزائر، ١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٦.

استثمار أموال الزكاة للحد من الفقر في الجزائر

الاستاذة: سلاك عائشة
أستاذة مساعدة قسم (أ)، بجامعة الجيلالي ليايس
سيدي بلعباس-الجزائر

المقدمة:

النسبي الذي يدل على حصة الفئات ذات الدخل المتدني من توزيع الدخل القومي حيث يشير الفقر النسبي إلى حالة التفاوت بين الفقراء وبقية المجتمع.

والفقر المطلق هو ما يتعلق بعدم المقدرة على تأمين الحاجات الإنسانية للفرد / الأسرة، الغذائية وغير الغذائية وخطر الفقر المطلق الذي يقاس بالحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية حاجات الأسرة / الفرد الأساسية الغذائية وغير الغذائية وخطر الفقر المدقع الذي يقاس بالقيمة النقدية المطلوبة للفرد لكي يحصل على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية للإبقاء عليه نشيطا والقيام بوظائفه.

طرق استثمار أموال الزكاة في الجزائر:

إن مشروع إنشاء صندوق الزكاة يعتبر أسلوبا لإدارة وتسيير أموال المسلمين من خلال المساهمة في تقليص ظاهرة الفقر والتقليص من الفجوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء، وذلك بفضل تخصيص مساعدات لصغار المستثمرين من ذوي المهن الحرفية كالزراعة وتربية المواشي... وكذلك خريجي الجامعات والبطالين بصفة شاملة، وكل ما سبق ذكره يكون رفقة الصيغ التمويلية هي: (مسدور، ٢٠٠٣)

أ. التمويل عن طريق التأجير: يقصد بالتمويل عن طريق التأجير تملك الصندوق لأصول مادية كالألات مثلا ويقوم بتأجيرها للمتمول الفقير على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق وقد يأخذ هذا النوع شكلين: التأجير التشغيلي: يمتلك الصندوق المعدات والعقارات المختلفة ثم يقوم بتأجيرها إلى المتمولين حسب حاجتهم وبالتالي فهو يصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة كما يصلح لتمويل المستهلك من أجل السكن وسائر العقارات وكذا تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها.

وطبقا لهذا النظام التمويلي يشتري الصندوق آلة حسب المواصفات التي يقدمها المتمول ويقوم بتأجيرها له ومدة الإيجار قد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات أو أكثر يحددها عقد مشترك طبقا لطبيعة العين المؤجرة وأثناء فترة الإيجار يظل الأصل في ملكية الصندوق وتكون الملكية المادية للأصل وحق استخدام للمستأجر (الشاب المستثمر الفقير) وبعد انتهاء مدة الإيجار تنتقل هذه الحقوق إلى الصندوق كما يتم الاتفاق على جدول دفع الإيجار لحجم مبلغ التمويل وشروطه بين الصندوق والمتمول.

التأجير المتناقص المنتهي بالتمليك: حيث يمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المتمول بشراء العين المؤجرة بصفة نهائية، وتجدر الإشارة إلى أننا نحبذ هذا النوع من التمويل لدى الصندوق خاصة وأنه مرتبط بمبدأ التمليك.

أصبحت تحظى مشكلة الفقر بإهتمام عالمي من خلال دراسات وخطط وبرامج وذلك بمعرفة الفقر وأسبابه وخصائصه، كما أنها تعتبر ظاهرة معقدة وذات أبعاد متعددة: اقتصادية، واجتماعية وربما سياسية وتاريخية تتجاوز مجرد إنخفاض مستويات التعليم والدخل وتدهور حاد في الصحة والحرمان، ورغم بروزها في الدول النامية بشكل ملفت للنظر خاصة في العقود الأخيرة من هذا القرن، إلا أنها متفشية أيضا في الدول المتقدمة وتجلت في تباين شعوب العالم بصفة عامة. فضلا عن التباين الواضح داخل المجتمعات المحلية على نطاق الدولة ذاتها.

ويسعى مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي إلى تخفيف حدة الفقر وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد من خلال عدة مؤسسات وهيئات إسلامية، من بينها: مؤسسات الزكاة.

الاشكالية: فيم يتمثل دور استثمار أموال الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر؟

مفهوم الزكاة:

الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة وهي حق مخصوص من مال بلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك والحوال (عليش، ١٩٨٤). حسب ابن عرفة: "الزكاة اسما: هي جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ مال نصابا، ومصدرا: إخراج جزء" (فتيحة خنخار - ٢٠١٠).

تعني الزكاة لغة: زكاة المال المعروفة، والمقصود بها تطهير المال، والفعل منها زَكَ يَزْكِي تَزْكِيَةً إذا أدى عن ماله زكاته غيره: الزكاة ما أخرجته من مالك لتطهره به. (عامر هوارى، ٢٠١١)

مفهوم الفقر:

هناك من يعرف الفقر بأنه الحالة القصوى للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المعين (محمد صقور وآخرون، ١٩٨٩). ومن التعريفات العديدة الأخرى للفقر، حسب البنك الدولي: هو ظرف من الحياة محدود جدا بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة، ومعدلات الوفيات المرتفعة ومتوسط عمر متوقع منخفض (باقر محمد، ١٩٩٦).

وكمحاولة لإعادة التفكير في الفقر أعطى بعض الباحثين مفهوما جديدا للفقر ووزعوه إلى ٤ محاور واتجاهات هي (محمد صقور وآخرون، ١٩٨٩): الفقر في لغة الأكاديميين، ودلالات الفقر في حديث البيروقراطيين، والفقر في حديث علماء الأخلاق والفلاسفة، والفقر من جهة نظر الفقراء "أصوات الفقراء" والأخير هو كما ركز عليه الباحث بشكل خاص في دراسته.

هناك تعريفات كمية للفقر مثل الفقر المدقع وهو المتعلق بعدم المقدرة على تأمين الضروريات الأساسية للحياة، وتحديد ما هو متعلق بالغذاء. والفقر

ب. التمويل عن طريق المشاركة: المشاركة أسلوب تمويلي يشترك بموجبه الصندوق مع الممول الفقير بتقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما على أن توزع نتيجة الاستثمار بين الصندوق والممول الفقير بنسبة معلومة يتفق عليها في عقد التمويل حيث يمول الصندوق مشاريع للحرفيين لا يملكون سوى محلاتهم مثل من يملك ورشة لكنها غير مجهزة فيكون شريكا للصندوق على أساس: المال من الصندوق، المحل من الفقير المستحق للتمويل بالإضافة إلى مهنته أو خبرته أو شهادته.

ج. التمويل عن طريق المضاربة: في كثير من الأحيان نجد أناسا يمتلكون القدرة على العمل والابتكار لكنهم يفتقدون المال لتحقيق أعمالهم وابتكاراتهم وبصفة عامة للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية وحل هذه المشكلة التمويلية نجده في عقد التمويل بالمضاربة الذي أرسى له الفقهاء قواعد وأسس جعلته يتمتع بالمرونة، وإمكانية التطبيق على أرض الواقع وسد حاجات الممولين.

الجدول رقم (١): عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني منذ تأسيسه سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢

نوع الزكاة	المستفيدين من زكاة القوت	المستفيدين من زكاة الفطر	المستفيدين من زكاة الزروع والثمار	المجموع
٢٠٠٣	٨٦٩٩	٢٠٨٥٣	٠٠	٢٩٥٥٢
٢٠٠٤	٢٦٥١٢	٩٤٢٨٩	٠٠	١٢٠٨٠١
٢٠٠٥	٦٢٨٩٧	١١١٤٦٢	٠٠	١٧٤٣٥٩
٢٠٠٦	٨٥٦٦٤	١٣٦٥٤٢	٨٣٥	٢٢٣٠٤١
٢٠٠٧	٨٧٩٢٧	١٤٩٥٢٠	١٠٠٠	٢٣٨٤٤٧
٢٠٠٨	٨١٣٨٦	١٤٥٩٤٤	٢٣٧٥	٢٢٩٧٠٥
٢٠٠٩	٧٩٨٨٧	١٥٤٤٩٢	١٤٣٧	٢٣٥٨١٦
٢٠١٠	٨٢٩٩١	١٥٩٢٧٥	١٢٥٠	٢٤٣٥١٦
٢٠١١	١٠٦٣٤٩	١٧١١١٨	١٨٦١	٢٧٩٣٢٨
٢٠١٢	٩٩٣٣١	١٧٨٩٨٢	٧٠٦٨	٢٨٥٣٨١

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

استنادا إلى البيانات الميئة في الجدول أعلاه فإن عدد الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة في تطور تدريجي في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، حيث زاد عدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت من ٨٦٩٩ مستفيد ليصل إلى ٩٩٣٣١ مستفيد، كما عرف عدد المستفيدين من زكاة الفطر قفزة نوعية حيث انتقل عدد المستفيدين من ٢٠٨٥٣ مستفيد إلى ١٧٨٩٨٢ مستفيد. ونستطيع تفسير الزيادة الملحوظة في عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة إلى زيادة عدد المزكين من جهة، والدور التنظيمي الذي يقوم به صندوق الزكاة من جهة أخرى.

الخاتمة:

وعليه يمكن اعتبار صندوق الزكاة بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى التكفل الاجتماعي وزيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية أو استخدام آلية القرض الحسن للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتطوير التنمية المحلية، وذلك من خلال النتائج التالية:

- تشجيع الاستثمار من خلال المشاريع الممولة عن طريق القرض الحسن وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في التوظيف وخلق مناصب عمل، مما يضمن للأفراد العيش الكريم ورفع المستوى المعيشي لهم.
- خلق التوازن في المجتمع والتقليل من التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع، والوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

قائمة الهوامش والمراجع:

١. مسدور فارس. (٢٠٠٣)، عدد خاص بصندوق الزكاة، مجلة رسالة المسجد، الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
٢. خنجر فتية، (٢٠٠٩-٢٠١٠)، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.
٣. عامر هواري، (٢٠١١) دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي
٤. عيش محمد، (١٩٨٤) شرح منح الجليل، بيروت لبنان، دار الفكر
٥. الصقور، محمد وآخرون: "دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، ١٩٨٩
٦. باقر محمد حسين قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، سلسلة مكافحة الفقر ٢ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أسكوا، نيويورك، ١٩٩٦..



حسين عبد المطلب الأسرج
باحث اقتصادي أول ومدير إدارة
بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية

التمويل الإسلامي والمشكلة السكنية

إن بناء الإنسان الصالح وتهذيب أخلاقه وإعداده إعداداً تربوياً فاضلاً من أهم مقاصد الإسلام، ومن هنا ركز الدين على بناء الفرد بناءً صحيحاً ليضمن سلامة المجتمع. كما أن الدعوة الإسلامية عالمية، موجهة للناس كافة، تقوم على الكرامة والحرية والعدل والمساواة. وفي إطار هذه الشمولية كفل الإسلام للإنسان الحق في الحياة، والكرامة، والعدل، وحق العمل، والأمان، وحق الهجرة. كما كفل للإنسان حرية العقيدة، والتفكير، والضمير، والرأي، والمساكن، والتنقل وغير ذلك من الحقوق الأساسية.

وصرح الخالق العظيم سبحانه بهذا التكريم فقال تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) (الإسراء: ٧٠).

وتمس مشكلة الإسكان كل أسرة؛ فالمسكن أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان، شأنه في ذلك شأن الغذاء والكساء، وهو أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وليس أدل على أهمية المسكن من ارتباطه بالسكنة والأمان والخصوصية، ومن ثم فهو قضية تؤثر على أمن واستقرار ورفاهية وصحة وسلامة الفرد والأسرة والمجتمع. وتعد مشكلة الإسكان من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية، نظراً لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على الدولة وعلى فئات كثيرة من المواطنين خاصة الشباب ومحدودي الدخل. كما تزداد أهميتها في ضوء ما لها من آثار سياسية مهمة، فهي تؤثر على علاقة المواطن بالدولة، فتوفير المسكن الآمن والملائم للمواطن يمثل له الاستقرار والانتماء للدولة ويعزز ثقته فيها. ومشكلة الإسكان متراكمة ومتعددة الأبعاد، فلا تقتصر على عدم وفرة المعروض من الوحدات السكنية لمقابلة نوعية الطلب عليها، بل تشمل أبعاداً أخرى كالإسكان العشوائي، والوحدات المغلقة واختلال العلاقة بين المالك والمستأجر، وإهمال صيانة الثروة العقارية، وسوء توزيع السكان وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية بعض المرافق في بعض المناطق والامتداد العمراني على الأراضي الزراعية، وغيرها.

وقد باتت الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية مكرّسة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخصوصاً في إعلان الألفية. فالمواد ٢٢ و٢٥ و٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) أكدت الحق في الضمان الاجتماعي، وكذلك المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) وفي عام ٢٠٠٧ حدد الاتحاد الأوروبي في معاهدة لشبونة إجراءات لتنسيق سياسات الاحتواء الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

وفي عام ٢٠٠٩ جمعت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ١٩ هيئة من هيئات الأمم المتحدة وبضع مؤسسات مالية دولية و ١٤ شريكاً في التنمية للنهوض بهدف حصول الجميع على خدمات أساسية، مثل الصحة والتعليم والسكن والمياه والصرف الصحي بالإضافة إلى تحويلات اجتماعية لضمان الدخل والأمن الغذائي والتغذية الكافية. والإسكان بمفهومه الشامل لا يعني بناء وحدات سكنية فقط، ولكن يدخل في هذا الإطار قواعد ونظم كثيرة منها: توفير الأراضي، والتخطيط العمراني، وصناعة مواد البناء والتشييد، والنظم الصحية، والأهم توفير التمويل المالي للمشروعات الإسكانية.

أما العوامل المؤثرة على امتلاك المسكن فتنقسم إلى نوعين:

١- عوامل خارج تحكم الفرد:

قوى السوق التي تضارب في أسعار الأراضي وترفعها إلى مستويات تحد من تملكها.

• الانظمة التخطيطية الحالية التي تدفع السوق نحو تقديم قطع أراضي كبيرة لا تدخل ضمن قدرة

الفرد الشرائية.

- ندرة الجهات الممولة للفرد وارتفاع كلفة التمويل الموجود منها بسبب ضعف ضوابط تحصيل استحقاقاتهم.
- عدم تغيير السياسة الاقراضية نحو ما يسمى القرض العقاري بناء على السلوك الادخاري وهو المعمول به من الدول، وأثبتت نجاحاً واستيعابية كبرى لطلبات القروض.

٢- عوامل داخل امكانية تحكم الفرد:

- عدم قناعة الكثير بالمباني القائمة في السوق على الرغم من كثرتها علماً بأن كثير منها ذو حالة جيدة وتحتاج إلى بعض التجديد.
- الاحتياجات غير المنطقية للأسرة مثل:
- أحواش وفناءات بلا داعي وأسوار عالية.
- دورات مياه أكثر من اللازم (معدل دورة/ غرفة).
- المبالغة في الفصل في التوزيع بين المناطق الخاصة والعامة والشبه عامة (مما يؤدي الى زيادة حوائط وأبواب وحمامات وخلافه).
- المبالغة في عدد غرف النوم والضيوف وخلافه علماً بأن معظمها لا يستخدم.
- عدم التركيز على تعدد الاستعمالات للفراغ علماً بأن الثورة التكنولوجية بكل مقوماتها تؤدي أو ستؤدي إلى ذلك.
- سوء الادخار الناتج من فقدان الأمل في فرصة التملك نتيجة الصعوبات المتعددة مما يؤدي إلى توجيه الادخار إلى مصاريف إسرافية.
- ارتباط ذهنية الفرد بنمطية معينة من المباني تعمل على رفع التكلفة تلقائياً.
- المستوى المتوقع من البناء والتشطيب والمبالغة في الشروط والمواصفات.
- عدم الأخذ بمبدأ المرونة بحيث يكبر البيت حسب كبر العائلة.

وتعد مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإسلامية، وقد بين المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أهمية توجه المصارف الإسلامية للاستثمار في تمويل الإسكان في الدول الإسلامية، إذ تدل المؤشرات على اتساع الفجوة الإسكانية في العالم الإسلامي الفجوة بين الحاجة إلى المأوى وبين توفيره، إذ إن نحو (٤٥٪) من سكان العالم الإسلامي يفتقرون إلى المأوى سواء تملكوا أم تأجيراً، وذلك بغض النظر عن نوعية سكن من يملكون المأوى، إذ يفتقر أكثر من (٦٠٪) من المساكن إلى أبسط قواعد السكن الصحي والمرافق الأساسية، بل هي مجرد أكواخ بالية.

إن ارتفاع تكلفة الأراضي والبناء بسبب زيادة الطلب على المساكن قد أدى إلى عدم قدرة غالبية الأسر الناشئة على امتلاك المساكن، ومع أهمية القطاع السكني تظهر أهمية التطوير العقاري لمشاريع الاسكان حيث أن الازدياد الحالي للمساكن لا يلبي الاحتياجات المستقبلية للأسر الناشئة، وإنما من الضروري أن يفسح المجال للتخطيط العمراني بطريقة علمية ومدروسة مع مقابلة ذلك بتوفير التمويل اللازم لتحقيق الهدف العمراني على نمط حضاري وأسلوب متميز مع تطوير الأنظمة التي تعمل على توفير الضمانات المناسبة للممولين. وللتطوير العقاري لقطاع الاسكان صيغ شرعية متعددة يمكن أن تلي سائر احتياجات المستثمرين (المطورين) للمجمعات السكنية والتجارية على حد سواء واحتياجات الأفراد (المستفيدين) الراغبين في تملك المساكن. ومن هذه الصيغ عقد الاستصناع وعقد الايجار المقرون بوعد البيع وعقد الايجار المنتهي بالتمليك وعقد البيع بالتقسيط وهي من أنسب صيغ التمويل لمشاريع الاسكان ولاسيما إذا توفرت آليات مناسبة لتطوير التعامل مع هذه العقود وتوفير الضمانات المناسبة للممولين مما يمكنهم من تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل هذا القطاع الحيوي الهام. وتتبع أهمية تطوير أنظمة افراغ رهن العقار كاسلوب من أساليب الضمان المصري لمعالجة الصعوبات التي تواجه البنوك سواء في مرحلة انشاء الرهن أو في مرحلة الحصول على إذن بالبيع عند اخلال العملاء بالتزاماتهم في السداد ومعظم هذه الصعوبات مردها إلى البطئ في الإجراءات وطول الوقت الذي تقتضيه اجراءات المحاكم الشرعية في البت في مثل هذه القضايا والجهات الرسمية التنفيذية في تنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة في بيع العقار المرهون.

ويمكن للمصارف الإسلامية الدخول في مجال المقاولات لما يتوافر لديها من دائرة هندسية، وتمويل مالي ضخم، كما يمكن أن تنشئ شركات مقاولات أو شركات تمويلها عن طريق شراء سندات استصناع في تلك الشركة، أو من توكّل إليها بعض الأعمال التي تستند إليه بعقود مقاولية.

ولأساليب التمويل الإسلامي خصائص متعددة تسهم في حل مشكلة الإسكان وتشيط سوق العقارات، وتتمثل إجمالاً فيما يلي:

- أ - التعدد: حيث لا يقتصر الأمر على آلية واحدة مثل القائم الآن وهي القروض ولكنها تتمثل في عدة آليات مما يتيح فرصة أكبر للاستخدام.
 - ب - التنوع: بما يناسب الحالات والجهات المختلفة سواء لتمويل المنتجين أو لتمويل طالبي السكن.
 - ج- مراعاة التوازن والعدالة في توزيع المنافع والمخاطر بين طرفي التمويل بخلاف ما عليه أسلوب القرض الذي يحمل المقترض وحده جميع المخاطر ويجعل حصوله على المنافع احتمالياً.
 - د - العمل على تقليل درجة المخاطر بإقرار الضمانات المناسبة.
 - هـ- ابتعادها عن الفوائد الربوية المحرمة شرعاً.
 - و - أنه ثبت بالواقع والتجربة نجاح هذه الآليات في التمويل العقاري في العصر الحاضر حيث أن بعض البنوك الإسلامية في منطقة الخليج تطبق عدداً من هذه الآليات بنجاح.
 - ز - توجه بعض الآليات إلى أسلوب ديمقراطية التمويل بالتوجه مباشرة نحو المدخرين بدلاً من وساطة المؤسسات المالية بين طرفي العلاقة التمويلية.
 - ح - إمكانية إنشاء أدوات مالية بناء على بعض الآليات وقابلية هذه الأدوات للتداول في السوق الثانوية أو التسييل قبل حلول موعد التصفية مما يوفر بضاعة جديدة في سوق الأوراق المالية.
- لهذا فإن المصارف الإسلامية العاملة في الدول الإسلامية مطالبة بضرورة أن تولي مزيداً من الاهتمام بمجال التمويل العقاري، لما لذلك من أثر في حل مشكلة الإسكان التي نعاني منها. وأن تفعل الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل: صيغة المشاركة المنتهية بالتملك، وصيغة المراجعة للأمر للشراء، وصيغة الإجارة مع الوعد بالتملك، وصيغة الاستصناع المقسط. كما أنها مطالبة بضرورة إنشاء إدارة هندسية تضم عناصر كفؤة ومؤهلة. وأن تبحث إمكانية تخفيض معدلات هامش ربحية المصارف الإسلامية في مجال التمويل العقاري، وذلك من باب المسؤولية الاجتماعية. ولابد من إنشاء صناديق استثمار إسلامية متخصصة للتمويل العقاري في كل مصرف إسلامي يمكن من استثمار أموال هذه الصناديق للإسهام بشركة مقاولات، مشاركة بين المصارف الإسلامية ووزارة الإسكان ووزارة الأوقاف.
- وينبغي العمل على إنشاء صندوق خاص في المصارف الإسلامية للإسكان الخيري، يتم تمويله من أموال الزكاة والتبرعات، يقدم خدماته للفقراء والمحتاجين من خلال تقديم القروض الحسنة التي تمكنهم من تملك المساكن الملائمة دون فائدة.

المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤، ص ١١٦
- محمد عبد الحليم عمر، الآليات التمويلية الإسلامية لتنشيط السوق العقاري، مؤتمر « تنشيط السوق العقاري المصري »، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، في الفترة من ٢٥-٢٧ يونيو ٢٠٠٢م
- منى لطفي بيطار - منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٥ - العدد الثاني ٢٠٠٩
- وليد الهزاع، المسكن الميسر امتلاكه، ندوة مستقبل الإسكان في مدينة الرياض، السعودية



مصباح ياقوت
طالبة دكتوراة وأستاذة مؤقتة
جامعة تلمسان - الجزائر

إعادة هيكلة المنظمات المحاسبية المهنية نتيجة حتمية للإصلاحات المحاسبية في الجزائر

لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون». ويدير هذه المنظمة مجلس يكون مقره في مدينة الجزائر ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم. وتلخص المواد رقم ٩، ١٠ و ١١ من القانون ٩١-٠٨ المهام التي تضطلع بها المنظمة فيما يلي:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها.
- الدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط التسجيل، الإيقاف والشطب من جدول المنظمة.
- مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير.
- تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات وتجاه الغير من المنظمات الأجنبية المماثلة.
- إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- تقدير في حدود التشريع المعمول به الصلاحية المهنية للإنجازات والشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهن.
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها ضمن احترام أخلاقيات المهنة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تم تأسيس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٢-٢٠ المؤرخ في ١٢ يناير ١٩٩٢، المعدل والمتمم بالمرسومين التنفيذيين رقم ٩٧-٤٥٨ المؤرخ في ٠١ ديسمبر ١٩٩٧ ورقم ٠١-٤٢١ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١. والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله. بحيث يدير النقابة الوطنية لمهنة الخبير

عرفت الجزائر تغيرات جذرية في كافة الميادين وبالأخص في مجال تنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطني كالانتقال من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ولعل أبرز متطلبات التوجه الجديد تتمثل في ظهور جملة من النقائص في النظام المحاسبي القديم "المخطط الوطني المحاسبي" فكان من الضروري القيام بإصلاحات حتمية في ظل هذه الظروف الحالية لمحاولة التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال تبني نظام محاسبي جديد يتماشى والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني من شأنه جعل شكل المخطط الوطني عصريا، ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS فكانت نتيجة لهذا التغير تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، وقد مست هذه الإصلاحات كل ما له علاقة بالمحاسبة، ولعل أهمها المنظمات المحاسبية المهنية القائمة بمهنة المحاسبة من خلال تحديث مهامها والأدوار التي تقوم بها بما يتماشى مع متطلبات هذا النظام. تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية الآتية والمتمثلة في: هل التغيرات الجديدة في المنظمات المحاسبية المهنية خدمت الإصلاحات المحاسبية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، ستحاول هذه الورقة التعرض للنقاط الآتية: أولا: المنظمات المهنية المحاسبية قبل الإصلاحات.

ثانيا: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر.

ثالثا: الهيكلة الجديدة للمنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر.

رابعا: الدور والمهام المنتظرة من المنظمات المهنية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

أولا: المنظمات المهنية المحاسبية قبل الإصلاحات

المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تعتبر المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من بين المنظمات والهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر والتي نشأت بموجب المادة رقم ٥ من القانون ٩١-٠٨ الصادر في ٢٧ أبريل ١٩٩١ المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ونصت هذه المادة على أنه «تشأ منظمة وطنية

- المساعدة والنهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري والتقني لدى أعضاء النقابة ودعوة السلطات المختصة لحضور التدريبات والملتقيات المهنية، تنظيمها، الإشراف عليها ومراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة وكذا المشاركة في مهام التعليم والتكوين والبحث.
- القيام بتعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالميدان الذي تغطيه المهنة وتوزيعها ونشرها.
- مراقبة نشاطات المجالس الجهوية.

المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٦-٢١٨ المؤرخ في ٢٥-٩-١٩٩٦ والذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيّر، ونصت المادة الأولى من هذا المرسوم على أنه: "يحدث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية" وهو جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك، مكلف بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، وتتمثل صلاحياته طبقا للمادة الثالثة من نفس المرسوم فيما يلي:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتعليمها.
- انجاز أو تكليف من ينجز كل الدراسات والتحليل في مجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية.
- اقتراح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني
- إبداء رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة.
- المشاركة في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية.
- متابعة تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي.
- تنظيم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.

ثانيا: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر

قام المشرع الجزائري بإحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية الأخيرة في إطار تحديث نظامها المحاسبي، تمثلت في اعتماد نظام محاسبي مالي يستجيب والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) منذ ٢٠٠٧، وذلك من أجل ضمان وتعزيز أنظمتها المحاسبية والمالية بما يتوافق وهذه المعايير، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار خارج الجزائر، وبصفة عامة من خلال تسهيل استثمار المؤسسات الأجنبية داخل الجزائر، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-١٥٦ المؤرخ في

المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مجلس يتكون من ١٢ عضوا، منهم ١٢ عضوا ينتخبهم المؤتمر الوطني وعضوا واحدا يمثل السلطات العمومية، على أن يعين ممثل السلطات العمومية من طرف الوزير المكلف بالمالية وتنتخب كل فئة ٤ ممثلين عنها من بين أعضائها في مجلس النقابة الوطنية عن طريق اقتراع سري لمدة ٤ سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم عند انتهاء عضويتهم، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائبي رئيس وأمين عام وأمين مال.

ويجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، بناء على استدعاء من رئيسه، ويجتمع في دورة غير عادية بطلب من نصف أعضاء إحدى الفئات أو باستدعاء من رئيسه، ففي هذه الحالة لا يشمل جدول الأعمال إلا المسألة التي كانت سببا في طلب الاجتماع، كما يجتمع قانونا على طلب السلطات المختصة، أما بالنسبة للقرارات فتتخذ بالأغلبية البسيطة، وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، إضافة إلى هذا، يحدث لدى المجلس وتحت رئاسة أحد نائبي رئيسه غرفة للمصالحة والتحكيم والانضباط التي من شأنها التدخل في كل إخلال بالواجبات المهنية أو عدم احترام النظام الداخلي للنقابة ولجنة الجدول وتتمثل مهمته في إعداد جدول النقابة الوطنية وضبطه باستمرار. وتتمثل اختصاصات مجلس النقابة الوطنية في ما يلي:

- حماية المصالح المعنوية والمادية لأعضاء النقابة.
- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة وتمثيلها في الأعمال المدنية وفي إدارة الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها النقابة الوطنية وفي تسييرها وفي الامتثال أمام العدالة باسم النقابة مدعيا أو مدعى عليه.
- الوقاية من كل النزاعات المهنية بين أعضاء النقابة وتسويتها وعرضها إن اقتضى الأمر على غرفة المصالحة والانضباط والتحكيم.
- تحصيل الاشتراكات المهنية التي يقررها المؤتمر.
- إعداد مشروع الإيرادات والنفقات واقتراحه على المؤتمر للمصادقة عليه.
- عرض كل الحالات الداخلة في اختصاصاته على غرفة المصالحة والانضباط والتحكيم التابعة للنقابة طبقا للقانون والنظام الداخلي.
- السهر على احترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والنظام الداخلي.
- تحديد المطالب العادية للتدقيق والرقابة.
- إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها عليها السلطات المختصة في الميادين المحاسبية والمالية والقانونية المرتبطة بحياة المؤسسة.

بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث ظهرت هيكلية جديدة لها، وفيما يلي أهم هذه التغيرات:

إعادة هيكلة للمجلس الوطني للمحاسبة

بموجب المرسوم التنفيذي ١١-٢٤ المؤرخ في ٢٧-١-٢٠١١ تم تحديث القانون السابق، والذي يوضح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تم بناء على هذا القانون الجديد تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث تحدد المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس، كما تحدد الأعضاء الذين يشكلونه، إضافة إلى تحديد المهام المنوط بها هذا المجلس.

مهامه:

أولاً: من زاوية الاعتماد

- استقبال الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المرشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول.
- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول.
- تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.
- استقبال كل الشكاوي التأديبية في حق المهني والفصل فيها.
- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من طرف مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.

ثانياً: من زاوية التقييس المحاسبي

- إنجاز كل الدراسات والتحليل في مجال التقييس المحاسبي.
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى التقييس المحاسبي
- جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها، إضافة إلى دراسة جميع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها وتقديم التوصيات بشأنها.
- متابعة ومراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق، ومتابعة المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.
- تنظيم المنتديات التي تدخل في إطار صلاحياته.
- المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- التعاون مع هيكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.

إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

٢٦ ماي ٢٠٠٨ ، والمتعلق بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS)، والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع في العمل به في بداية سنة ٢٠١٠، وأصبح إجباري التطبيق على كل المؤسسات الاقتصادية التي تحكمها قواعد القانون التجاري .

أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يعتبر القانون رقم: ٢٥-٧٥ الصادر في تاريخ ٢٩ أفريل ١٩٧٥ الذي يحمل تطبيق النظام المحاسبي السابق (PCN)، غير مواكب للتطورات الاقتصادية التي تطلح إليها الجزائر حالياً، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية :

- تقرب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومراجعة ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحاً.
- توفر النظام المحاسبي الجديد على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، لوقايتها من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية.

أهداف الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يتضح من الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي، أنها كانت تهدف من وراء ذلك:

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها.
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام.
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

ثالثاً: الهيكلية الجديدة للمنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر

لقد أدت الإصلاحات المحاسبية المتمثلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، التي قامت بها الجزائر إلى إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة

- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
 - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
 - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
 - تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية المماثلة.
 - إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- ١, ٢ إنشاء المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين تم تشكيله بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٧-١١ المؤرخ في ٢٧ جانفي ٢٠١١، حيث يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد تسييره، كما يحدد المهام المضطلع بها. وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية :
- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لمصف الوطني لخبراء المحاسبة وتسييرها.
 - حصول الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.
 - ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
 - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
 - تمثيل المصف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
 - إعداد النظام الداخلي لمصف.
- ١, ٢ إنشاء المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات تم تشكيله بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٦-١١ المؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠١١، بحيث يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من ٩ أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، يتم انتخابهم بالاقتراع السري لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد شرط أن لا يقدم منتخب لترشيحه عند نهاية عهده الثانية إلا بعد انقضاء مدة ٣ سنوات، ويتم منح مناصب: الرئيس والأمين العام وأمين الخزانة للمنتخبين الذين تحصلوا على أكبر الأصوات، ويوزع الأعضاء الباقون حسب العد التنازلي للأصوات. وتتمثل مهامه في ما يلي :
- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
 - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
 - حصول الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف.

تضمنت التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي إحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتُعنَى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغيرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر.

١, ١ المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين

تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٥-١١ المؤرخ ٢٧-١-٢٠١١ تتحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره، حيث يتم انتخاب تسعة أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، ثلاثة منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة. وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية :

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لمصف الوطني لخبراء المحاسبة وتسييرها.
- حصول الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل المصف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي لمصف.

١, ٢ إنشاء المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تم تشكيله بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٦-١١ المؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠١١، بحيث يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من ٩ أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، يتم انتخابهم بالاقتراع السري لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد شرط أن لا يقدم منتخب لترشيحه عند نهاية عهده الثانية إلا بعد انقضاء مدة ٣ سنوات، ويتم منح مناصب: الرئيس والأمين العام وأمين الخزانة للمنتخبين الذين تحصلوا على أكبر الأصوات، ويوزع الأعضاء الباقون حسب العد التنازلي للأصوات. وتتمثل مهامه في ما يلي :

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- حصول الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف.

لقد أثرت سياسة الإصلاح المحاسبي التي اتبعتها الجزائر من خلال تبنيها المعايير المحاسبية الدولية بشكل كبير على المنظمات المهنية المرتبطة بصفة مباشرة بمهنة المحاسبة، الأمر الذي أدى إلى ظهور منظمات جديدة تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية والتي سبق وأشرنا إليها، وعليه بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى الهيكلية الجديدة للمنظمات المهنية في إطار الإصلاح المحاسبي من خلال الوصاية الممارسة عليها من طرف وزارة المالية، إلا أنه يعول بشكل كبير عليها في الإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ وتجسيد هذا الإصلاح المحاسبي، الأمر الذي يعطي لها ثقل وأهمية في ظل تبني الجزائر سياسة الإصلاح.

رابعا: دور ومهام المنظمات المهنية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر في السنوات القليلة الماضية من خلال تبنيها المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، كان من الضروري أن تتكيف هذه المنظمات المهنية وفق هذا الإصلاح المحاسبي المتمثل في

تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال تحديث مهامها والأدوار التي تقوم بها بما يتماشى ومتطلباته، فقد مست هذه الإصلاحات المجلس الوطني للمحاسبة والمكون في الأساس من أعضاء من مختلف المنظمات المهنية الجديدة (المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين) والذي قام بدوره في المساهمة في تطبيق النظام المحاسبي المالي بالعمل مع الهيئات والمنظمات الأجنبية في تبني هذه المعايير الدولية. إذ قام المجلس في هذا الإطار بوضع تعليمات تم الإعلان عنها رسمياً في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، تجيب على الأسئلة المتعلقة بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بما يعزز مكانته، وتقديم نداء لكل المؤسسات الاقتصادية بالتعامل من خلال النظام المحاسبي المالي بداية من ٢٠١٠.

خلاصة:

إن من بين أهم متطلبات الاندماج وفق اقتصاد السوق توحيد الأنظمة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر في إطار توجهها الاقتصادي الحر إلى القيام بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، من خلال النظام المحاسبي المالي الذي شرع في العمل به في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الإصلاحات الأخيرة والتي جاءت للإجابة عن رغبة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والجزائريين في التفاعل فيما بينهم، أدت بصورة مباشرة في التأثير على المنظمات المهنية خاصة تلك المتعلقة بمهنة المحاسبة، وذلك من خلال هيكلتها من جديد بما يتوافق وهذه الإصلاحات، بالرغم من الانتقادات الموجهة لها فيما يخص هيمنة وزارة المالية عليها وعدم إشراك هذه المنظمات في صياغة هذه الإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى هيكلة هذه المنظمات وفق نظرة السلطة الوصية.

إن الإصلاحات المحاسبية في الجزائر كيفت هذه المنظمات الجديدة مع مهامها وفق إطار هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال المتابعة والإشراف على هذه الإصلاحات الأخيرة، والعمل على ترقية مهنة المحاسبة خصوصاً بما يكفل الإجابة على احتياجات وتطلعات المؤسسات الأجنبية والوطنية، وعليه توصي هذه الورقة إلى العمل المشترك بين الوزارة الوصية والمنظمات المهنية في تجسيد هذه الإصلاحات بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال تعزيز استقلالية هذه المنظمات المهنية وإشراكها في تجسيد الإصلاح المحاسبي.

الهوامش:

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٢٠، السنة ٢٨، المؤرخة بتاريخ ٠١ مايو ١٩٩١ الموافق ل ١٦ شوال ١٤١١، ص ٦٥٢.
٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٢٠، السنة ٢٨، المؤرخة بتاريخ ٠١ مايو ١٩٩١ الموافق ل ١٦ شوال ١٤١١، ص ٦٥٢.
٣. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٠٣، السنة ٢٩، المؤرخة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٢ الموافق ل ١٠ رجب ١٤١٢، ص ٨٢.
٤. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٨٠، السنة ٣٤، المؤرخة بتاريخ ٠٧ ديسمبر ١٩٩٧ الموافق ل ٠٧ شعبان ١٤١٨، ص ٢٣.
٥. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٨٠، السنة ٣٨، المؤرخة بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠١ الموافق ل ١١ شوال ١٤٢٢، ص ٢٥.
٦. يتكون المؤتمر الوطني من الأعضاء الذين تنتخبهم المجالس الجهوية، بحيث أن ينتخب المجالس الجهوية مهنيو المنطقة الخاصة بهم المنصوبون على المستوى الجهوي والمسجلون قانوناً في جدول النقابة الوطنية.
٧. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٥٦، السنة ٣٢، المؤرخة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ الموافق ل ١٦ جمادى الأولى ١٤١٧، ص ١٨.
٨. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم ٢٧، المؤرخة بتاريخ ٢٠٨-٥-٢٨، ص ١١، ١٥.
٩. بودلال علي، مكيوي سمية، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مداخلة في المنتدى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IFRS- IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، يومي ١٢ و ١٤ ديسمبر ٢٠١١، ص ٤.
١٠. براق محمد، قمان عمر، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي ٢٩ و ٣٠ نوفمبر ٢٠١١، ص ٣.
١١. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص ٢٩٦-٢٩٥.
١٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٠٧، السنة ٤٨، المؤرخة بتاريخ ٠٢ فبراير ٢٠١١ الموافق ل ٢٨ صفر ٢٠١١، ص ٤.
١٣. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٠٧، السنة ٤٨، المؤرخة بتاريخ ٠٢ فبراير ٢٠١١ الموافق ل ٢٨ صفر ٢٠١١، ص ٧.
١٤. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٠٧، السنة ٤٨، المؤرخة بتاريخ ٠٢ فبراير ٢٠١١ الموافق ل ٢٨ صفر ٢٠١١، ص ١١.
١٥. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المطبعة الرسمية، العدد رقم ٠٧، السنة ٤٨، المؤرخة بتاريخ ٠٢ فبراير ٢٠١١ الموافق ل ٢٨ صفر ٢٠١١، ص ١٣.
١٦. مقراني عبد الكريم، قمان عمر، أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة في المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، يومي ١٢ و ١٤ ديسمبر ٢٠١١، ص ١٣.
17. Amel BENYKHELEF, « le système comptable algérien étude coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale », Revue de chercheur, N° 08, 2010, p25.
18. KPMG, Actualités, nouveau système comptable financier, N°10 novembre 2009, p3.



د. رشيد سامي
دكتوراه في علوم التسيير - جامعة الجزائر



د. موسى سداوي
دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص تخطيط -
جامعة الجزائر

بغيري مصطفى
استاذ مساعد مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر

إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي دراسة حالة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء

E.N.S.S.E.A والاقتصاد التطبيقي
(Ex: I.N.P.S)

الحلقة (٢)

واقع إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتطوير التنظيمي في المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
E.N.S.S.E.A

١. الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

لقد تمت هذه الدراسة في المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي والتي انتقلت من المعهد (المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء) وفقا للمرسوم التنفيذي رقم ٥٠٠-٥ المؤرخ في ٢٧ ذي القعدة عام ١٤٢٦ الموافق لـ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥، والذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها. وطبقا للأمر ٢٢٢-٠٢ لـ ١٤ جويلية ٢٠٠٨ تم تحويل المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط إلى مدرسة خارج الجامعة (école hors université) وذلك تحت تسمية المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

وعلى أساس هذا التحول، شرعت المدرسة بالتحضير لتبني نظام L.M.D كتنظيم جديد في التعليم العالي، وقد شرع في تطبيقه ابتداء من سنة ٢٠٠٨، حيث لم يتم فتح مقاعد بيداغوجية لموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ وكذا موسم ٢٠١٠/٢٠١١، ذلك أن الطلبة الجدد الحاصلين على شهادة البكالوريا والمتفوقين فيها بمعدلات عالية يتم توجيههم إلى المدارس التحضيرية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أين (حيث) يتم تكوينهم لمدة سنتين تحضيريتين تحت مسمى (L1) و (L2)، وبعد إنهاء السنتين الأولى والثانية بنجاح، تنظم المدرسة التحضيرية مسابقة للدخول إلى إحدى المدارس الوطنية العليا الآتية: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للتجارة (المدرسة الوطنية للتجارة سابقا)، المدرسة الوطنية العليا للدراسات التجارية (المعهد الوطني للتجارة سابقا). وقد التحقت الدفعة الأولى من الناجحين في المسابقة المنظمة من طرف المدرسة التحضيرية إلى هذه المدارس الوطنية العليا ومنها المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في السنة الجامعية ٢٠١٢/٢٠١١ وكان عدد الطلبة المتحقين في هذا الموسم ١٢٨ طالبا.

١.١. أداة الدراسة:

محاولة للإجابة عن الأسئلة المطروحة لحل إشكالية البحث، وللتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة، تم تصميم استبيان باللغة العربية لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، ويتكون من ثلاثة أجزاء:

- جزء المعلومات الشخصية: يحتوي هذا الجزء على المعلومات الشخصية العامة لأفراد العينة، والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة والرتبة الوظيفية.
- الجزء الأول: آراء هيئة التدريس حول واقع جودة العملية التعليمية في المدرسة (محاوور الجودة في التعليم). وتتمثل هذه المحاوور في: محور الطلبة، الأساتذة، المناهج الدراسية، إدارة المدرسة، الإمكانيات المادية، تقييم الأداء.
- الجزء الثاني: مدى استعداد المدرسة لإحداث التطوير التنظيمي من مدخل إدارة الجودة الشاملة، تتمثل محاوور هذا الجزء في ما يلي: الأسلوب الإداري، الثقافة السائدة بالمدرسة، برامج التطوير التنظيمي، البحث العلمي.

٢,١. ثبات الأداة

قبل التطبيق العملي للاستبيان تم حساب معامل الثبات له، وذلك بفرض اختبار مدى استقرار الأداة وعدم تناقضها مع نفسها، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وفي نفس الظروف، ولهذا الغرض تم حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وذلك باستخدام برنامج SPSS لجميع فقرات ومجاور الاستبيان، وتم التوصل إلى أن معاملات الاتساق الداخلي لمجاور الدراسة كلها تتجاوز ٠,٥ أي ٥٠٪ بما في ذلك معامل الاتساق الكلي (٠,٧٦)، وهذا مؤشر جيد لثبات أداة القياس ومناسب لأغراض التحليل.

١,٢. الأساليب الإحصائية المستعملة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences) والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة القياس.
- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.
- حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أو اختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان.
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.

٤,١. عينة الدراسة:

تمثل عينة الدراسة حوالي ٦٥,٩٠ ٪ من مجتمع الدراسة المتكون من جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي والبالغ عددهم ١٢٢ أستاذاً في الموسم الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢، ما يعني أن العينة تعادل ٨٧ أستاذاً، حيث تم توزيع ٨٧ استمارة على عينة عشوائية (مقسمة إلى ست طبقات حسب السلم الوظيفي للأساتذة، وقد تم السحب عشوائياً)، وتم استرجاع ٧٧ استبياناً أي بنسبة استرجاع بلغت ٨٨,٥٠ ٪، وقد استبعد ٧ استبيانات وذلك لوجود نقص في بياناتها، ومن ثم تمت معالجة ٧٠ استبياناً أي بنسبة ٨٧,٥ ٪ من العينة المختارة.

٢. تحليل واقع جودة العملية التعليمية بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

يتضمن هذا الجزء تشخيص واقع جودة العملية التعليمية بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث سيتم اختبار الفرضية الأولى للدراسة، وذلك بالاعتماد

على تكرارات ونسب إجابات أفراد العينة المدروسة، وكذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن هذه المتوسطات.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة في كل المحاور:

أولاً: محور الطلبة

١. يلاحظ أن أغلب أفراد العينة أي ما نسبته ٨٧,٩ ٪ غير موافقون على أن أعداد الطلبة تتناسب مع حجم أعضاء الهيئة التدريسية، وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٥ وانحراف معياري لإجابات الأفراد عن المتوسط قدره ٦٧,٠ فعلى الرغم من أن جودة منظمات التعليم العالي على المستوى العالمي تقاس أحياناً بنسبة أو عدد الطلبة لكل أستاذ حيث يؤدي الأستاذ عمله بأعلى كفاءة وأقل تكلفة، إلا أنه ما لوحظ على مستوى المدرسة محل الدراسة أن الأستاذ يقع على عاتقه مسؤولية تدريس عدد كبير من الطلبة في القاعة الواحدة أو في المدرج على مستوى المحاضرات، وهذا ما يُعسر القيام بالعملية التعليمية على أكمل وجه.

٢. تميزت العبارة "يهتم الطالب بالتحصيل العلمي بدلاً من التحصيل النقطي" بدرجة كبيرة من عدم الموافقة أي بنسبة ٨٥,١ ٪ من حجم العينة وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٧ وانحراف معياري لإجابات الأفراد عن المتوسط قدره ٠,٦٧. وتعود ظاهرة الاهتمام بالنقاط على حساب التحصيل العلمي والمعرفي من طرف الطلبة إلى الرغبة السريعة في التخرج حتى لو كان على حساب التحصيل المعرفي فما يهم بعض الطلبة هو الشهادة فقط، ولا تهتم طريقة الحصول عليها.

٣. أبدى أفراد العينة إجماعاً بنسبة ٨٥,٧٥ ٪ على عدم الموافقة على العبارة الثالثة: "يتناسب عدد الطلبة مع حجم قاعات التدريس والمدرجات"، وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٨ وانحراف معياري لإجابات الأفراد عن المتوسط قدره ٠,٧٠. وهذا ما يُفسر بصغر مساحة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي نظراً لتوجه عدد كبير من حاملي شهادة البكالوريا إلى هذه المدرسة، إضافة إلى أن المدرسة لم تتخذ إجراءات بخصوص تقليص عدد الطلبة إلا بعد صدور قرار التحول إلى النظام الجديد في ظل المدارس خارج الجامعات، وفي هذا الصدد يجدر بنا التنبيه إلى أن الاكتظاظ الذي يميز الطلبة داخل القاعات والمدرجات يحول دون تحقيق جودة هذا المحور (الطلبة).

٤. تم التوصل إلى أن ٨٤,٣ ٪ من أفراد العينة غير موافقون على أن المدرسة تعمل على تنمية ولاء الطلبة لها من خلال دعم الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية، وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٨ وانحراف لإجابات الأفراد عن هذا المتوسط قدره ٠,٦٨.

٥. أجاب ٨٨,٦ ٪ من أفراد العينة بأن تجاوب الطلبة في الحصة يكون بشكل ضعيف. حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الخامسة ١,٢٠ ووصل انحرافها المعياري ٠,٥٧، وقد يرجع السبب في هذه الظاهرة إلى كون البرامج التدريسية لا تزال تتميز بالروتينية، غير أن الملاحظ أثناء إعداد الدراسة الميدانية في المدرسة أن البرامج تسطر في ضوء الإجماع على المحاور الرئيسية للمقياس من طرف الأستاذ المكلف به، ولهذا فإن عددا من الأساتذة يعملون على تجديد مقررات المقاييس التي يدرسونها ويقومون بإعداد دروس تطبيقية باستخدام البرمجيات (logiciels)، إلا أن أفراد العينة عبروا عن استيائهم لعدم توفر الظروف المساعدة على التجديد والتحسين بما فيها ظروف تهيئة قاعات كافية للإعلام الآلي ومجهزة بمختلف البرمجيات إضافة إلى غياب التحفيز والتشجيع من طرف الإدارة.

٦. أما فيما يخص العبارة التي تبين المستوى العام للطلبة عند التحاقهم بالمدرسة فإن نسبة كبيرة من أفراد العينة المدروسة تقدر بـ ٨٨,٦ ٪ قد أجمعت على أن مستوى الطلبة عند التحاقهم بالمدرسة يتميز بالجيد وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٧٧ وانحراف لإجابات الأفراد عن هذا المتوسط قدره ٠,٦٤. وتجدر الإشارة أن شروط الالتحاق بالمدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي تتوقف على معدل البكالوريا بدرجة قريب من الجيد فما كما يتم النظر إلى علامة مادة الرياضيات، غير أنه بداية من الموسم ٢٠١٢/٢٠١١ يتم الالتحاق بالمدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي عن طريق مسابقة كتابية وشفوية تنظم من طرف المدارس التحضيرية للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وبناء على التحليلات السابقة والمتوسط الحسابي للمحور الذي يقدر بـ ١,٢٩ يمكن القول أن محور الطلبة لا يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

ثانياً: محور الأساتذة

١. يُلاحظ أن أغلب أفراد العينة أي ما نسبته ٨٨,٦ ٪ موافقون على أن الأساتذة على مستوى المدرسة يتمتعون بالحرية الأكاديمية للقيام بمختلف أعمالهم، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٧٧ وانحراف معياري قدره ٠,٦٤.

٢. وفيما يخص العبارة الثانية فإن أغلب أفراد العينة أي ما نسبته ٩٠ ٪ موافقون على توفر نظام واضح ومحدد لتوزيع العبء الوظيفي على أعضاء الهيئة التدريسية وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٧٧ وانحراف معياري قدره ٠,٦٤. حيث أن الدولة الجزائرية اهتمت ومنذ إنشاء وزارة التعليم العالي سنة ١٩٧١ بالبحث العلمي اهتمامها بالأستاذ الجامعي وبالأستاذ الباحث، حيث صدر القانون الأساسي

الخاص بالأستاذ الباحث والباحث الدائم والذي يحدد المهام المكلف بها الأساتذة على مختلف رتبهم، كما أن الدولة الجزائرية وضعت استراتيجية لتطوير منظمات التعليم العالي من خلال الاهتمام بالبحث والتجهيزات والمنشآت والطالب.

٣. يُلاحظ أن أغلب أفراد العينة أي ما نسبته ٨٧,١ ٪ موافقون على أن نظام التربصات المعمول به يمكن الأستاذ من الاستفادة المثلى لتطوير أدائه البيداغوجي. وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٧٤ وانحراف معياري ٠,٦٧. وأبدى بعض الأساتذة رأيهم في هذه المسألة بأن مشكلة الأستاذ الذي لا يتمكن من الاستفادة من التربص لا تكمن في المدة وإنما في قدرة الأستاذ ورغبته الفعلية في الاستفادة من هذا التربص حتى ولو كان قصير المدى.

٤. يُلاحظ أن أغلب أفراد العينة أي ما نسبته ٨٧,١ ٪ موافقون بأن الأستاذ في المدرسة يتقاضى أجراً يسمح له بالاستقرار في العمل وتحسين وضعه الاجتماعي وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٨٨ وانحراف معياري قدره ٠,٤٦، إلا أن الأساتذة المستجوبون أظهروا استيائهم من نقص التحفيز والمساواة في العلاوات بين جميع الأساتذة بدون أي معيار أو شرط الحصول عليها.

٥. هناك إجماع من طرف أفراد العينة ونسبة ٨٨,٦ ٪ على أن المدرسة لا توفر وسائل اتصال وتواصل بين أعضاء الهيئة التدريسية وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٠ وانحراف معياري قدره ٠,٥٧.

وبجدر الذكر الجودة تحتاج إلى قنوات اتصالات فعالة لإثراء عملية الاتصال، إلا أنه على مستوى المدرسة محل الدراسة، ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ استخدام الانترنت فقط على مستوى قاعة الأساتذة وغياب جميع وسائل الاتصال الأخرى.

٦. فيما يخص العبارة "عملية ترقية أعضاء الهيئة التدريسية تخضع لمعايير محددة وثابتة" فهناك نسبة موافقة بـ ٧٥,٧ ٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٥١ وانحراف معياري قدره ٠,٨٦.

وبناء على التحليلات السابقة والمتوسط الحسابي للمحور الذي يقدر بـ ٢,٤٨ يمكن القول أن محور الأساتذة يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

ثالثاً: محور المناهج الدراسية

تظهر نتائج استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بعبارات محور المناهج الدراسية كما يلي:

١. تميزت العبارة "يتميز المقرر الدراسي بالتجديد والتحسين المستمر وفق ما يحدث من تغيرات ومستجدات للوفاء بمتطلبات سوق العمل" بنسبة عالية من عدم الموافقة قدرت بـ ٨٨,٦ ٪ وذلك بمتوسط

٣. تميزت العبارة " أهداف واستراتيجيات المدرسة معروفة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية" بنسبة عالية من عدم الموافقة قدرت ب ٨٥,٧٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٥ وانحراف معياري قدره ٠,٦٥، فأغلب اجتماعات الإدارة بالأساتذة تبحث في معدلات النجاح، نسب النجاح، عدد الطلبة في القسم، تقسيم الأعباء،... أما ما يخص أهداف واستراتيجية المدرسة فهي تناقش بين إدارة المدرسة والوزارة، فالأهداف العامة التي يكون الأساتذة على علم بها هي إكمال المقررات الدراسية وإجراء الامتحانات وحراستها وتصحيحها.
٤. تميزت العبارة "تميز إدارة المدرسة بنظام فعال للمعلومات عن مختلف العملاء الداخليين والخارجيين لتحديد احتياجاتهم وتوقعاتهم اتجاه الخدمة المقدمة إليهم" بنسبة عالية من عدم الموافقة قدرت ب ٨٧,١٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢١ وانحراف معياري قدره ٠,٥٨.
٥. يرى ٨٢,٩٪ من العينة المدروسة أن إدارة المدرسة لا تلتزم بتوفير الإمكانيات والوسائل الضرورية لتطوير العملية التدريسية، وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٣٠ وانحراف معياري قدره ٠,٦٨.
٦. يتضح أن أغلب أفراد العينة قد أبدوا عدم الموافقة على عبارات هذا المحور إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ١,٣٥، وبناء على التحليلات السابقة يمكن القول أن محور إدارة المدرسة لا يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

خامساً: محور الإمكانيات المادية

تتمثل الإمكانيات المادية في المباني الجامعية والمكتبات والمختبرات والتمويل اللازم لكافة أنشطة المنظمة التعليمية، فهو بذلك يمثل أحد المؤشرات لتحقيق متطلبات الجودة. وفيما يخص هذا المحور فإنه يلاحظ أن أفراد العينة غير موافقون على عبارات هذا المحور.

حيث يتضح بأن قاعات الدراسة (مدرجات، قاعات....) غير مهيأة بالشكل الذي يمكن الطالب من التركيز والاستيعاب وكذا عدم توفر الأساليب التكنولوجية والأجهزة الحديثة للاتصالات المساعدة في العملية التدريسية إضافة إلى عدم توفر خدمات الحاسوب والانترنت بالحجم الكافي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، مع العلم أن هذه العناصر المذكورة تعد من أهم متطلبات تحقيق الجودة الشاملة التي يتم من خلالها إنتاج الخدمة التعليمية الجيدة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه المحور ١,٢٧ والدال على درجة عدم الموافقة، وبناء على التحليلات السابقة يمكن القول أن محور الإمكانيات المادية لا يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

حسابي قدره ١,٢٠ وانحراف معياري قدره ٠,٥٧. فمحتوى البرامج التدريسية على مستوى المدرسة هي من مهام الأستاذ سواء أضاف معلومات ومعارف جديدة ومستحدثة من معارفه الخاصة وحول ما يحدث في البيئة الخارجية الوطنية والدولية أو اعتمد على البرامج الكلاسيكية.

٢. وفي نفس السياق فإن العبارة الثانية تميزت بعدم الموافقة بنسبة ٨٢,٩٪ بمتوسط حسابي قدره ١,٣٤ وانحراف معياري قدره ٠,٧٥. حيث أن اتباع أساليب تدريسية تراعى فيها السهولة والتبسيط في توصيل المادة العلمية راجع إلى الأستاذ وطريقته في التدريس إن كان خاضعا إلى تكوين في منهجية وطرق التدريس أم لا.
٣. كما تميزت العبارة "الحجم الساعي المخصص للدروس والأعمال الموجهة كاف لتغطية محتوى المقررات" بعدم الموافقة بنسبة ٧٧,١٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٤٥ وانحراف معياري قدره ٠,٨٤. فالمشكلة تكمن في عدم إكمال البرامج والسبب لا يعود للحجم الساعي المخصص بل يعود إلى كثرة العطل وإلى الغيابات.

يتضح أن أغلب أفراد العينة قد أبدوا عدم الموافقة على عبارات هذا المحور إذ بلغ المتوسط الحسابي العام ١,٣١، وبناء على التحليلات السابقة يمكن القول أن محور المناهج الدراسية لا يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

رابعاً: محور إدارة المدرسة

تظهر النتائج حول استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بعبارات محور إدارة المدرسة كما يلي:

١. تميزت العبارة " هناك التزام من قبل الإدارة العليا بموضوع تطبيق وتطوير الجودة في المدرسة" بنسبة عالية من عدم الموافقة قدرت ب ٨٥,٧٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٧٤ وانحراف معياري قدره ٠,٥٩، تظهر هذه النتيجة أن أغلب أساتذة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي لا يدركون إن كانت إدارة المدرسة مهتمة بموضوع الجودة والتطوير في التعليم العالي، وهذا يدل على وجود مركزية في اتخاذ القرارات من طرف إدارة المدرسة وعدم مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية فيها.
٢. تميزت العبارة " يتوفر بالمدرسة وحدة خاصة بتطوير الجودة" بنسبة عالية من عدم الموافقة قدرت ب ٨٥,٧٪ وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٥ وانحراف معياري قدره ٠,٦٥. حيث لوحظ في الهيكل التنظيمي للمدرسة غياب وحدة خاصة بالجودة والتطوير، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وعي إدارة المدرسة بأهمية إنشاء مثل هذه الوحدات وإشراك العاملين بالمدرسة من أساتذة وإداريين في إدارتها للاستفادة من كفاءتهم وخبراتهم، وذلك لدورها العظيم في رفع مستوى المنظمة التعليمية إلى أفضل المستويات للمنافسة والارتقاء.

سادسا : محور تقييم الأداء

نقصد بتقييم الأداء تقييم الطلبة، المناهج الدراسية وعضو هيئة التدريس. وفيما يخص هذا المحور فقد كانت آراء المبحوثين كما يلي:

١. أظهرت إجابات أعضاء هيئة التدريس درجة عالية من الموافقة قدرت نسبتها بـ ٦٧,١% على العبارة التي تنص على توفر المدرسة على معايير واضحة لتقييم الطلبة وتنظيم الامتحانات، وذلك بمتوسط حسابي قدره ٢,٢٤ وانحراف معياري قدره ٠,٩٤. وفيما يخص هذه المعايير فإنها تتمثل في نقاط الامتحانات السداسية والأعمال الموجهة بالإضافة إلى حضور الطالب ومدى مشاركته في تفعيل الحصة الدراسية وإنجازه للأعمال والأبحاث المطلوبة منه. فالتقييم الجيد للطلبة له دور كبير في تحديد مستواهم وبالتالي تقييم درجة كفاءتهم وجودتهم، ولكي يكون تقييمهم فعالا يجب دراسة نتائج الطلبة ومشكلات التحصيل، تطوير الامتحانات التحصيلية، تطوير نظام الامتحانات، امتحان الطالب على مدى تملكه للمعرفة والاستفادة منها وليس على أساس حفظ الطالب للمادة.
٢. وأما ما يخص العبارة "تتوفر المدرسة على جهاز يتولى التقييم ومهمة القياس المستمر لجودة البرامج التعليمية وتطويرها" فإن أغلب أفراد العينة كانوا غير موافقين عليها وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٢ وانحراف معياري قدره ٠,٦١، وهذا يدل على غياب جهاز يتولى قياس جودة البرامج وتحسينها، فلا تقوم الإدارة بمراقبة البرامج والمناهج ولا حتى تشجيع ومكافحة الأساتذة الذين يقومون بالتجديد والتطوير في البرامج.
٣. وفيما يخص العبارة الثالثة والتي مفادها: "تتوفر المدرسة على معايير واضحة لتقييم أداء عضو هيئة التدريس" فقد لاقت نسبة كبيرة من عدم الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره ١,٢٥ وانحراف معياري عن متوسط الإجابات قدره ٠,٦٥، وفي هذا الصدد علمنا من بعض الأساتذة المستجوبين عن غياب معايير لتقييم أداء الأساتذة كغياب المتابعة الأكاديمية وأيضاً عدم وجود نظام عادل لتقييم نتائج البحوث العلمية، إضافة إلى عدم وجود أسس في منح العلاوات والمكافآت. وبناء على التحليلات السابقة والمتوسط الحسابي للمحور الذي يقدر بـ ١,٦٠ يمكن القول أن محور تقييم الأداء لا يتوفر على الخصائص التي تجعل العملية التعليمية تتميز بالجودة.

الهوامش والإحالات:

١. الجريدة الرسمية سنة ٢٠٠٥، عدد ٨٤، صفحة ٢٦-٣٣.
٢. المرسوم التنفيذي رقم ١٣٠-٠٨ مؤرخ في ٠٣ ماي ٢٠٠٨ يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٣، الصادرة في ٢٠٠٨-٠٥-٠٤ م.
٣. جمال مراذقة، "متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر (تصور مقترح)"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، في (١١/٥/٢٠١١).

رأس المال البشري من منظور إسلامي

خديجة عرقوب

دكتوراه إدارة أعمال في جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥

الحلقة (١)

ملخص

أصبح المورد البشري في المؤسسة ينظر إليه كرأس مال يجب استثماره كغيره من الأصول المادية، بل أصبح أكثر أهمية منها نظرا لكونه القادر على تسييرها وتطويرها، ومن دونه لا يمكن استغلال مختلف الموارد الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرجوة. والإسلام قد أولى اهتمامه بالفرد البشري منذ ولادته وحدد له المجالات التي تساهم في حمايته وتطويره وتنميته سواء في حياته الأسرية أو المجتمعية أو العملية، فهو رأس مال كفييل بتحقيق ثورة في عالم الأعمال إذا ما تم استثماره بفعالية.

مقدمة

بمرور السنوات وتغير الأوضاع العالمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تبلورت العديد من المفاهيم والاهتمامات والعديد من المصطلحات وخصوصا في بيئة الأعمال، ولعل من أبرزها تغير النظرة نحو الموارد البشرية التي كانت تعد سابقا عاملا من عوامل الإنتاج تسعى المنظمة لتوفير احتياجاتها منها لتلبية متطلبات الإنتاج وتحقيق أهدافها، بينما اليوم أصبحت هذه الموارد تعامل كأصل من الأصول بل وتعد أهم من الأصول المادية، وتعتبر رأس مال يمكن استثماره وذلك بالإنفاق عليه لتعليمه وتدريبه وضمان بيئة آمنة محفزة له على العمل وذلك للاستفادة من قدراته ومهاراته وخبراته ومعارفه لتحسين الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة.

إن منظور الفكر الإسلامي لرأس المال البشري ينطلق من اعتبار العنصر البشري دائما الأصل والأولى بالاهتمام، فهو سبيل التقدم والتنمية نظرا لما خصه الله به من مميزات وبما فضله به عن سائر الكائنات، وأن مهمته الأساسية هي البناء والتعمير من خلال العمل المتقن والسعي لتطوير الذات، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري في الإسلام يقوم على أسس تدور حول الإنسان في حد ذاته باعتباره الهدف الرئيسي لعمليات الاستثمار وبرامجه المختلفة وليس الهدف الرئيسي هو الاستفادة من قدراته ومهاراته فقط.

ومن خلال هذا البحث سنتعرف على رأس المال البشري من منظور إسلامي وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف ينظر الإسلام لرأس المال البشري؟
- ما هي مجالات اهتمام الإسلام برأس المال البشري؟
- ما هي حقوق وواجبات رأس المال البشري في الإسلام؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة تم تقسيم البحث إلى محورين كمايلي:

- المحور الأول: تحت عنوان مدخل إلى رأس المال البشري تناولنا فيه مفهوم رأس المال البشري وأهميته، مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والأسباب التي دفعت للاستثمار فيه والأبعاد المرجوة من ذلك.
- المحور الثاني: بعنوان نظرة الإسلام لرأس المال البشري حيث تطرقنا من خلاله إلى مدى اهتمام الإسلام بالعنصر البشري موضحين المجالات التي تبين هذا الاهتمام، إضافة إلى الحديث عن طرق اختيار العامل وتنمية قدراته وحقوقه وواجباته كما وضعها الإسلام.

المحور الأول: مدخل إلى رأس المال البشري

نظرا للتطورات التي تشهدها بيئة الأعمال واشتداد المنافسة، انتقل الاهتمام من الصراع حول الأصول المادية (الأصول الملموسة) إلى الصراع حول الأصول غير المادية (غير الملموسة) وأهمها العنصر البشري، هذا الأخير الذي كان يعد مجرد مورد من موارد الإنتاج وأضحى رأسا من رؤوس الأموال القابلة للاستثمار بعدما أيقن الجميع أن سبيل النهضة والتقدم هو الإنسان وما يمتلكه من قدرات عقلية وجسدية، وأن الأصول المادية لا فائدة منها دون وجود من يستغلها استغلالا أمثلا ويسيرها بطريقة فعالة تخلق ميزة تنافسية وتساهم في بلوغ الريادة.

١. مفهوم رأس المال البشري:

يعد الإقتصادي ألفريد مارشال (A. Marshall) من الإقتصاديين الأوائل الذين نظروا إلى البشر على أنه رأس مال يجب استثماره وأطلقوا على ذلك رأس المال البشري وذلك من باب الاستفادة من طاقاته للبناء وقدرته على الإبداع في استثمار باقي رؤوس الأموال.

ويعرف Theodor & Schultz رأس المال البشري بأنه: "مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية"^١. وهذا بالنسبة للمجتمع

أما هاريسون ومايرز فيعرفان رأس المال البشري بأنه: "جميع القوى البشرية القادرة على شغل الوظائف الإدارية والفنية". وهذا بالنسبة للمنظمة.

كما يعرف بأنه: "مجموعة الناس الذين يمتلكون مهارات ومعارف وقابليات تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمات".

من التعريفات السابقة يمكن القول أن:

رأس المال البشري تقع حدوده داخل المؤسسة وخارجها، أي أن المجتمع والمؤسسة التي يعمل داخلها العنصر البشري كلاهما شركاء في إنتاجه وتكوينه فهو من المخرجات الأساسية للمؤسسات التعليمية والصحية السائدة في المجتمع وكذلك جهود المؤسسة التي يعمل بها. وأن مهاراته ومعارفه وخبراته وأدائه وإنتاجيته تختلف من فرد إلى آخر في المجتمع والمؤسسة.

ويمكن تقسيم رأس المال البشري في المؤسسة الاقتصادية حسب القيمة التي يضيفها كما يلي^٢:

- عنصر بشري نادر وينتج قيمة مضافة ضئيلة ويتمثل في الخبرات النادرة ولكنها تعمل بتكنولوجيا بدائية إن لم تكن تعتمد على مهارات يدوية، ولذلك تعتبر القيمة التي ينتجها ضئيلة بالمقارنة مع تعاطم قيمة الوقت والتكنولوجيا حالياً.
- عنصر بشري نادر ويصعب إحلاله وينتج قيمة مضافة عالية وهو أفضل العناصر داخل المؤسسة والذي يجب المحافظة عليه وتنميته وهو نادر في سوق العمل. ويعد المصدر الرئيسي للتنافسية المؤسسة كالمبرمجين المحترفين ولا ينبغي التفریط فيه ويجب الحفاظ عليه من أية اغراءات من المؤسسات المنافسة.
- عنصر بشري ينتج قيمة مضافة عالية ولكن يمكن إحلاله لأنه متوفر في سوق العمل. وبالرغم من ذلك ينبغي الحفاظ عليه نظراً للتكلفة التي انفق على تدريبه طوال فترة عمله وتكيفه معه في المؤسسة.
- عنصر بشري ينتج قيمة مضافة منخفضة ويسهل إحلاله أي يتوافر في سوق العمل، ويفضل في هذه الحالة استبداله بتكنولوجيا جديدة تنتج قيمة مضافة أعلى.

اذن فالمؤسسة تقيم وجود العنصر البشري من خلال عنصرين هما:

- القيمة المضافة.
- الندرة في السوق.

حيث كلما كان العنصر البشري نادر ويحقق قيمة مضافة عالية كلما تعاطمت المزايا التنافسية للمؤسسة واحتلت مكان الريادة في ظل العولمة.

٢. أهمية رأس المال البشري:

لقد تغيرت النظرة اتجاه رأس المال البشري نظراً للأهمية التي يتمتع بها حيث يعد هذا الأخير من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، وهو طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات

والإبداع والإتيان بجديد. ولقد أصبح عنصراً فعالاً لتحقيق ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسات والمجتمعات، خصوصاً إذا كان يحب المبادرة ويسعى إلى التطوير والإنجاز. ونشير إلى أن أهمية رأس المال البشري لا تكون بدون تعليم، فكلما كان أحسن تعليماً، كلما أدى ذلك إلى المزيد من التقدم والتميز في شتى المجالات.

٣. مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

بما أنه أصبح ينظر إلى المورد البشري كرأس مال فمن الضروري أن يتم استثماره لتحقيق عائد، وهذا الاستثمار يختلف عن الاستثمار في الأصول المادية التي يكون عائدها سريعاً ومتناقصاً، في حين أن الاستثمار في رأس المال البشري يكون عائده بطيئاً ومتزايداً وذلك نتيجة طول الفترات التي يستغرقها في التعلم والتدريب والتكوين وارتفاع التكاليف المتعلقة به.

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو: "الإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنياً وعقلياً ومهارياً وذلك من طفولته وحتى خلال حياته الإنتاجية ومن أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على الصحة والتعليم والتغذية والتكوين"^٣، أو هو: "عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة لإمكاناتها المتعددة ولماؤها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليتمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية"^٤. إن المعلومات التي يمتلكها الفرد ومدى استعداداته عن طيب خاطر في إشراك الآخرين فيها هي أساس خلق القيمة المضافة في المؤسسة، مما يلقي على الإدارة مهمة الاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تعليمه وتدريبه على استخدام المعلومات التي يمتلكها وتحويلها إلى حلول وأفكار إبداعية بحيث يساهم الجميع في تنفيذها، إضافة إلى السهر على المحافظة على صحته وتأمين بيئة عمله وضمان كل ما يساعده على العمل وتحقيق قيمة مضافة عالية.

٤. أسباب الاستثمار في رأس المال البشري:

إن الأسباب التي جعلت المنظمات تغير نظرتها نحو الموارد البشرية وتعتبرها المصدر الأساسي للقدرات التنافسية وأنها أكثر الأصول أهمية وخطورة في المنظمة والتي دفعتها إلى الاستثمار فيها ترجع أساساً إلى التطورات العلمية والتقنية خاصة تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي يتطلب استيعابها وتطبيقها بكفاءة توفر نوعيات خاصة من الموارد البشرية، وتسارع عمليات الابتكار والتحديث في المنتجات والخدمات استثماراً للتقنيات الجديدة، والإهتمام المتزايد بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية للعاملين وإتاحة الفرص أمامهم للمساهمة بأفكارهم وابتكاراتهم لتنمية القدرات التنافسية للمنظمات^٥.

إضافة إلى اشتداد المنافسة بين المنتجين القائمين وغيرهم من المنتجين الجدد، واتساع الأسواق وتنامي الطلب وخلق طلبات متزايدة على نوعيات جديدة ومتميزة من المختصين في مجالات البيع والتسويق والترويج لمواجهة تلك الهجمات التنافسية والمحافظة على العلاقات مع العملاء.

كما أن ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة الدولية من خلال إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية ساهمت في الأخرى في التحفيز على الإستثمار في رأس المال البشري، نظرا لتزايد الاحتياج لنوعية جديدة من الموارد البشرية تتفهم الثقافات المختلفة وتستوعب المتغيرات الجديدة، فضلا عن إجاداة اللغات الأجنبية والقدرة على العمل في مناخ مختلف ومتغير بحسب الموقع الذي يعهد إليها بالعمل فيه.

٥. أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري:

جاءت أهمية العناية بتنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه من منظور متعدد الأبعاد منها٧:

- البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من رأس المال البشري في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.
- البعد الاقتصادي: من خلال رأس المال البشري المؤهل والمدرب حيث يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريباً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن من أجل تحقيق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.
- البعد الاجتماعي: فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.
- البعد العلمي: حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلة الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.
- البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

الإحالات:

١. عادل حرجوش المبرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، ٢٠٠٣، ص: ٩.
٢. محمد محمد إبراهيم، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٩، ص: ١٧.
٣. بودلال علي، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، من الموقع: <http://www.univ-biskra.dz/fac/fsechg/images/doc/٠٠ali.pdf?tourisme/boudlele> تاريخ الإطلاع: ١٢ / ٠٥ / ٢٠١٤.
٤. نافذ أيوب محمد "علي أحمد"، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، ص: ٥. من الموقع: http://drNafzAyoub.pdf_www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r١ تاريخ الإطلاع: ١٢ / ٠٥ / ٢٠١٤.
٥. اتحاد الخبراء والإستشاريون الدوليون INTEC، عائد الإستثمار في رأس المال البشري - قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين -، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٤، ص: ١٧٥.
٦. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية (منظور استراتيجي)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ٢٠٠٨، ص: ١٥.
٧. أماني خضر شلتوت، تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الإستثمار في العنصر البشري، دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة (الرئاسة ومكتب غزة الإقليمي)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٩، ص: ٢٤.

خصوصيات شركات التأمين التكافلي

ياسمينه إبراهيم سالم
طالبة دكتوراه تخصص مالية بنوك وتأمينات

الحلقة (١)

ملخص:

إنَّ نظام التأمين التكافلي المعمول به لدى شركات التأمين الإسلامي المعاصرة يقوم على مجموعة من العقود والعلاقات المركبة، تتداخل فيها الصِّبغ والمقاصد على نحو متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس تتسم شركات التأمين التكافلي بخصوصيات تميزها عن الشركات التجارية، وتعطيها الصبغة الشرعية. حسابات شركات التأمين التكافلي والعلاقات فيما بينها يندرج العقد المبرم في شركات التأمين التكافلي تحت ما يسميه الفقهاء بـ "عقود التبرعات"؛ أي أنَّ المشترك متبرع مع غيره من المشتركين في تكوين الوعاء التأميني، والذي يُعرف بوعاء هيئة المشتركين. أولاً: الحسابات المختلفة في شركة التأمين التكافلي تمتاز شركات التأمين التكافلي بأنها تمتلك حسابين منفصلين عن بعضهما.

١- حساب المساهمين (حملة الأسهم)

يُطلق مصطلح (هيئة المساهمين/ ملاك الشركة / حملة الأسهم) على مجموعة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تملّكوا أسهم شركة التأمين التكافلي، وأسهموا في رأسمالها، إمّا بالتأسيس، أو الشراء بعد ذلك، ويتولّى المساهمون إدارة الشركة من خلال مجلس إدارة معيّن من قبلهم. المؤسسون هم الذين يوقعون على عقد التأسيس والنظام الأساسي، وهم من يقع عليهم عبء إنشاء شركة التأمين ومتابعة الإجراءات اللازمة لإشهارها، ومزاولة أعمالها. ويقوم المساهمون في الشركة بإدارة نشاط التأمين (صندوق المشتركين)، من إعداد الوثائق وجمع الاشتراكات ودفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية الأخرى، في مقابل أجر معلومة أو ما يسمّى بعمولة الإدارة بصفتهم مديراً بأجر.

كما يقوم المساهمون بجانب استثمار أموالهم (رأس مال الشركة)، باستثمار أموال حساب التأمين المقدّمة من المشتركين، على أن يستحق المساهم في نهاية السنة المالية نصيبه من عوائد استثمار أمواله، مضافاً إليها حصّته من عوائد استثمار أموال التأمين بصفته مضارباً.

يتكوّن حساب المساهمين من:

أ- رأس المال المتمثّل في قيمة الأسهم المدفوعة؛

ب- عائد استثمار المال المتبقّي من رأس المال؛

ج- حصّة الشركة من ربح أقساط المشتركين المستثمرة.

٢- حساب المشتركين (حملة الوثائق)

يُطلق مصطلح (هيئة المشتركين/ حملة وثائق التأمين) على مجموعة الأشخاص الطبيعيين (أفراد) أو المعنويين (مؤسسات) من حاملي وثائق التأمين التكافلي؛ الذين يتمتّعون بالتغطية التأمينية، والملتزمين بموجبها بتأدية الاشتراكات التكافلية لصالح صندوق المشتركين.

يتكوّن هذا الأخير من اشتراك التأمين وهو: "القيمة المالية التي يدفعها المشترك إلى شركة التأمين مقابل حصوله على وثيقة التأمين وتمتّعه بالحماية التأمينية"؛ وبعبارة أخرى هو العوض المالي المدفوع لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين.

يسمى هذا الحساب أيضا بوعاء التكافل، وهو أساس العمل التأميني؛ حيث ترد إليه جميع الاشتراكات وتُصرف منه التعويضات للمتضررين من المشتركين.

تتكوّن موارد الوعاء من :

- أ- مبالغ اشتراكات حملة الوثائق، وهي المصدر الأساس.
- ب- احتياطات الحساب المتراكمة خلال السنوات السابقة.
- ج- عوائد استثمار الصندوق للفترة الحالية.
- د- التعويضات والعمولات الواردة من معيد التأمين.
- هـ- الاحتياطات النظامية المفروضة من قبل السلطات القائمة على القطاع.
- و- التعويضات المستردة.
- ز- القرض الحسن من المدير في حالة وجود عجز في الحساب.

وتتكوّن مصاريف الوعاء من:

- أ- مبالغ التعويض التي تُدفع لحملة الوثائق، وهي الجزء الأساس للمصاريف؛
- ب- رسوم الإدارة التي تتقاضاها الشركة، في بعض الأحيان يتم اقتطاعها مباشرة بعد استلام الاشتراك.
- ج- رسوم الاستثمار التي يتقاضاها مدير الاستثمار.
- د- اشتراكات إعادة التأمين.
- هـ- المصاريف المباشرة المتعلقة بالصندوق مثل مصاريف مراجعة الحسابات.
- و- الفوائد الموزعة والقرض الحسن المسترد إن وُجد.
- ز- نصيب الوكيل من أرباح الاستثمار في حالة وجوده.

اتفق خبراء التأمين على استقلالية صندوق التكافل من حيث تمتعه بذمة مالية خاصة به يتحمل بموجبها الالتزامات ويمتلك الحقوق، ولا يؤثر على هذا الاستقلال أن الصندوق لا يتمتع بالكيان القانوني المستقل عن الشركة، وإنما يُدار على صفة حساب لدى الشركة المديرة، ويُعدّ استقلال الصندوق من المعالم الرئيسية للنظام التكافلي.

ثانياً: العلاقات بين الحسابات والأطراف المتعددة

هناك حسابين منفصلين في شركة التأمين التكافلي، لذلك تعدّد العلاقات وتشعب بين الأطراف المختلفة، فهناك :

١. العلاقة المالية فيما يدفعه المشتركون إلى الصندوق التكافلي وهي علاقة مشاركة تكافلية غير ربحية، وأساسها الفقهي هو عقد الهبة (من عقود التبرعات)؛ حيث ينفصل الاشتراك عن ذمة الوكيل وملكيته بمجرد دفعه للصندوق التكافلي، وعقد الهبة لازم عند المالكية لا يجوز الرجوع فيه؛
٢. هناك علاقة مالية مركبة وذات طبيعة مزدوجة بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين، فهي تُعتبر علاقة ربحية تجارية من جهة، وتكافلية تعاونية من جهة أخرى، كالآتي:

أ) عملية تقديم القرض من قبل هيئة المساهمين لصالح الصندوق يجب أن تتحقق فيه الشروط والضوابط؛ وذلك لأغراض تغطية مصاريف التأسيس والتشغيل، ولتعويض الأضرار المتحققة أثناء مرحلة بناء الملاءة المالية الذاتية للصندوق، ويُسترد القرض الحسن على فترات ومراحل، وعليه فالقرض الحسن هو التزام حقيقي اتجاه المشتركين؛

ب) الإدارة التأمينية بين هيئة المساهمين تجاه صندوق التكافل تُكيّف على أنها عقد إجارة أو عقد وكالة بأجر؛ فمن المهام والاختصاصات التي تلتزم بها هيئة المساهمين تجاه الصندوق التكافلي، أن تقوم بتولي إدارة جميع العمليات التأمينية المتعلقة بالصندوق لصالح المشتركين، ويشمل ذلك:

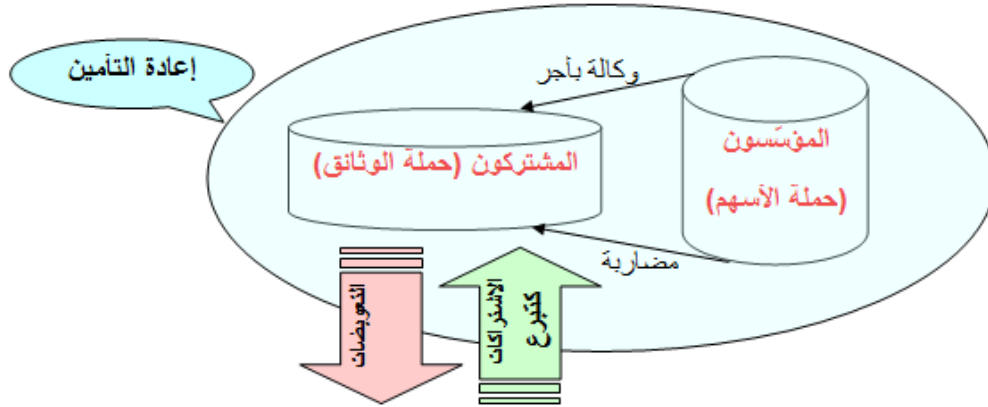
- تصميم أنواع المحافظ والمنتجات التأمينية التكافلية؛
- إصدار الوثائق وتسويقها بناء على دراسات السوق اللازمة لتحديد استراتيجية العمل والحصة السوقية المطلوب الاستحواذ عليها؛

- استيفاء الاشتراكات التكافلية، ومتابعة قضايا الشركة وتحصيل الاستردادات؛
- إدارة ما يتصل بهيكل إدارة المخاطر وتصميم الاحتياطات والمخصصات، وإدارة عمليات إعادة التأمين؛
- إدارة شؤون التوظيف والموارد البشرية والشؤون المالية والرقابية الأخرى ذات الصلة بضبط العملية التأمينية.
- وعادة ما تقوم هيئة المساهمين بتعيين مجلس إدارة مُنتخب يقوم نيابة عنهم بإدارة وتعيين الجهاز الإداري والتنفيذي اللازم لإدارة العملية، ونتيجة لما سبق ذكره، تستحق شركة التأمين مقابلا ماديا نظير قيامها بهذه المهام الإدارية والتشغيلية.

ج) الإدارة الاستثمارية بين المساهمين والمشاركين أساسها عقد المضاربة في الفقه الإسلامي؛ بحيث تقوم الشركة بدور الإدارة التنفيذية لعمليات الاستثمار، وذلك يشمل تحديد سياسات وخطط الاستثمار، ونوعيته ومجاله، على وجه لا يُخل بالأهداف الاستراتيجية للصندوق التكافلي، ولا شك أن قيام الشركة بهذا الدور يجعلها تستحق في مقابله مردودا ماديا يتناسب مع أهمية وحجم الجهد الاستثماري المبذول.

٢. العلاقة بين المؤسسين وصندوق المساهمين يتمثل في عقد الشركة في الفقه الإسلامي، في شكل شركة العنان كمثال، والأغراض الرئيسة التي تسعى الشركة لتحقيقها هي:

- أ) تأسيس وتشغيل صندوق التأمين التكافلي بجميع محافظه ومنتجاته ومستلزماته الفنية.
 - ب) تشغيل وتنمية واستثمار مجموع أموال المشاركين في نطاق الشريعة الإسلامية.
 - ج) تشغيل وتنمية واستثمار رأس مال المؤسسين في مختلف المجالات المشروعة.
- على هذا الأساس تقوم شركة التأمين بتسيير وتنظيم العملية التأمينية في صورة عقود متعددة، وهيكل من العلاقات المالية المتجانسة والمنظمة في سبيل إنجاح العملية ووضعها في إطار مضبوط شرعا، يتسم بالرونة والتكامل. وفيما يلي مخطط تبسيطي لمختلف العلاقات التي تربط الأطراف المختلفة.
- شكل رقم ٠١: العلاقات التي تربط الأطراف في التأمين التكافلي



المصدر: سامر مظهر قنطججي، التأمين الإسلامي التكافلي، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، ط ٢٠٠٨، ص ٣٩.

إن المقابل الذي تتقاضاه شركة التأمين التكافلي، سواء مقابل إدارة العملية التأمينية أو إدارة العملية الاستثمارية يُعدّ حافزا للاستثمار في هذا المجال، كما يدعو شركة التأمين التكافلي إلى بناء استراتيجية عمل تحقق التوازن المالي للشركة من جهة، وتحقق فائضا تأمينيا لحملة الوثائق، ومن ثمّ له دور كبير في استقرار الشركة واستمرار نشاطها ورفع قدرتها التنافسية.



د. محمد فوزي

دكتوراه فلسفة في الاقتصاد الإسلامي

دور المصرف المركزي في تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة عليه

أولاً: الإستقرار المالي (Financial Stability)

التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والإقتصادي مما يعني غياب الإضطرابات في هذا النظام فالمغزى من الإستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الإضطرابات والنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بإمكانات معينة مثل تيسير كفاءة الموارد الإقتصادية وتوزيعها حسب المناطق بجانب العمليات المالية والإقتصادية الهامة الأخرى مثل الإيدار- الإستثمار- الإقراض - السيولة وتوزيعها وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج وتقييم المخاطر المالية وإدارتها وإستمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية للنظام ومكوناته على أكمل صورة.

ثانياً: عدم الإستقرار المالي (Financial Instability)

عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) أنه يمثل فترات عدم الإستقرار المالي في الأسواق المالية والتي تتحول لفترات الإضطرابات الحاد وتضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الإئتمان والسيولة ومن المحتمل أن يؤدي إلى إنخفاض النشاط الحقيقي في الإقتصاد.

ثالثاً: الأهداف المنوطة بالمصارف المركزية لتحقيقها

الأهداف الكلية للمصارف المركزية تمثل الحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الإقتصادي المطرد وفق السياسات الإقتصادية العامة وهذه أهم المهام المنوطة بالمصرف المركزي في إطار الأعمال والوظائف والإختصاصات الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة وتكتسب هذه المهام أهمية متفاوتة بين الدول وتختلف في نتائجها بقدر نجاح المصرف المركزي في استخدام أدواته ووسائله المتنوعة ومنها:-

- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محلياً ودولياً.
- ضبط وتوجيه سياسة الإئتمان وتأكيد توفير الإئتمان المحلي (كما - نوعاً) وفقاً لحاجة الإقتصاد.
- خلق الأجواء المناسبة لتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والإئتمانية المعتمدة.
- المساهمة في معالجة أوضاع موازين المدفوعات باستخدام السياسة النقدية والمالية.

يلعب المصرف المركزي دوراً مهماً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية - الإقتصادية - الإستثمارية - التجارية - الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل فالمصرف المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والإقتصادي وذلك من خلال التحكم بإتجاهات التعامل النقدي في السوق، وضبط السياسة النقدية، وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الإستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدولة، وإصدار الأوراق النقدية، والمحافظة على مستويات الدخل والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الإقتصادية والمالية عموماً مستعيناً بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام.

بالإضافة إلى أنه يزاوئ مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة - غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى للإحتياطي، وتطبيق آلية سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة، وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض بها المصرف المركزي عموماً من خلال تحمله لأعباء المسؤولية القانونية بإعتباره بنك الدولة وبنك البنوك فمن خلال المهام والوظائف التي يطلع بها قانوناً تتضح مدى قوة النظام النقدي والمصرفي الكلي ومن ثم المالي والإقتصادي للبلد المعني فضلاً عن كونه المرجع المسئول عن مراقبة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وكذلك سياساتها المصرفية من خلال أدواته ووسائله التي قد تختلف من نظام إقتصادي لآخر حسب مدى قوة هذا الدور وحد تدخل الدولة في النشاط المالي والإقتصادي.

أما على الساحة الإقتصادية العالمية فقد احتلت دراسات تحقيق الاستقرار المالي مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الجهات الحكومية والمالية والإقتصادية سواء أفراد أو مؤسسات على المستويين المحلي والدولي وأصبحت محط أنظار البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية والإقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبنك التسويات الدولي (BIS) التي اعتادت جميعها على إصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي بل وخصصت جوانب من نشاطها لبحث دراساته والسعي لتحقيقه ويشمل هذا التحليل قراءة لأحد الكتب الصادرة عن بنك التسويات الدولي عام ٢٠١٠م حسب العرض التالي:-

- إدارة الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى.
- إدارة وتنظيم ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور بنك البنوك والمقرض الأخير.

رابعاً: وسائل المصارف المركزية لتحقيق الإستقرار المالي

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من تشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابة والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله بهدف السيطرة على عرض النقود تمهيداً للسيطرة على التضخم ووصولاً إلى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية والفاعلة منها:-

(عمليات السوق المفتوحة - إعادة خصم الأوراق التجارية - وضع سقفو الإئتمان - نسب السيولة - تحديد نسب الإحتياطي النقدي - مراقبة أسعار الصرف - مبادلة العملات الأجنبية - تحديد سعر الفائدة)

خامساً: دور الإدارة الرشيدة للمصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة عليه

أصدر بنك التسويات الدولي (Bank for International Settlements) مجموعة من الدراسات والأبحاث في كتاب عن (الإدارة الرشيدة للبنك المركزي والإستقرار المالي) عام ٢٠١٠م تتناول الفصول الأولية من الكتاب مهام ووظائف المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في الظروف العادية وغير العادية والتي تمثل الإضطرابات المالية والإقتصادية أما الجزء الأخير من فصوله فيشمل دراسات عن السياسة الوقائية للمصرف المركزي الخاصة بالمؤسسات المالية والنتائج المستفادة منها وفي قراءة مختصرة لمحتويات هذا الكتاب وفصوله الثلاثة التي تشمل:-

وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي خلال الفترات العادية

شملت الدراسة عدداً من المؤسسات المركزية وأوضحت النتائج التحليلية والمقارنة أن وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي في ظل الأوضاع الإقتصادية العادية وفي معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها إختلاف القوانين واللوائح السياسية والهياكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الأخرى ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة الوقائية الجزئية وبالتالي يقوم بتوفير السيولة الطارئة للمصارف وتوصلت الدراسة الى عدم توافر مصرف مركزي في عينة الدراسة إستهدف بوضوح الإستقرار المالي وإنما جاء ذلك ضمنياً في أهداف السياسة النقدية والمصرفية.

وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي خلال الفترات غير العادية

تقوم المصارف المركزية في الأحوال العادية بإعداد ومتابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الأحيان إذا كان هناك ضرورة فمثلاً معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والإشرافي على المصارف مستخدمة الأدوات سواء المباشرة وغير المباشرة ولأحظت الدراسة أن هذا الدور هو نفسه الذي تقوم به المصارف المركزية خلال فترة الإضطرابات وخاصة الأزمة العالمية (٢٠٠٨ م) ثم قامت المصارف المركزية في دول أخرى بدور المقرض الأخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من المصارف والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات والمقترحات ركزت الدراسة على السياسات التي تحد من حدوث الأزمات والترتيبات وإدارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير المصارف المركزية للسيولة الطارئة للمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ وإعداد الترتيبات والإجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوك وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة.

السياسات الوقائية للمصارف المركزية

يقوم المصرف المركزي في معظم الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والإقتصاد والأعمال والتجارة (داخلية - خارجية) بمهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه وذلك من خلال إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي والسياسات المصرفية والرقابية وتشير الدراسة إلى قيام المصرف المركزي بإعداد وتنفيذ السياسات الوقائية الخاصة بالمؤسسات المالية قد أدى إلى تحسين فعالية هذه السياسات وذلك نسبة لتوفير البيانات المتعلقة بأداء هذه المؤسسات ودرجة الترابط بينها وتأثيرها على بعضها وتقوم الإدارة المعنية بالرقابة الوقائية بالمصرف المركزي بتحليل الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر بصورة دورية يتم تحديدها ومن ثم إعداد التقارير التي تتضمن التوصيات والمعالجات المالية والمحاسبة لأي إضطرابات يتوقع حدوثها وبالتالي يتم التحوط لإحتمال ظهورها من خلال أن تقوم الوحدات التابعة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة الرقابة الوقائية الجزئية وتطبيقها بصورة:-

- تتسق مع فعاليات الحوكمة الرشيدة Governance.
- تراعي التنسيق مع أهداف السياسة النقدية والسياسات المصرفية والرقابية الأخرى.
- تعتمد تطبيق هذه السياسات على الهيكل المؤسسي ودرجة تطور السوق المالي والترتيبات السياسية والتجارب الماضية.
- تتفق مع الرأي الإقتصادي بأنه ليس هناك معالجات موحدة للإضطرابات في أداء المؤشرات المالية والمصرفية تتوافق مع الإقتصاديات المتنوعة للدول.



فؤاد بنعلي

باحث في نمو وتوسع البنوك الإسلامية في أوروبا
جامعة أوتونوما دي مدريد (إسبانيا)

مُسْتَقْبَل البنوك الإسلامية بإسبانيا

باعتبارها أول بلد أوروبي يفتح سوقه المالي للصيرفة الإسلامية عام ١٩٧٨ عبر مجموعة Islamic Banking International Holding، و١٩٧٩ لمجموعة Islamic Finance House، و١٩٨٣ لمجموعة بنك البركة إلى أن وصلت اليوم إلى ٢٢ بنك ومؤسسة إسلامية مالية، منها ٧ بنوك إسلامية متكاملة و١٦ بنك تقليدي يقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بينما فرنسا تستحوذ فقط على ٩٪، سويسرا ١٢٪، اللوكسمبورغ ٦٪، فيما تشارك كل من ألمانيا وإيرلندا وروسيا في نسبة ٣٪.

البنية الاقتصادية والمالية لإسبانيا

حسب آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الإسبانية ٢٠١٢، وصل عدد الشركات المكونة للجسم الاقتصادي الإسباني إلى ١,١٥٠,٨٤٥ شركة، منها ١,١٤٦,٦٨٢ شركة صغرى PYMES (التي يقل عدد عمالها عن ١٠٠ عامل)، و٤١٦٢ شركة كبرى (أزيد من ١٠٠ عامل)، أي أن نظام الشركات في إسبانيا تستحوذ عليه الشركات والمقاولات الصغرى بنسبة ٩٨.٩٪، وهو ما يفسر سبب إفلاس العديد من الشركات خلال الأزمة وذلك راجع إلى قلة الموارد المالية وضعف رأسمالها في مواجهة أي هزة اقتصادية.

وإذا قمنا بمقارنة طبيعة نظام الشركات بإسبانيا، مع المنتجات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية، فإننا سنجد أن ٩٨.٩٪ من مجموع الشركات الإسبانية تحتاج إلى تمويل من أجل مسيرة عملها، وهي من نقط القوة في نظام البنوك الإسلامية التي تعتمد على المشاركة في تقاسم الربح والخسارة عبر عقود المضاربة والمشاركة، وهذا يعني أن الشركات الصغرى تعتبر سوقا خصبة لجذب استثمارات البنوك الإسلامية.

فيما تشكل البنوك أحد أهم محركات الاقتصاد الإسباني، حيث يبلغ عدد البنوك الإسبانية ٧٣ بنكا (البنك المركزي الإسباني BDE ٢٠١٢)، والتي يحتل فيها بنك Santander صدارة هذه البنوك برأسمال يقدر ب ١,٢٨١,٦٩٨ مليون يورو، محتلا المرتبة العاشرة على الصعيد العالمي مع نسبة زبائن وصلت إلى ١٠٦.٦ مليون زبون، موزعين على عشرة دول هي: إسبانيا، بريطانيا، البرازيل، المكسيك، الشيلي، الأرجنتين، ألمانيا، البرتغال، بولونيا وأمريكا. يليه بنك BBVA بحجم أصول يصل إلى ٦٣٣,٠٧٣ مليون يورو، ومجموعة بنك Caixa بموجودات تقدر ب ٣٦٧,٩٤٠ مليون يورو، وبنك Bankia الذي يضم ٧ بنوك مشتركة، التي

إسبانيا القوة الاقتصادية الرابعة في القارة العجوز، التي لا زالت تلاحقها ويلات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بعد أن إنحنت لها مؤشرات بورصة مدريد IBEX ٣٥ مستسلمة، أمام الأسهم الحمراء التي ضربت أهم القطاعات الحيوية في إسبانيا (العقار، البناء وقطاع الخدمات) منذ أوائل ٢٠٠٨؛ بدأت تبحث عن مصادر تمويل خارجية، وخطط اقتصادية جديدة لتبذل على مفهوم توسيع مصادر التمويل الخارجي، وفتح الباب أمام شركاتها العملاقة في غزو أسواق عالمية جديدة بحثا عن متففس مالي جديد، وهروباً من مستنقع الإفلاس.

ومن بين هذه المصادر التمويلية الجديدة التي بدأت تثير اهتمام صناع القرار في دواليب الحكم، خاصة لدى المتحكمين في السياسة المالية والعارفين بخبايا النظام المالي العالمي، نظام الصيرفة الإسلامية الذي بدأ يُسَلَّلُ لعب البنك المركزي الإسباني (Banco de España BDE) في استكشاف هذا النظام، والإضافات التي من المتوقع أن يضيفها على النظام المالي الإسباني ومساهمته في تحريك عجلة الاقتصاد، وهو ما أفصح عنه حرفيا، من خلال أول بحث يصدره البنك المتحكم في السياسة المالية عام ٢٠٠٨، والذي تطرق إلى فرص البنوك الإسلامية في إسبانيا رغم ضعف المعطيات والمعلومات عن طبيعة النظام المالي الإسلامي، والذي جاء تحت عنوان: FINANZAS ISLÁMICAS: DESARROLLO RECIENTE Y OPORTUNIDADES

منذ ظهور أول بنك إسلامي نموذجي تجاري يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في العالم منتصف مارس (آذار) ١٩٧٥ بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Banc (كان قد تأسس قبله بنك يقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة بمدينة ميرت غانم المصرية سنة ١٩٦٢)، بدأت صناعة التمويل الإسلامي تُشَقُّ طريقها إلى الانتشار والتوسع عبر القارات الخمس، إلى أن وصلت إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مؤسسة مالية، بحجم تدوّل يقارب ١,٦ تريليون دولار حسب آخر الإحصائيات والدراسات العالمية لسنة ٢٠١٤ (Ernst & Young) بنسبة نمو تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ سنويا.

نمو وتوسع الصيرفة الإسلامية لم يقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتد إلى أعتد الاقتصادات العالمية خاصة الأوروبية، التي أصبحت الآن تتنافس على شرف لقب عاصمة الصيرفة الإسلامية العالمية في أوروبا، خاصة بين قطبي المالية الأوروبية لندن وباريس.

بريطانيا التي تستحوذ على ٦٤٪ من السوق المالي الإسلامي في أوروبا،

التأمت في مجموعة واحدة بعد أن وصلت مرحلة الانهيار المالي في ٢٠١٢، وتضم كلا من: Caja Madrid. Bancaja. Caja Insular de Canarias. Caixa Laietana. Caja Ávila. Caja Segovia y Caja Rioja.

فيما تشكل البنوك الأجنبية العاملة في النظام المالي الإسباني ٤٦ بنكا أجنبيا، و٧٧ فرعا لبنوك أجنبية، حيث يعتبر البنك العربي ARAB BANK (بنك تقليدي مقره العاصمة الأردنية عمان تأسس سنة ١٩٣٠ ويضم أكثر من ٦٠٠ فرع في العالم) البنك العربي الشرق أوسطي الوحيد في السوق المالي الإسباني ومقره بمدريد. في حين، أن إسبانيا تعتبر من الدول الأوربية التي تقدم تسهيلات كبيرة للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها والاستثمار في السوق المالي الإسباني، من خلال قانون ١٢٤٥/١٩٩٥ الذي تم تعديله في ١٣ أبريل (نيسان) ٢٠١٣ من طرف وزارة الاقتصاد الإسباني، مع مراعاة القيمة الرأسمالية التي لا يجب أن تقل عن ١٨ مليون يورو. وهذا يعني أن السوق الإسباني لا زال أرضية خصبة للبنوك الإسلامية للاستثمار ودخول هذا السوق الذي يعتبر بوابة للعالم الإسباني في دول أمريكا اللاتينية، كما تشكل فرصة للبنوك الإسبانية في فتح منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتصديرها إلى فروعها في دول أمريكا اللاتينية، خاصة مع تزايد الجالية المسلمة بإسبانيا وفي مستعمراتها اللاتينية السابقة في أرض "الإينكا"، "الأزتيك" و "المايا".

• بنية المجتمع الإسباني

أوضحت الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد إسبانيا منذ ٢٠٠٨ عن حقيقة اجتماعية، هي في حد ذاتها جوهر السوق الإسباني، باعتباره سوقا استهلاكية بامتياز، من خلال بنيته الطبقة المتوسطة، الذي يبلغ عدد سكانه ٤٦,٥٠٧,٧٦٠ (المؤسسة الوطنية للإحصاء يناير 2014 INE)، وتشكل فيه نسبة الأجانب ٠,٢٢, ٤, ٦٧٦, ٠٢٢ (٧.٨٢٪)، حيث تأتي الجالية المغربية في الرتبة الثانية بنسبة ٧١٤, ٢٢١, ٧١٤ والأولى من حيث الجالية المسلمة (٥٠٪)، التي يقارب عددها ١٩١, ٧٣٢, ١ (UCIDE2013)، موزعة بين ٦, ١ مليون مسلم مهاجر، و٥٦٨ ألف (٣٠٪) إسباني مسلم معتنق للدين الإسلامي، و٢٥٪ موزعة بين الجاليات العربية والمسلمة: (٦٣, ٦٩٦ جزائري)، ٨٠, ٧١٤ باكستاني، ٦٣, ٧٦٠ سنيغالي، ٤٥٤٤, ٢١ بنغلاديشي، ٣٢٩٧ مصري، ٢٨٠٤ سوري، ٢٠٩٤ تونسي، ١٢١٢ أردني و٥١٣ سعودي غالبيتهم من الطلبة والبعثات الدبلوماسية. بينما تتمركز معظم هذه الجاليات في كل من كاتالونيا ب ١٤٢, ٤٦٥ مسلم، مدريد ب ٠,٨٨, ٢٥٥ مسلم، وأندلسيا ب ٧٨٧, ٢٧٦ مسلم موزعة بين مليونية ب ٤٢٩, ٤٢ مسلم وسبته ب ٤٢٩, ٢٥ مسلم، فيما البقية موزعة بين مختلف المناطق الإسبانية.

كل هذه المؤشرات الاجتماعية تعطي لنا رؤية واضحة عن نوعية المجتمع الإسباني وبنيته، باعتبار أن نجاح أي تجربة للصيرفة الإسلامية مرتبط بالوضع الاجتماعي ونسبة الجالية المسلمة في أي بلد. النسبة المهمة للجالية المسلمة بإسبانيا تعتبر من نقاط القوة التي من الممكن أن تستقطب المؤسسات والبنوك الإسلامية العالمية، بحيث أن هذه النسبة التي تقارب ٢ مليون نسمة، هي سوق استهلاكية واسعة واحتياجاتها من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هي من الأمور التي بدأت تحرك صناع القرار المالي بإسبانيا، خاصة البنك المركزي الإسباني، لكون الخدمات المصرفية البنكية الإسلامية ستزيد من إقبال الجالية المسلمة على التعامل والادخار وحتى الاستثمار في هذه البنوك، مما يعني زيادة في حجم الأصول المالية لهذه البنوك وحتى البنوك التقليدية الإسبانية التي ستفتح منتجات مالية إسلامية. الأمر الذي سيساهم في الرواج المالي والاقتصادي عبر العقود المميزة للبنوك الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المراجعة، الإجارة، الاستصناع، القرض الحسن، بيع السلم...)، والتي تستثمر في كل القطاعات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية (العقار، الخدمات، البناء، السياحة الحلال، قطاع الأغذية، الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري...).

علاقات إسبانيا بدول الصيرفة الإسلامية

من خلال آخر تصنيف لأحسن البنوك الإسلامية في العالم العربي حسب مجلة "فوربس أرابيك ٢٠١١"، وكذلك من خلال مسح تجريدي قمنا به انطلاقا من موقع "أرقام بزنس إنفو" المتخصص في نشر المعلومات الاقتصادية والمالية التي تهتم المستثمرين وصناع القرار في العالم

العربي، نجد ما يلي:

País	Bancos islámicos	Bancos convencionales	Total de los bancos
Kuwait	6	6	12
Qatar	4	8	12
EAU	Dubái 3 Abu Dhabi 2	Dubái 4 Abu Dhabi 14	23
Arabia Saudí	4	7	11
Bahréin	4	4	8
Omán	2	6	8
Total	25	49	74

Fuente: Elaboración propia

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن الدول الرائدة في عالم صناعة المالية الإسلامية هي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو نفس الأمر الذي أكدته الدراسة التي أنجزتها مجلة "فوربيس أرابيك ٢٠١١"، في تصنيف أحسن ٧٥ بنك في العالم العربي، حيث نجد أن البنوك الإسلامية تحتل مراتب متقدمة في هذا التصنيف، إذ جاء كل من Arabia Saudí Rajhi Bank في الرتبة الثانية، Kuwait Finance House Kuwait في الرتبة ١٥، EAU Dubai Islamic Bank في الرتبة ٢١، Abu Dhabi Islamic Bank (EAU) في الرتبة ٢٢، Qatar Qatar Islamic Bank في الرتبة ٢٥، Bahrein Albaraka Bank في الرتبة ٣٠، Islamic Banking International Qatar Qatar I في الرتبة ٤٥، Masrif (EAU) في الرتبة ٥٩.

صناعة الصيرفة الإسلامية لا تقتصر فقط على دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الرائدة على الصعيد العالمي، فنظام الصيرفة الإسلامية في ماليزيا يعتبر الأقوى على صعيد آسيا وفي العالم، باعتباره النظام المالي الإسلامي الأكثر نمواً وابتكاراً، من خلال تعدد المنتجات المبتكرة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والدعم الحكومي الذي تحظى به، حيث نجد في ماليزيا ١٥ بنكاً إسلامياً متكاملًا، و ١١ بنكاً تقليدياً يقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال هذه المعطيات، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا هما المصدران الرئيسيان للمالية الإسلامية في العالم، لهذا، فإن أي دراسة حول مستقبل البنوك أو الصيرفة الإسلامية بإسبانيا، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية، التجارية والسياسية بين إسبانيا وهذه الدول، باعتبارها قوة النظام المالي الإسلامي العالمي.

العلاقات الاقتصادية الأسبانية - الخليجية - الماليزية

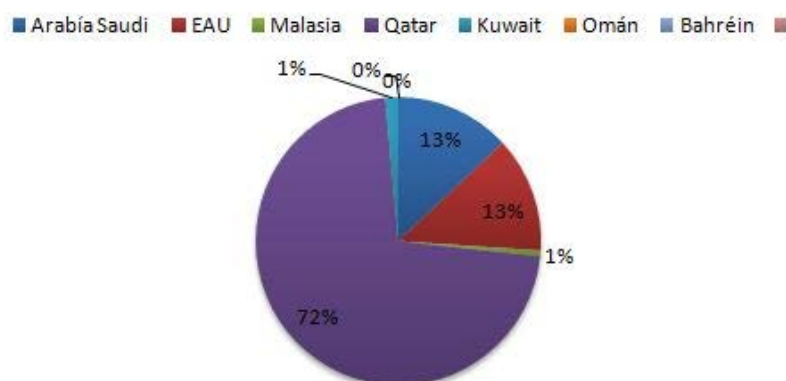
من خلال تحليلنا للعلاقات الاقتصادية التي تربط إسبانيا بدول مجلس التعاون الخليجي (قطر، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين وعمان) فإننا نجد أنها علاقات متميزة على جميع الأصعدة، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت الاستثمارات المباشرة لقطر في إسبانيا إلى ٦٢٢,٤٩ مليون يورو، والسعودية بـ ١١,٨٩٨,٨٠ مليون يورو، والإمارات بـ ١٨,٨٩٨,١١ مليون يورو، بينما ماليزيا وصلت استثماراتها المباشرة في إسبانيا إلى ٦٠٠ ألف يورو. بينما التبادل التجاري (الصادرات والواردات) بين إسبانيا والسعودية وصل سنة ٢٠١٠ إلى ١,٠٤٢ مليون يورو، و ٩٥١,٤٥ مليون يورو مع الإمارات، كما هو مبين في الجداول التالية التي ترسم خارطة طريق العلاقات الاقتصادية بين إسبانيا ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا.

Las inversiones de los países del golfo en España miles de Euros

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Arabia Saudí	16 252,28	0,00	5,99	17,53	4.482,40	5.004,00	8.954,80	24.462,26	8.148,54	11.898,80
EAU	350,63	575,08	1 953,05	10 143,77	45.635,51	3.319.047,27	784,89	413.241,51	9.422,77	11.898,18
Qatar	0,00	370,00	0,00	0,00	93,01	4,58	18.284,50	110,43	2.419,97	65.622,49
Kuwait	3,76	6,05	20 267,29	0,00	2 298,89	0,00	840,00	1.120,61	53,39	1.359,54
Omán	38,95	0,00	0,00	0,00	0,00	1,80	750,00	0,00	0,00	0,00
Bahréin	0,00	0,00	0,00	0,00	557,00	3,20	0,00	0,00	87,50	0,00

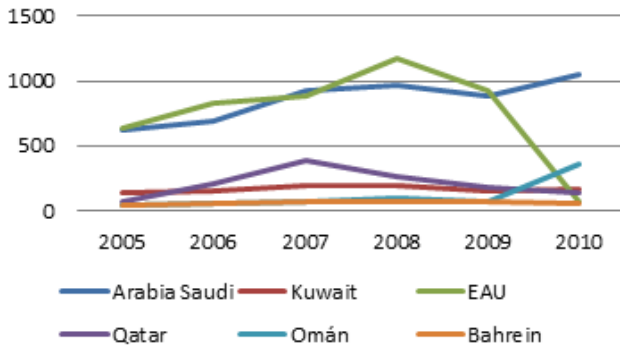
Fuente: Registro de inversiones exteriores. Secretaria de Estado de Comercio

Las inversiones directas de los países del golfo y Malasia en España en 2013

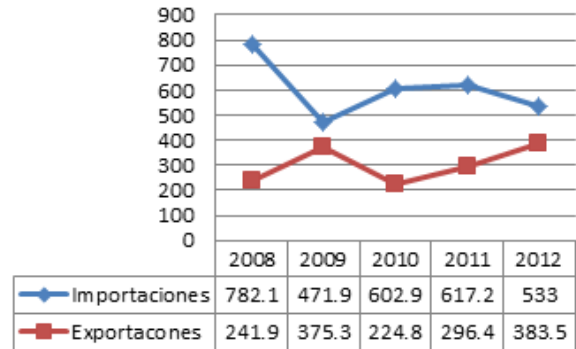


Fuente: Elaboración propia

Evolución de las exportaciones en Millones de Euros entre España y los países de CCG



Evolución de las relaciones comerciales entre España y Malasia en Miles de Euros



من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية لوزارة الاقتصاد الاسبانية الخاصة بنوعية العلاقات الاقتصادية التي تربط اسبانيا بالدول الخليجية، والقطاعات التي تجلب الاستثمارات الخليجية، فقد وجدنا ما يلي:

- الطاقة (البترول، الغاز والطاقت المتجددة)
- قطاع العقار (المكاتب والمنازل) وهو القطاع الذي نال النصيب الأوفر من الأزمة الاقتصادية بإسبانيا، الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الحيوية في نظام الصيرفة الإسلامية، والتي من الممكن أن تشكل فرصة استثمارية للبنوك الإسلامية عبر عقود المراجعة والإجارة.
- القطاع المالي، من خلال تعدد الاستثمارات في القطاع المالي عبر مجموعة من الشركات المالية التقليدية في كل من برشلونا ومدريد.
- القطاع الصناعي: من القطاعات الواعدة في اسبانيا، رغم تضرره من الأزمة المالية، لهذا يمكن اعتباره من القطاعات الحيوية القابلة للاستثمار عبر عقود المشاركة والمضاربة في نظام البنوك الإسلامية، من خلال المشاركة بالرأسمال في الشركات التي تحتاج إلى التمويل، باعتبارها شركات قادرة على الإنتاج والمنافسة في السوق المحلي والعالمي.
- قطاع البنية التحتية والنقل، حيث تعتبر الشركات الاسبانية من أقوى الشركات العالمية في مجال خدمات النقل والبنية التحتية.
- القطاع السياحي، الذي تصنف فيه اسبانيا في الرتبة الثالثة على الصعيد العالمي، حيث تشكل ١٠٪ من الناتج الداخلي الخام لإسبانيا بعدد سياح سنوي يقدر بأكثر من ٥٠ مليون سائح. هذا القطاع الذي بدأ يدخل عالم "السياحة الحلال"، كأحد القطاعات التي بدأت ترى النور في اسبانيا.

العلاقات السياسية بين اسبانيا ودول الصيرفة الإسلامية

متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اسبانيا ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، كلها تصب في مصلحة الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال الفرص الواعدة التي يتيحها السوق الاقتصادي الاسباني، وكذلك للمكانة المتميزة التي تحظى بها السوق الخليجية بالنسبة لإسبانيا، خاصة في ظل العلاقات السياسية التي تربط بين اسبانيا والعائلات الحاكمة في هذه الدول، وهو ما تبين من خلال العديد من الزيارات التي يقوم بها "الأمرء" العرب إلى اسبانيا، وكذلك الزيارات الرسمية لرجال الدولة في المملكة الاسبانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤكد آخر زيارة قام بها العاهل الاسباني السابق الملك خوان كارلوس إلى الدول الخليجية مطلع السنة الحالية، قبل أن يتنازل عن عرشه لابنه الملك فيليبي السادس. كما أن العلاقات السياسية الثنائية القوية التي بدأت منذ ١٩٥٤ بافتتاح أول سفارة لإسبانيا في الدول الخليجية وكان ذلك في العربية السعودية، تلتها فتح سفارات في كل من الكويت ١٩٧٣، الإمارات ١٩٧٧، قطر ١٩٩٣، ماليزيا ١٩٧٨ وعمان سنة ٢٠٠٤. كلها ستساهم في صنع خارطة الصيرفة الإسلامية بإسبانيا، وهو نفس النهج الذي اعتمدت عليه معظم الدول الأوروبية، بدءاً ببريطانيا إلى فرنسا التي ساهمت فيها العلاقات الثنائية السياسية القوية إلى توطيدها في مجال الصيرفة الإسلامية.

أهم العوائق التي تواجه مستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

رغم كل هذه المعطيات الإيجابية التي تصب في صالح البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسباني، فإن إسبانيا لا زالت لم ترق بعد إلى ركب الدول الأوربية التي شقت طريقها في عالم الصيرفة الإسلامية كبريطانيا وفرنسا، سويسرا، لوكسمبورغ وألمانيا، وذلك راجع إلى عدة عوامل لا يمكن التغافل عنها:

- ضعف ثقافة الصناعة المالية الإسلامية لدى صناع القرار الاقتصادي والسياسي بإسبانيا، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام الدولة الإسبانية بالعالم الإسباني في دول أمريكا اللاتينية التي تعتبرها السوق الأول للاستثمار وتغيبها المنطقة الخليجية وشرق آسيا.
- غياب مراجع علمية تتناول موضوع الصيرفة أو البنوك الإسلامية باللغة الإسبانية، وغياب باحثين أكاديميين قادرين على التأثير في صناع القرار الإسباني، خاصة الجامعات الحكومية التي لا تتوفر إلى حد الآن على أي مادة أو شعبة تدرس فيها الصيرفة أو نظرية الاقتصاد الإسلامي، رغم وجود ما يزيد عن ١٠ جامعات حكومية تدرس الدراسات الإسلامية والعربية (Universidad Autónoma de Madrid. Universidad Complutense de Madrid. Universidad de Almería. Universidad de Alicante. Universidad de Granada. Universidad de Málaga. Universidad de Barcelona...).
- غياب مراكز أبحاث قادرة على النهوض بالمالية الإسلامية عبر الانكباب على أبحاث علمية تدرس فيها مختلف الجوانب المتعلقة بمستقبل الصيرفة الإسلامية بإسبانيا.
- ضعف ثقافة البنوك الإسلامية لدى الجالية المسلمة التي غالبيتها تنتمي لدول المغرب العربي.

توجيهات وتوصيات

- رغم كل هذا وذاك، فإن إسبانيا تعتبر من الأسواق الاقتصادية الواعدة للصيرفة الإسلامية لما تتوفر عليه من ميزات ستساهم في نمو وتوسع البنوك الإسلامية على الصعيد العالمي، باعتبارها بوابة أوروبا وإفريقيا، ونافذة أمريكا اللاتينية، لكن لن يتأتى هذا إلا بـ:
- دعم الدولة الإسبانية، الذي يعتبر المفتاح الأول والأخير في أي مشروع متعلق بالبنوك الإسلامية، فكل التجارب الأوربية، بدءاً من بريطانيا، وسويسرا، ولوكسمبورغ، وفرنسا وألمانيا وإيرلندا، تؤكد على أن حكومات وبرلمانات هذه الدول، هي التي كانت لها الدور الفاصل في ظهور البنوك الإسلامية في دولها، وذلك من خلال سنّ قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، وبدعم من البنوك المركزية التي تعتبر سنّ قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، سيزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، وخلق دينامية اقتصادية مالية تُسهم بتنوع المنتجات المالية، وكذلك باعتبارها نظاماً مالياً "أخلاقياً" يراعي احتياجات الزبائن.
 - دعم حكومي لكل المشاريع الأكاديمية الهادفة إلى التعريف بالمالية الإسلامية، كما هو الحال في بريطانيا التي تتوفر على ١٢ جامعة حكومية تدرس المالية الإسلامية، وفرنسا على ٤ جامعات حكومية، سويسرا ولوكسمبورغ جامعة واحدة، حيث ساهم هذا الدعم الحكومي في التعريف بالمالية الإسلامية العالمية وذلك من خلال الأبحاث الجامعية والأكاديمية التي تستحوذ فيها اللغة الإنجليزية على ٧٥٪ من مجموع الأبحاث العالمية، واللغة الفرنسية على ٥٪ بينما اللغة العربية على ٢٠٪، في غياب تام للغة الإسبانية.
 - فتح مراكز أبحاث داخل الجامعات الحكومية الإسبانية بشراكة مع مراكز الأبحاث المعروفة في أوروبا والدول الخليجية وماليزيا، المعروفة بأدائها ونزاهتها الأكاديمية.
 - تعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين إسبانيا والدول التي تعتبر مصدراً للصيرفة الإسلامية (الخليج وماليزيا) من خلال تفعيل دور السفارات الخليجية وماليزيا للتعريف بالصيرفة الإسلامية، وذلك عبر القنوات الأكاديمية الحكومية والدخول في شراكات مع مؤسسات الدولة الإسبانية.
- إذن، من خلال هذه المعطيات التي قدمناها، والتي تُشعر لأول مرة (باللغة العربية) من ملخص بحث أكاديمي هو الأول من نوعه على صعيد إسبانيا الذي وصلنا فيه إلى المراحل الأخيرة لإخراجه باللغة الإسبانية، ليكون مرجعاً مساهماً في التعريف بالصيرفة الإسلامية (البنوك الإسلامية) بإسبانيا، ونافذة لكل المستثمرين والمؤسسات المالية العربية الإسلامية والإسبانية، لاستكشاف الفرص التي يتيحها السوق الاقتصادي والمالي الإسباني للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المعطيات والأبحاث الميدانية التي يختزلها هذا البحث، والنتائج التي توصلنا إليها في كل فقرة متعلقة بمستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا.

أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة حالة مصرفي البركة والسلام – الجزائر –

سمية سلامي

الحلقة (٣)

تحديد إطار الدراسة الإحصائية

يتمثل إطار الدراسة في مجتمع الدراسة، ومتغيراتها من مدخلات ومخرجات، والمجال الزمني.

أولاً: تحديد المدخلات والمخرجات

بناءً على فرضية المقاربة بالوساطة والفائضة على اعتبار الودائع والعمل، ورأس المال مدخلات العملية المصرفية، والتمويلات والقروض والاستثمارات مخرجاتها، فقد قمنا بتحديد المدخلات والمخرجات كما يلي:

أ. تحديد المدخلات: وتتألف من ثلاثة عناصر:

- رأس المال النقدي: يضم مجموع الحسابات بأشكالها وأجالاتها المختلفة لدى المصرف، باعتبارها مصدر التغذية للنشاط المصرفي. وتنقسم الحسابات في المصارف الإسلامية إلى: حسابات جارية، استثمارية وادخارية.

ويتحدد سعر رأس المال النقدي في هذه الدراسة بالمعادلة التالية:

$$\text{سعر رأس المال النقدي} = \frac{\text{حصة المودعين من إجمالي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ونرمز لسعر رأس المال النقدي بالرمز x_1

- رأس المال العيني: ويتمثل في مجموع الأصول الثابتة للمصرف: من مباني، وآلات ومعدات، وتجهيزات مصرفية.

ويقاس سعر رأس المال العيني كما يلي:

$$\text{سعر رأس المال العيني} = \frac{\text{مخصصات الاهتلاكات و المؤنات للأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}$$

ونرمز لسعر رأس المال العيني بالرمز x_2

- العمل: يعتبر عنصر العمل أهم عامل من عوامل الإنتاج في النظرية الاقتصادية الجزئية، ذلك أن نجاعة المصرف هي متغير تابع لكفاءة موارده البشرية ومؤهلاتهم.

ويمكن قياس سعر العمل من خلال الآتي:

$$\text{سعر العمل} = \frac{\text{المصاريف الإجمالية للموظفين}}{\text{العدد الإجمالي للموظفين}}$$

ونرمز لسعر العمل بالرمز x_3

ب. تحديد المخرجات: تتمثل مخرجات الدراسة في عنصرين:

- عمليات التمويل الإسلامية: وهي عبارة عن استخدامات المصرف لموارده المتاحة وفق صيغ تمويلية إسلامية، والتي تتمثل في: المراجعة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك، القرض الحسن،...

ونرمز للمخرج الأول بالرمز y_1

- استثمارات المصرف: وتتحدد بمختلف استثمارات المصرف الإسلامي، مثل: الاستثمار في العقارات، الاستثمار في المحفظة المالية، المساهمة في شركات أخرى،...

ونرمز للمخرج الثاني بالرمز y2

وقد تم تحديد هذه المتغيرات من مدخلات ومخرجات بالاستناد إلى البيانات المجمعة من القوائم المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، من: قوائم المركز المالي، قوائم الدخل، قوائم التدفقات النقدية.

أما بالنسبة للمدى الزمني للتحليل، فقد تم حصر مدة الدراسة بسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ج. تحديد سعر الصرف: نظرا لاختلاف عملات المصارف محل الدراسة، قمنا بتحويلها كاملة للدولار الأمريكي اعتمادا على متوسط سعر الصرف بنهاية سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

والجدول التالي يوضح أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة.

الجدول رقم (٠٢): أسعار صرف العملات الوطنية للمصارف محل الدراسة مقابل الدولار الأمريكي

البنك / سعر الصرف	المتوسط السنوي لسعر الصرف لسنة ٢٠٠٩	المتوسط السنوي لسعر الصرف لسنة ٢٠١٠
البنك / سعر الصرف	الدولار مقابل عملة المصرف	الدولار مقابل عملة المصرف
بنك دبي الإسلامي	٣,٦٧٢٣٢	٣,٦٧٢٣٢
البنك الأردني الإسلامي	٠,٧٠٣٥٠	٠,٧٠٣٥٠
بيت التمويل الكويتي	٠,٢٨٥٩٩	٠,٢٨٥٩٩
مصرفي البركة والسلام	٧٠,٤٧٣١	٧٢,٩٦٠٩
مصرف السلام السودان	٢,٢٨٩٤٩	٢,٤٨٢١٧

المصدر: انظر الرابط الالكتروني: <http://www.oanda.com/lang/fr/currency/converter>

ثانيا: حساب مدخلات ومخرجات مجتمع الدراسة

تقوم هذه الدراسة على قياس الكفاءة التشغيلية لمصرفي البركة والسلام الجزائر، بهدف تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على مؤشرات الكفاءة لهذين المصرفين، وذلك بالاستناد إلى أربعة مصارف إسلامية أخرى هي: بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، بيت التمويل الكويتي، مصرف السلام السودان، وفق ما تفترضه نظرية الأداء الأمثل لطريقة DEA حيث يتم قياس كفاءة وحدة واحدة مقارنة بباقي الوحدات.

ويمكن توضيح مدخلات ومخرجات المصارف محل الدراسة كما تم حسابها وفقا للمعدلات المبينة في الفرع الأول كما يلي:

الجدول رقم (٠٣): مدخلات ومخرجات مجتمع الدراسة لسنة ٢٠٠٩ الوحدة: دولار أمريكي

	المدخلات		المخرجات	
	X1	X2	X3	Y1
بنك دبي الإسلامي	٠,٠٢٥	٠,١٧	١٤٤٤٤٩,٤٤	١٣٩٩٣٦,٠٠٠
البنك الإسلامي الأردني	٠,٠٢١	٠,٠٧	١٤٩٠٧,٤٦	١٠٢٣٣٤,٠٠٠
بيت التمويل الكويتي	٠,٠٢٢	٠,٠٦٦	١٨٩٠٧٦,٨١	٢٢٦٢٢٨٤٧,٠٠
بنك البركة الجزائري	٠,٠١٤	٠,٠٧٢	٢٤٠٩٨,٩٢	٨٤٦٢١,٠٠٠
مصرف السلام السودان	٠,٠٣١	٠,٠٧	٥٢٩٨٧,٢٠	٢٩٦٦٩٧,٠٠٠
مصرف السلام الجزائر	٠,٠١٦	٠,٠٧٢	٣٩٧٥١,٢١	١٠٢٨٢٣,٠٠٠

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف.

الجدول رقم (٠٤): مدخلات ومخرجات مجتمع الدراسة لسنة ٢٠١٠ الوحدة: دولار أمريكي

	المدخلات		المخرجات	
	X1	X2	X3	Y1
بنك دبي الإسلامي	٠,٠٢	٠,١٨	١٤٥٢٦٩,٤	١٦١٩٣٦,٠٠٠
البنك الإسلامي الأردني	٠,٠١٦	٠,٠٧٤	١٤٦٠٨,٨	١٧٥٠٢٦,٠٠٠
بيت التمويل الكويتي	٠,٠١٦	٠,٠٦٤	١٨٨٩١٧,٣٢	٢٥٤٥٧١٨٨,٠٠٠
بنك البركة الجزائري	٠,٠١٤	٠,٠٧٦	٢١٤٣٦,٩٨	٧٦٣٢٥,٠٠٠
مصرف السلام السودان	٠,٠٢٢	٠,٠٨٤	٤٩٤٨٥,٤٥	٣١٨١٢٥,٠٠٠
مصرف السلام الجزائر	٠,٠١٨	٠,٠٨٦	٤٤١٠٤,٤	١٠٧٩,٠٠٠

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

تحليل نتائج مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف باستخدام برنامج DEAP

بعد جمع البيانات المالية للمصارف محل الدراسة وتبويبها، قمنا بمعالجتها لاستخراج مؤشر الكفاءة التشغيلية لكل مصرف باستخدام برنامج DEAP المخصص لقياس مؤشر الكفاءة المصرفية، والنتائج موضحة في الملحق رقم (١).

حساب مؤشر الكفاءة التشغيلية

وفقاً لأسلوب التحليل المغلف للبيانات، فإن المصرف يعتبر كنقطة من الناحية التشغيلية إذا كان مؤشر الكفاءة لديه يساوي الواحد الصحيح، بمعنى الرشادة في استخدام التوليفة المناسبة من المدخلات لتحقيق المقدار الحالي من المخرجات أو أكثر منه. في حين، يشير مؤشر الكفاءة أقل من الواحد الصحيح إلى عدم كفاءة المصرف تشغيلياً، ويعني ذلك أن هناك إما هدر للمدخلات، أو تعطيل جزء من الموارد المتاحة للمصرف.

والجدول أدناه يوضح مؤشر الكفاءة التشغيلية لمصرفي البركة والسلام الجزائر مقارنة بالمصارف الأخرى كما يلي:

الجدول رقم (٥): مؤشرات الكفاءة التشغيلية والحجمية (كفاءة السعة) لمجتمع الدراسة.

مؤشر الكفاءة الحجمية*	مؤشر الكفاءة التشغيلية		المصرف الإسلامي
	تغير غلة الحجم	ثبات غلة الحجم	
٠,٩٧٧	٠,٨٢٩	٠,٨١٠	بنك دبي الإسلامي
٠,٨٥٤	١	٠,٨٥٤	البنك الإسلامي الأردني
١	١	١	بيت التمويل الكويتي
٠,٢٩٣	١	٠,٢٩٣	بنك البركة الجزائري
٠,٠٤٧	٠,٩٨٨	٠,٠٤٧	مصرف السلام السودان
٠,٠٢٨	٠,٩٨٨	٠,٠٢٨	مصرف السلام الجزائر
٠,٥٣٣	٠,٩٦٧	٠,٥٠٥	المتوسط

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج DEAP.

× يقاس مؤشر الكفاءة الحجمية بقسمة مؤشر الكفاءة في ظل ثبات غلة الحجم على مؤشر الكفاءة في ظل تغير غلة الحجم.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى ما يلي:

أولاً: ينشط كل من: بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في ظل تغير غلة الحجم ×، حيث سجلت موارد بنك البركة الجزائري ارتفاعاً من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، في حين عرفت استخداماته انخفاضاً خلال هذه المرحلة - بسبب القيود التي وضعها بنك الجزائر على التمويل الشخصي - كما يوضحه الشكلين ١٣ و ١٤، وهذا ما يؤكد التغير غير المتكافئ بين مدخلات المصرف ومخرجاته. أما مصرف السلام الجزائر فبالرغم من زيادة حجم الموارد والاستخدامات معاً خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلا أن هذه الزيادة غير متكافئة تماماً.

ثانياً: بلغت الكفاءة التشغيلية لبنك البركة الجزائري المستوى الأمثل؛ حيث يقدر مؤشر الكفاءة بالواحد الصحيح، في حين لم يحقق مصرف السلام الجزائري سوى ٠,٩٨٨ كمؤشر كفاءة تشغيلية، أي أن المصرف قد حقق ٩٨,٨٪ من الكفاءة مقارنة بأفضل الوحدات (الكفاءة)، وحتى يصل المصرف إلى المستوى المطلوب للكفاءة، يتوجب تخفيض تكلفة رأس المال المادي إلى ٠,٠٧١، وتكلفة العمل إلى ٩٣١، ٣٩٢٦١ دولار، والتوسع في حجم عمليات التمويل إلى ١٦٨، ١١٨٧٨٥٥٨٦ دولار، وزيادة الحجم الاستثمارات إلى ٧٢٢، ٢٦٠٥٦٧٠٧٠، وذلك كما يوضحه الملحق رقم (١). ثالثاً: إن مؤشر الكفاءة التشغيلية هو عبارة عن علاقة بين قيمة المدخلات وقيمة المخرجات، فكلما كانت القيم متقاربة كان المؤشر أقرب للواحد الصحيح والعكس صحيح، وبقراءة تطور موارد بنك البركة الجزائري واستخداماته المبينة في الشكل، نجدها متقاربة أكثر مما هي عليه موارد واستخدامات مصرف السلام الجزائر.

تحليل النتائج

ترتبط الكفاءة التشغيلية بعدة عوامل داخلية وخارجية للمصرف الإسلامي، فقد تتأثر بالحصصة السوقية للمصرف (التوسع في التمويلات والاستثمارات)، أو بكفاءة الطاقم الإداري والشرعي المسير (الحوكمة الإدارية والشرعية)، أو بالبيئة المصرفية التي ينشط فيها (نظام مصرفي تقليدية أو إسلامي أو مزدوج)، وعلى هذا الأساس سنركز تحليلنا لمؤشر الكفاءة التشغيلية لكل من: بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر.

أولاً: البيئة المصرفية: كلا المصرفين يعملان في ظل نظام مصرفي تقليدي ويخضعان للقوانين والتعليمات والإجراءات الرقابية والإشرافية نفسها، فلا علاقة للبيئة المصرفية هنا بمؤشر الكفاءة التشغيلية ولا أثر واضح لها على هذا المؤشر ×

خاتمة

إن ما يميز المؤسسات المصرفية بصفة عامة تعدد وعدم تجانس مدخلاتها ومخرجاتها، وهو ما أدى إلى وجود تباين واختلاف في تحديدها وقياسها، فظهرت عدة مقاربات لعل أهمها على الإطلاق: المقاربة بالوساطة التي تعتبر المصرف وسيطا ماليا يتلقى الودائع ليحولها إلى تمويلات بالاعتماد على العمل والتكنولوجيا...

لذلك، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة المقاربة بالوساطة، والتي تعتبر أن الودائع والموجودات الثابتة والعمل مدخلات النشاط المصرفي، في حين تمثل عمليات التمويل والاستثمار مخرجات هذا النشاط.

وعلى أساس هذا التحديد تم قياس الكفاءة التشغيلية والحجمية لمصرفي البركة والسلام باستخدام برنامج DEAP، حيث أظهرت نتائج أن بنك البركة الجزائري قد بلغ مستوى الكفاءة الكاملة مقارنة بمصرف السلام، بالرغم من أنهما ينشطان في البيئة المصرفية نفسها، وهذا ما يؤكد على أن الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي تتأثر بعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ حيث أثبتت الدراسة المقارنة لنظام الحوكمة بين مصرفي البركة والسلام، أن هناك تفاوتاً كبيراً في تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث يعتبر بنك البركة أكثر تقيداً والتزاماً من مصرف السلام، وأن نجاح تجسيد مبادئ الحوكمة في المصرف الإسلامي يرتكز بشكل كبير على ما يلي:

- زيادة درجة استقلالية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتنفيذ دورها الإفتائي والرقابي، ومتابعة عمليات ومعاملات المصرف عبر مختلف مراحلها؛
- احترام معايير الإفصاح والشفافية خاصة فيما يتعلق بالبيانات المالية والمحاسبية للمصرف؛
- تدقيق جميع مستندات وعقود المصرف تدقيقاً داخلياً وخارجياً والتصريح بمواطن الخلل، والإفصاح عن مواضع الفساد المالي بجمع أشكاله.

الهوامش :

١. أحمد حسين بتال وآخرون، قياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لامعلمي، بحث مقدم إلى: المؤتمر السعودي الخامس، الرياض، المنعقد خلال الفترة: ١١-١٤ جانفي ٢٠٠٩؛
٢. رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية-هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق-، ورقة مقدمة في حوار الأربعاء، من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧؛
٣. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: محمود حمدان العصيمي، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٧، سنة ١٩٩٥؛
٤. عبد الله الجهني وآخرون، أثر سمعة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد ١٢، العدد ١، سنة ١٩٩٨؛
٥. قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥؛
٦. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، سنة ٢٠٠٧؛
7. Source: Farrell, M.J. The Measurement of Productive Efficiency. Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General). Vol. 120. No. 3. 1957.

ثانياً: الحصة السوقية: ونقصد بها درجة استحواذ المصرف الإسلامي على السوق المصرفي من حيث الموارد (الودائع) والتمويلات (الاستخدامات) المقدمة من خلال المشاريع الممولة من قبله، فبالنسبة بنك البركة الجزائري باعتباره أول مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفي الجزائري بلغت حصته السوقية من السوق المصرفي الإجمالي نسبة ١,٥ ٪، و ٢٠ ٪ من السوق المصرفي الخاص، و ٩٤ ٪ من السوق المصرفي الإسلامي الجزائري، في حين لا يستحوذ مصرف السلام الجزائر على هذه السوق إلا ب ٢ ٪، ويمكن إرجاع ذلك إلى حداثة المصرف وعدم توسعه في التمويلات والاستثمارات الإسلامية الأخرى لاقتصره على التمويلات بالمربحة والاعتمادات المستندية، الأمر الذي حد من قدرته التنافسية.

ثالثاً: الحوكمة: إن الحوكمة بمفهومها الإداري والشرعي تعمل على ضبط تعاملات المصرف الإسلامي مالياً وشرعياً وإدارياً، من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والمساءلة عن النتائج المالية، والمسؤولية على الانحرافات الإدارية والشرعية.

ومن خلال تحليل نظام الحوكمة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، خلصنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة لازال نسبياً في بنك البركة، وشكلياً فقط في مصرف السلام.

ولكن، كل هذا لا ينفي أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي، وإنما قد تتدخل عوامل أخرى بطريقة غير مباشرة تحدد كفاءة المصرف الإسلامي، هي:

- الأقدمية في العمل المصرفي الإسلامي وإمكانية بناء ميزة تنافسية في الأجل الطويل؛
- كفاءة الجهاز الإداري المسير للمصرف وفاعليته في اتخاذ القرار وفي رسم خطة أهداف واضحة أخذاً في عين الاعتبار الموارد المتاحة؛
- تقسيم العمل وزيادة التخصص ووضوح السلطات والمسؤوليات، يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد ومن ثم تحسين الكفاءة العملية للمصرف؛
- وجود أنظمة تدقيق ورقابة فعالة داخل المصرف الإسلامي تشخص نقاط الضعف ومواطن الفساد المالي والإداري، مما يزيد من درجة الإفصاح والشفافية للمصرف؛
- استقلالية فعالية للهيئات المعنية كهيئة الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية من شأنه أن يحسن صورة المصرف ومصداقيته الشرعية.
- وضوح سياسات توزيع الأرباح بين المساهمين والمستثمرين، ووضوح المعاملات المصرفية الإسلامية للعميل يدعم ثقة الأطراف الخارجية بكفاءة المصرف الإسلامي.

العلم بين الأساتذة والطلاب^١

للعامة الشيخ محمد الخضر حسين

في هذه الفترة بين عام دراسي أوشك أن ينتقضي، وبين عام جديد يستقبله المدرسون والطلبة بعد أشهر الاستجمام رأيت أن أتحدث إلى إخواني مدرسي المعاهد، وأبنائهم الطلبة بما ينبغي للفريقين أن يطيعوا التأمل فيه، عندما يفرغون من فترة الاستجمام، استعداداً لاستئناف عهد جديد في الحياة الدراسية.

إن من أجمل ما فهمه المسلمون من معاني (العلم) قول أبي حامد الغزالي فيه: إنه عبادة القلب، وصلاة السر، وقربة الباطن إلى الله، وكما لا تصح الصلاة التي هي وظيفة الجوارح الظاهرة إلا بتطهير الظاهر من الأحداث والأخبار، فكذلك لا تصح عبادة الباطن، وعمارة القلب بالعلم إلا بعد طهارته من خبائث الأخلاق.

وهذا الفهم الجميل لمعنى العلم في الإسلام إذا كان ينبغي لمدرسي المعاهد الأزهرية وطلبتها أن يجعلوه دستوراً لهم في حياتهم الدراسية في جميع المعاهد؛ فإن أولى ما ينبغي لهم أن يتخذوه دستوراً في هذا المعهد الذي أخذ يتجدد فيه نظر الأمة إلى جميع أوضاعها استعداداً لاستئناف حياة سعيدة مباركة النتائج، ويانعة الثمرات إن شاء الله.

من المأثور عن رسول الرحمة "أنه كان يقول لأصحابه وهم الطبقة الأولى من طبقة العلم في تاريخ الإسلام: إنما أنا لكم مثل الوالد لولده.

وإن المدرس في المعاهد الإسلامية ينبغي له أن يستقبل سنته الدراسية المقبلة بهذه الروح العالية، وبهذا الأدب الإسلامي الرحيم، فيكون لطلبه مثل الوالد مع الولد، روى الذين دونوا ترجمة الإمام الفاتح أسد بن الفرات: أنه لما كان يأخذ العلم عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني، تلمذ الإمام أبي حنيفة كان الإمام محمد بن الحسن إذا رأى تلميذه أسد ابن الفرات غلب عليه النوم وهو يسهر في تلقي العلم عنه نضح على وجهه رشاشاً من الماء؛ ليجدد له نشاطه؛ شفقة منه عليه، ورغبة منه في أن ينهض إلى مستوى الإمامة في العلم.

ولولا أن محمد بن الحسن تأدب بأدب الإسلام، وعمل بالمبدأ المحمدي في أن يكون لتلميذه كما يكون الوالد لولده لانتهر فرصة غلبة النوم على تلميذه، وأرجأ الدرس إلى الليلة الثانية، هذا ما نعلمه من مقام الإمام محمد بن الحسن في الدولة وكثرة أعماله العلمية، لكنه لما كان يعلم أن من أدب الإسلام أن يكون التلميذ بمنزلة الولد من الوالد التزم مع أسد بن الفرات هذا الأدب الرحيم، وكان من نتيجة ذلك نبوغ أسد بن الفرات، وقيامه للملة الإسلامية بما لا يقوم بمثله إلا أفاض النوايا من صفوة البشر.

وهذا الشيخ ابن التلمساني، أحد كبار علماء شمال أفريقيا سأل السلطان عن مسألة فقال: إن تلميذي فلاناً يحسن الجواب عنها، فوجه السلطان السؤال إلى تلميذ ابن التلمساني، فأحسن الجواب، فأجازه وأحسن منزلته، وكان ابن التلمساني أعلم من تلميذه فيما سأل عنه السلطان، لكنه؛ لاعتباره تلميذه بمنزلة ولده أراد أن يُنَوِّه به في حضرة السلطان كما لو كان ولده حقاً.

والطلبة في دستور الإسلام عرفوا كيف يقابلون هذا العطف الأبوي من أساتذتهم بما يكافئه من حرمة ومحبة وإجلال، ومن أقدم الأمثلة على ذلك ما رواه الشعبي، أن زيد بن ثابت صلى على جنازة، ثم قربت إليه بغلته ليركبها، فبادر إليه عبد الله بن عباس، فأخذ بزمام البغلة؛ ليساعده على الركوب، فقال له زيد: خل عنه يا بن عم رسول الله، فأجابه ابن عباس رضي الله عنهما: هكذا أمرنا أن نفعل بالعلماء.

وقد حافظ ذرية ابن عباس على هذا الأدب من التلاميذ نحو أساتذتهم، بعد أن صار بنو العباس ملوك الدنيا،

فقد نقل برهان الإسلام الزرنوجي، في كتاب تعليم المتعلم، وهذا الكتاب ترجمه (رولاند) إلى اللغة اللاتينية وطبعه في مدينة (أوتراخت) بألمانيا قبل نحو مائتين وخمسين سنة أن أمير المؤمنين هارون الرشيد بعث ابنه إلى الأصمعي، ليعلمه العلم والأدب، فرآه يوماً يتوضأ وابن الخليفة يصب الماء على رجله، فعتب الخليفة على الأصمعي؛ لأنه لم يأمره بأن يصب الماء بإحدى يديه، ويغسل رجل أستاذه باليد الأخرى، ورأى أن تقصير ابنه في ذلك تقصير في أدب التلميذ مع أستاذه.

وروى الزرنوجي في هذا الكتاب أيضاً عن شيخه برهان الدين، صاحب الهداية أن أحد كبار أئمة بخارى وهو في حلقة درسه في المسجد رأى ابن أستاذه يمر أمام باب المسجد، فقام له؛ تعظيماً لحق أستاذه.

وقد علمنا من سيرة ابن خلدون، أنه لما رزى بوفاة كبار شيوخه وكان منهم قاضي القضاة محمد بن عبد السلام، والرئيس أبو محمد الحضرمي، والعلامة محمد بن إبراهيم الأبلبي ضاق به وطنه؛ فترك مقامه الوجيه الذي وصل إليه في قصر الإمارة، ورحل عن تونس إلى الجزائر والمغرب الأقصى؛ لأن مقام أساتذته كان في نفسه فوق كل مقام.

وهذه المحبة الصحيحة التي يكنها التلميذ لأستاذه هي التي حملت العالم أحمد بن القاضي على أن يقول في شيخه المنجوري: وصارت الدنيا تصغر بين عيني، كلما ذكرت أكل التراب لسانه، والدود لبنانه.

ووقعت خروج جنازة أستاذنا الشيخ عمر بن الشيخ من منزله ليصلى عليها في جامع الزيتونة، ذكرت خروجه منه لدرس كتاب المواقف، والشيوخ ينتظرونه بموضع الدرس، وذكرت قول أحد الأساتذة في قصيدة ألقاها عند ختم الكتاب:

إذا عمر بن الشيخ وافى لدرسه تعالَ التَقَطْ دُرّاً بملء جفان

ففاضت عيناى بالدموع.

إن هذا الأدب الإسلامي الذي جعل من الطلبة أبناءاً للأساتذة كفلات أكبادهم، وجعل من الأساتذة آباءً لتلميذهم، يعطفون عليهم أكثر من عطف الآباء على أبناءهم هو الأدب اللائق بنا أن نرجع إليه لنجدد في تاريخنا عهداً سعيداً، فننعم به ونسعد بنعمته، والطلبة الذين يكتسبون من دراستهم مثل هذا الأدب ينالون به من السعادة أضعاف ما ينالون به من دراسة العلم مهما تقدموا فيه.

الهوامش :

١. من كتاب أحاديث في رحاب الأزهر، لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين، جمعها وحققها علي الرضا التونسي ص ٩٢ ____ ٩٥. ومجلة = الأزهر، الجزء العاشر ____ المجلد الرابع والعشرون، غرة ذي القعدة ١٣٧٢، وقد كتبها الشيخ لما كان شيخاً للأزهر.

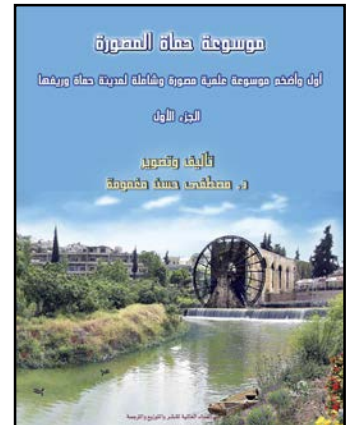
مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني



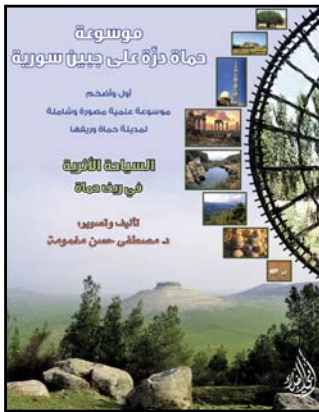
لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL
تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



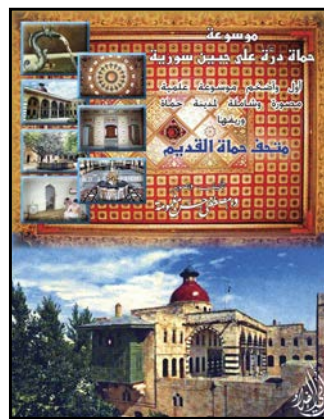
فقه المعاملات الرياضي
تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



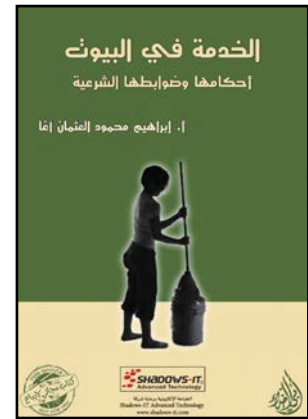
موسوعة حمة المصورة
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



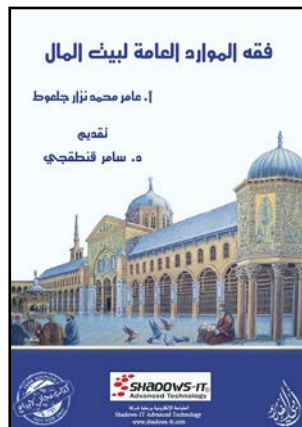
السياحة الأثرية في ريف حماة
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



متحف حماة القديم
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



الخدمة في البيوت أحكامها
وضوابطها الشرعية
تأليف: إبراهيم محمود العثمان آغا



فقه الموارد العامة لبيت المال
تأليف: عامر جلوط



العولة الاقتصادية
تأليف: د. عبد الحليم عمار غربي

لتحميل أي كتاب الضغط على هذا الرابط <http://www.kantakji.com/fiqh/freebook.htm>

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر العالمي التاسع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية

قضايا تطبيقية في المالية الإسلامية :

الملكية النفعية والملكية القانونية والتأمين التكافلي في ضوء مبدأ التعاون

فندق انتركونتيننتال-كوالالمبور

٢٠١٤/١١/١٠-١٠

التقرير الختامي



انعقد المؤتمر العالمي التاسع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية لهذا العام بمشاركة ثلة مباركة من العلماء والمتخصصين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وبرعاية كريمة من الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (إرتي) التابع للبنك الإسلامي للتنمية. وقد ألقى كلمة الافتتاح عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الدكتور العياشي فداد رحب فيها بالحضور وثنى دور مؤتمر علماء الشريعة في دراسة وترشيد العمل المصرفي الإسلامي. وأشار إلى مواضيع المؤتمر المزمع مناقشتها، وهي: "قضايا تطبيقية في المالية الإسلامية: الملكية النفعية والملكية القانونية والتأمين التكافلي في ضوء مبدأ التعاون"، واختتم كلامه بدعوة الباحثين والعلماء للتفاعل الجاد مع مراكز البحوث والمجالات المتخصصة في صناعة المالية الإسلامية. بعدها ألقى الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين المدير التنفيذي لـ (إسرا) كلمته الترحيبية التي شكر فيها الحضور مذكراً بأهمية تطوير المفاهيم في الصناعة المالية الإسلامية. وفي كلمته الرئيسية التي تلت الكلمات الترحيبية تحدث فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي عن مفهوم الملكية النفعية والتأمين التكافلي مشدداً على أهمية تحرير المصطلحات وعلى أن يكون التطبيق العملي موافقاً للتنظير. ثم تحدث السيد رافع حنيف عن حقيقة الملكية النفعية في القانون العام (Common Law) والقانون الماليزي، حيث تطرق إلى التجربة الماليزية في موضوع الملكية النفعية مشيراً إلى أن القانون الماليزي يبنى مقارنة القانون العام (Common Law) والذي يرى بأن المالك النفعي هو المالك الحقيقي. وأما المالك القانوني فهو مجرد وصي.

وبعدها بدأت جلسات المؤتمر بورقة للدكتور عصام العنزي والتي ركزت على تعريف مصطلح الملكية النفعية والمصطلحات المقاربة له في الشريعة الإسلامية. ثم ألقى الشيخ عبد القادر عمور ورقته التي ناقشت الملكية النفعية ومفهومها القانوني والشرعي، وضوابطها، وأهميتها في الصناعة المالية الإسلامية. ثم ألقى الدكتورة رابعة العدوية ورقتها التي استعرضت فيها مفهوم الملكية النفعية وتطبيقاتها في مجال الصكوك. وفي الجلسة الثانية تحدث فضيلة الأستاذ الدكتور علي القرني في ورقته عن الخلفية التاريخية لمصطلح الملكية النفعية الذي فضل أن يسميها الملكية العدلية، وبين والفرق بينها وبين الملكية الاسمية موضحاً أن المعنى المباشر لكلمة Beneficial هو نافع و ليس نفعي، فتكون الترجمة الصحيحة هي "الملكية النافعة" وليس "الملكية النفعية". ثم تحدث الدكتور عبد الرزاق الأرو عن التضارب الحاصل بين مفهوم الملكية النفعية والملكية القانونية وأن هذا التضارب لا يؤثر على الحقيقية الشرعية للملك، و بعد هذا تحدثت الدكتورة خولة النوباني عن تطبيق الملكية النفعية والملكية القانونية في التمويل الاسلامي مركزة على التجربة الأردنية.

وفي بداية جلسات اليوم الثاني من أيام المؤتمر ألقى فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الأطرم كلمته الرئيسة بعنوان: "مبدأ المشاركة التعاونية: الأسس والتحديات. ناقش في كلمته التكيف الشرعي للتأمين التكافلي، وشدد على ضرورة أن يكون التأمين التكافلي من قبيل التبرع لا المعاوضة. ثم بدأت الجلسة الثالثة للمؤتمر بكلمة الدكتور عياشي فداد حول الأسس والقواعد العامة لمبدأ المشاركة التعاونية ومدى انسجامها مع التأمين التكافلي. وبعدها تناول الدكتور عزمان محمد نور الأسس والمبادئ العامة للمشاركة التعاونية بوصفها قاعدة جديدة للتكافل في ضوء قرار مجمع الفقه الإسلامي الصادر في الرياض. واستعرض بعد ذلك الدكتور سامي السويلم الفرق بين المعاونة والمعاوضة مبيناً ضرورة إنشاء بيئة غير ربحية تشكل أساساً لصناعة التكافل الإسلامية. بينما تناولت ورقة الأستاذ برهان الدين لقمان التكيف الفقهي للتأمين التكافلي مرجحاً أن يكون التكيف الفقهي الأنسب للتأمين التكافلي على أساس المشاركة التعاونية في صورة قريبة من المناهدة.

وفي نهاية المؤتمر عُقدت جلسة نقاش مفتوحة شارك فيها نخبة من العلماء والمتخصصين تركزت محاورها حول موضوعي الملكية النفعية والتأمين التكافلي وما يتعلق بهما من إشكالات في الإطار النظري والتطبيقات العملي والتكيف الفقهي. ثم ألقى بعد ذلك الدكتور العياشي فداد التوصيات الختامية للمؤتمر، وقد اختار المنظمون أن يقدموا توجهات بحثية وبدل التوصيات. وقد عرضوا مسودة هذه التوجهات على المشاركين، واتفقوا على أن ينزلوها في موقع إسرا لتقديم ملاحظات إضافية عليها.

ثم ألقى بعد ذلك الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA) كلمة الختام والتي شكر فيها جميع العلماء والباحثين والمتخصصين وكل من أسهم في إنجاح ودعم هذا المؤتمر وعلى رأسهم البنك المركزي المالي.

يمكن الاطلاع على جميع الأوراق البحثية والعروض المقدمة من خلال الرابط :

<http://ifkr.isra.my>

بنك سورية الدولي الإسلامي يشارك في معرض إعادة إعمار سورية



دمشق-سورية ٢٥/١١/٢٠١٤: يشارك بنك سورية الدولي الإسلامي في معرض إعادة إعمار سورية والذي يهدف إلى تهيئة الظروف وإطلاع المهتمين والمقاولين وأصحاب العلاقة على أفضل وأحدث المواد والأدوات والتجهيزات المستخدمة، في مجال البناء والإنشاء وملحقاته، استعداداً للدخول في مرحلة إعادة الإعمار.

وفي تصريح للسيد عبد القادر الدويك الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي حول هذه المشاركة بين أن مشاركة البنك في هذه الفعالية المهمة بمثابة تأكيد على أن البنك سيسعى للدخول في عملية إعادة الإعمار ضمن الإمكانيات المتاحة، فهذه مسؤولية اجتماعية ووطنية تقع على عاتق كل فرد في سورية وأكد أن عملية إعادة الإعمار ستفتح آفاقاً استثمارية جديدة إضافة إلى توفير الكثير من فرص العمل للشباب السوري الأمر الذي ينعكس إيجاباً وبشكل كبير على الاقتصاد السوري.

وأضاف: ”إن بنك سورية الدولي الإسلامي ومنذ تأسيسه انطلق في أعماله على مبدأ المساهمة الفعالة في تمويل مختلف المشروعات التنموية التي تعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني وتخفف من نسبة البطالة وتوفر فرص عمل جيدة ونعمل بشكل دائم على تلبية المتطلبات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والإنشائية والإنتاجية الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم“.

ويستمر المعرض على مدار ثلاثة أيام حتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في فندق الداماروز في دمشق. ويتضمن المعرض مواد واختصاصات في مجال البناء والانشاء والبنى التحتية والطاقة، والقوى المحركة والاستشارات الفنية والخدمات العقارية، والتعهدات الكهربائية والميكانيكية والبنوك وشركات التأمين.

يذكر أن بنك سورية الدولي الإسلامي تأسس برأسمال قدره (٥) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى نحو ٨,٥ مليارات ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

ويبلغ عدد فروع ومكاتبه ٢٦ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من ١٨٠ ألف متعامل حتى نهاية العام ٢٠١٢ ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالي ١٢ ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.

البنك العربي الإسلامي الدولي يوقع مذكرة تفاهم مع جامعة الزرقاء الأهلية



سورية-دمشق: ١٣/١٠/٢٠١٤: في إطار سعي بنك سورية الدولي الإسلامي المستمر لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه الكرام، ولأن البنك يضع ضمن أولوياته مواكبة التطور التقني في المجال المصرفي فقد أتم البنك بنجاح تطبيق النظام المصرفي الجديد IMAL 13 الأمر الذي تطلب الكثير من الوقت والجهد ليتم انجازه بالصورة المثالية، وقد استغل البنك فترة عطلة عيد الأضحى المبارك للقيام بعملية تطوير وتحديث النظام البنكي ليتماشى مع أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة لعملاء البنك. وبهذه المناسبة عبّر السيد عبد القادر ألدويك الرئيس التنفيذي للبنك عن سعادته البالغة لتحقيق البنك هذا الانجاز بفترة قياسية وأكد أنه لم يكن ذلك ليتحقق لولا التعاون الكبير والجهود المستمرة المبذولة بين فريق العمل لوضع بنك سورية الدولي الإسلامي في مراكز متقدمة من الاحترافية والمهنية وتذليل كل الصعاب لتحقيق النجاحات المتوالية والسبق في جميع المجالات، مبيناً أن البنك وخلال مدة وجيزة استطاع أن ينتهي من ترقية النظام البنكي من النسخة IMAL Feb 08 إلى آخر نسخة لدى الشركة الموردة للنظام وهي نسخة IMAL 13 وكان من أوائل البنوك في منطقة الشرق الأوسط التي تطبق هذه النسخة، كما أن هذه الترقية تمت بشكل كبير على أيدي أبناء بنك سورية الدولي الإسلامي وبالتعاون مع الشركة الموردة للنظام /شركة باث والشركات الأخرى ذات العلاقة CSC وA2A وفي وقت قياسي ونجاح باهر وفي الوقت المحدد.

يذكر أن بنك سورية الدولي الإسلامي تأسس برأسمال قدره (٥) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى نحو ٨,٥ مليارات ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

ويبلغ عدد فروع ومكاتبه ٢٦ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من ١٨٠ ألف متعامل حتى نهاية العام ٢٠١٢ ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالي ١٢ ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.

في إطار سعي "آفاق" للوصول إلى إسعاد الناس فيصل بن سعود القاسمي يطلق مبادرة "العميل السعيد"



الجوائز الدولية، وطرح برنامج حديث لولاء العملاء يعد الأول من نوعه من خلال بطاقة "سداد" للدفع المباشر والذي سيعلن عن تفاصيله في القريب العاجل، ووضع نظام ذكي متطور لتقييم جودة الخدمات ورفع كفاءتها والتعامل مع شكاوى العملاء بإيجابية باعتبار أن الشكاوى والاقتراحات هي وسيلة لتقييم الأعمال حيث قررت المبادرة منح الاقتراحات والشكاوى نقاط ومكافآت برنامج الولاء وذلك تشجيعاً من الشيخ فيصل القاسمي للتواصل الإيجابي بين الشركة والمتعاملين معها، بالإضافة إلى تحويل "مبادرة العميل السعيد" إلى مادة تدريبية تدرس مثل "معهد مالطا للإدارة" ومعهد "مسار - آفاق" وغيرها من المؤسسات الدولية إنطلاقاً من الإمارات.

وقال الدكتور محمود عبدالعال الرئيس التنفيذي في "آفاق" إن مبادرة العميل السعيد تأتي ضمن سعي الشركة المستمر للتوافق مع المبادرات الحكومية وخصوصاً مع استراتيجية حكومة دبي في التحول نحو الحكومة الذكية والمدينة الذكية، وإنطلاقاً من الأهمية الخاصة التي توليها الشركة لإسعاد العملاء من خلال حرصها على الدقة والكفاءة في إنجاز معاملات الدفع والتدريب المستمر لرفع مهنية الموظفين وكفاءتهم وأسلوبهم المتسم باللفظ والذوق. وأضاف: "نعتقد أن مبادرة العميل السعيد التي أطلقها الشيخ فيصل بن سعود القاسمي تصلح أن تدرّس كمادة أكاديمية في الجامعات العالمية انطلاقاً من أرض الإمارات نظراً لأهميتها في رفع مستوى التعامل مع العملاء وإسعادهم. وننوي قريباً طرح المزيد من خدمات التمويل من تلك النوافذ في المستقبل القريب، وإضافة المزيد من الخدمات الحكومية الأخرى ضمن مظلة تطبيق آفاق عبر الهاتف المتحرك أو من خلال موقع الشركة الإلكتروني."

في أكتوبر العام الحالي أطلق الشيخ فيصل بن سعود القاسمي عضو مجلس الإدارة المنتدب في آفاق- الإسلامية للتمويل "مبادرة العميل السعيد" التي تعتبر الأولى من نوعها في قطاع الخدمات الحكومية وذلك في إطار سعي الشركة المستمر للوصول إلى إسعاد الناس وحرصها على تيسير دفع الرسوم الحكومية وتقديم خدمات تسعد المتعاملين والعملاء.

وتعليقاً على إطلاق المبادرة قال الشيخ فيصل بن سعود القاسمي عضو مجلس الإدارة المنتدب في "آفاق" إن إطلاق مبادرة "العميل السعيد" يأتي تماشياً مع مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله سعياً للوصول إلى إسعاد المواطنين والمقيمين على أرض الدولة على حد سواء.

وأضاف: "نسعى جاهدين لنشر مفهوم "العميل السعيد" من خلال نوافذ "آفاق" المنتشرة في الدولة وذلك لتمكين عملائنا من سداد كامل الرسوم الحكومية للجهات التي نتعامل معها بكل أمن وسرور وسهولة، وتحقيق أهداف الشركة في تلبية توقعات عملائنا والوصول إلى إسعادهم. كما سنقوم بتقييم دوري لمبادراتنا بهدف تعزيزها والوصول بها إلى الأهداف التي وضعها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله.

وترتكز المبادرة على ستة عناصر رئيسية هي توفير الخدمات الحكومية خلال فترة أقل من خمسة دقائق حسب المعايير الدولية، وتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين في أماكنهم، وتوفير خدمات الدفع والتمويل الإسلامي من خلال تطبيق "آفاق" الذكي في الأجهزة الذكية الذي حاز العديد من

عدنان يوسف لـ CNN : أخشى أزمة عالمية مركزها الصين والهند ونتائج البركة ممتازة.. الخليج قد يتأثر بالنفط وحسابات الإرهابيين مراقبة



قال عدنان يوسف، المدير التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية والرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية، في مقابلة مع CNN بالعربية، إن هناك نُذر أزمة مالية جديدة في العالم مركزها الصين والهند هذه المرة، متوقعا تأثر دول الخليج بحال استمرار التراجع بأسعار النفط.

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- قال عدنان يوسف، المدير التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية الإسلامية والرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية، في مقابلة مع CNN بالعربية، إن هناك نُذر أزمة مالية جديدة في العالم مركزها الصين والهند هذه المرة، متوقعا تأثر دول الخليج بحال استمرار التراجع بأسعار النفط، كما أكد صلابه موقف المصارف الإسلامية والعربية والنتائج الممتازة لبنك البركة.

وقال يوسف، ردا على سؤال حول إمكانية وجود نُذر أزمة عالمية جديدة في الأفق: "بالنسبة للأزمة المالية التي مرت بها المنطقة والعالم، أرى أن أمريكا خرجت من عنق الزجاجة من حيث المشكلة، وبقيت أوروبا التي لم تحل كل مشاكلها، ولكنها في طريقها للخروج من المشاكل، والآن خوفي ليس من المنطقة الغربية بل من المنطقة الشرقية."

وتابع بالقول: "لقد سبق أن تنبأت بالمشاكل الاقتصادية في الهند والصين، وأتوقع أن يكون هناك انخفاض أو تباطؤ في الاقتصادين الهندي والصيني، ولن يكون هناك نسب النمو العالية التي رأيناها سابقا.. خوفاً يتركز على الصين لأنها دولة مصدرة ويعتمد اقتصادها كلياً على الصادرات، وهي تفتقد للخبرة الكبيرة في إدارة الانعكاسات الاقتصادية مع ولذلك أرى أنه سيكون هناك أزمة في السوق الصينية بالذات."

وحول ما إذا كان تراجع الطلب من الشرق سيؤثر على أسعار النفط المتراجعة أصلاً قال يوسف: "بالتأكيد سيكون لها تأثير كبير لأن نمو صادرات الخليج البترولية لم يكن بالغرب بل في الشرق، وتحديدًا في الصين والهند، ولذلك أتوقع أنه عندما يكون هناك أزمة سيكون هناك تأثير بالصادرات النفطية الخليجية، وخاصة إلى الصين، وهذا سيؤثر على أسعار البترول."

ولفت يوسف إلى أن الأسواق العالمية تحركت بشكل جيد رغم انتهاء مشروع التيسير الكمي بأمريكا، مشيراً إلى ذلك جرى بدفع من حركة الاقتصاديين الياباني والأمريكي.

اقتصاد الخليج وتراجع أسعار النفط.

ورداً على سؤال حول كيفية تأثير تراجع أسعار النفط على مالية دول الخليج وخطط الخليج للتوسعية والاقتصادية قال يوسف: "إذا ظل سعر النفط ما بين ٧٥ و٨٠ دولارا فسيكون سعرا معقولا للبرميل، أما بحال تراجع دون هذا المستوى فسوف تتأثر دول الخليج، خاصة وأنها وضعت خططها ودراساتها على أساس سعري معين.. أنا أتوقع استقرار أسعار النفط بما بين ٧٠ و٨٠ دولارا، وعودتها إلى ما فوق حاجز مائة دولار سيستغرق وقتا."

واستبعد يوسف تأثر مشاريع النفط الصخري في الولايات المتحدة بالذات بالتراجع الحاصل على سعر النفط قائلا: "على ما أعتقد فإن الاستثمارات في أمريكا قد استثمرت بالفعل، وبالتالي فإن من مصلحتهم الآن عدم التوقف، بل مواصلة العمل. وأعتقد أن تكلفة الإنتاج مرتفعة مقارنة بالخليج الذي يستفيد من وجود هامش ربح كبير بين التكلفة وسعر البيع أما في أمريكا فهامش الربح محدود، وبالتالي فإن تراجع الأسعار سيؤثر فيهم، خاصة وأننا لا نتحدث عن استثمار قديم بل عن استثمار جديد." ولم يستبعد يوسف تأثر الدول المستوردة للنفط إيجابيا بسبب تراجع الأسعار قائلا: "هذه الدول سوف تستفيد، فمصر ستستفيد بصورة كبيرة من تراجع سعر النفط، ولكن في مصر بعض دول الخليج قامت بتزويدها بالنفط بسعر رمزي."

المصارف العربية والإسلامية في ظل الأوضاع القائمة ونفى يوسف إمكانية تأثر المصارف الإسلامية بالأوضاع العالمية القائمة، مؤكدا أنها خفضت بنسبة كبيرة الأصول العقارية في محافظها الاستثمارية مؤخرا، كما أنها باشرت بإصدار منتجات جديدة تساعد على المنافسة بالسوق مثل، الإجارة المنتهية بالتملك والسلم والاستصناع، وهي منتجات أعطت البنوك الإسلامية دفعة قوية للمنافسة.

وشرح قائلا: "ليس لدي خوف على البنوك الإسلامية، أما البنوك العربية، فلا أظن أنها ستتأثر بالأزمة، لأن المصارف، وخاصة في الخليج، تستفيد من أجواء الانتعاش الاقتصادي لدول الخليج، أما المصارف الموجودة في الدول التي شهدت حراكا سياسيا، وخاصة مصر وتونس، فقد بدأت تظهر تحسنا، ففروع البركة في مصر وتونس، والتي كنا ننتظر تراجع أدائها، تمكنت من النمو بما بين ١٥ و ١٧ في المائة بمصر في المحفظة والأرباح، وكذلك نتوقع بنهاية العام تسجيل نمو في تونس."

وعن دور المصارف العربية في حملة تجفيف منابع الإرهاب وخاصة الحسابات المصرفية التي قد تشغلها جماعات متطرفة مثل داعش قال يوسف: "البنوك العربية بالذات قامت بعمل جيد للغاية على صعيد مكافحة غسيل الأموال والحسابات المرتبطة بهذه التنظيمات، بصرف النظر عن الأوضاع الحالية." وأضاف: "بعد الأحداث الأخيرة في سوريا والعراق بدأت البنوك المركزية والعربية بالتشديد على موضوع انتقال الأموال من منطقة إلى منطقة أو من حساب لآخر، فهذه الحسابات - إن وجدت - إما جرى تجميدها أو أنها تحت المراقبة الكاملة وليس هناك انتقال أموال من بلد إلى بلد."

أرباح بنك البركة ممتازة والتوسع نحو المغرب قادم وعن نتائج بنك البركة الذي تجتمع إدارته الاثنين للمصادقة على النتائج المالية قال يوسف: "النتائج التي رأيناها للبركة ممتازة، سيكون هناك نمو في الميزانية يتجاوز عشرة في المائة ونمو في المحفظة يزيد عن ثمانية في المائة. النمو في الأرباح أفضل من الربع الثالث من ٢٠١٣ وكذلك فإن الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٤ هي أفضل من نتائج الأشهر المماثلة من العام الماضي، رغم أنه كان لدينا في نفس الفترة من العام الماضي أرباح لم تتكرر في ٢٠١٤، ولذلك نقول إن لدينا نتائج جيدة للغاية."

وعن المشاريع المقبلة للتوسع قال: "بعد الموافقة على التشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية في المغرب خطة للتوسع باتجاه المغرب عام ٢٠١٥، وهذا سيوفر تغطية لكامل منطقة المغرب المغربي وشمال أفريقيا، عبر وجودنا بالمغرب، وكذلك الجزائر عبر ٣٠ فرعا وتونس التي سيصل عدد فروعنا فيها إلى ٢٥ فرعا قريبا، وكذلك سنتوسع في ليبيا التي لدينا الآن مكتب تمثيلي، وفي مصر عندنا ٣٥ فرعا، وسنفتتح خمسة فروع إضافية لنصل إلى ٤٠ فرعا قريبا."

قصة الأطفال تصدر عن هيئة السوق المالي السعودي



حكايات سالم

أنا المدير





التدرُّج الوظيفي هو تبدأ من وظيفة صغيرة ثم
تصل إلى الوظيفة الكبيرة.



التدرج في الوظيفة؟ ما معنى ذلك يا ابي؟



..لا يأنني.. لكن بالجد والاجتهاد والمثابرة
في العمل، يمكنك أن تصبح مديراً.



هل هذا يعني أنني لن أصبح مديراً
بعدما أخرج من الجامعة.



رائع، يعني أنه من الممكن أن أحقق حلمي.



بعون الله يا سالم، ولا تنس أن
الاخلاص في العمل هو سر النجاح.

لن انس هذا يا والد المدير.



تمت-

منتدى أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS NEWS

Amara Assi  مشاركة · ٢٠١٤/٠١/٢٠

صافي ربح مصرف الإنماء السعودي بلغ نحو 35% في 2013
مركز بيان الجائزة المالية الإسلامية
المصرف الإسلامي
أقر صافي ربح مصرف الإنماء السعودي 35% في الربع الأخير من العام 2013 ليصل إلى 280 مليون ريال
الإنتاج على أربعة (12 مليار)



مؤسسة المسكة  مشاركة · ٢٠١٤/٠١/٠٩

اليوم - السعودية - وزير البترول: المدينة التعليمية في رأس الخير تهم
التصنيع وتوفر آلاف الوظائف
alyaum.com

mohanad alkash  مشاركة · ٢٠١٣/١٢/١١

<http://www.raqaba.co.uk/tq-node/1096/>

أفاد البحث في الشخصية الاعتبارية: أفكار لا بد من طرحها قراءة في
أبحاث المثقفي الفقه في الكويت | موقع رقابة للاستشارات
المالية الإسلامية
raqaba.co.uk

Nour Jazmaty  مشاركة · ٢٠١٣/١٢/٠٥

صدر العدد 18 لفرس 2013 من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
رابط التحميل:
http://www.giem.info/files/issue/Vol_18.pdf



مكرم مبيض العارف  مشاركة · ٢٠١٤/٠١/٠٩

بناء فعاليات مؤتمر الاقتصاد الإسلامي تحت شعار "استشر التغيرات التحول والوقت" طرابلس 6 يناير 2014 (وال) -
بدأت صباح اليوم الاثنين بطرابلس فعاليات مؤتمر الاقتصاد الإسلامي تحت شعار "استشر التغيرات التحول والوقت" -
ومعظم الحضور هذا المؤتمر الذي ترأسه الدكتور الوطني الدكتور "أحمد صالح السامور" وزير
الاقتصاد "محمدي أبو خدي" ومشتغل من خبراء الاقتصاد (إيم) الأستاذة وسمراء الشركات والمصرف
مزيد من المتطلبات

وكيلة الأبناء الطبية - وال - بناء فعاليات مؤتمر الاقتصاد الإسلامي
تحت شعار "استشر التغيرات التحول والوقت" طرابلس 6 يناير
2014 (وال) - بدأت صباح اليوم الاثنين بطرابلس فعاليات
مؤتمر الاقتصاد الإسلامي تحت شعار "استشر التغيرات التحول والوقت
" كخطوة في طريق رسم هور متكاملة ومد

lana-news.ly



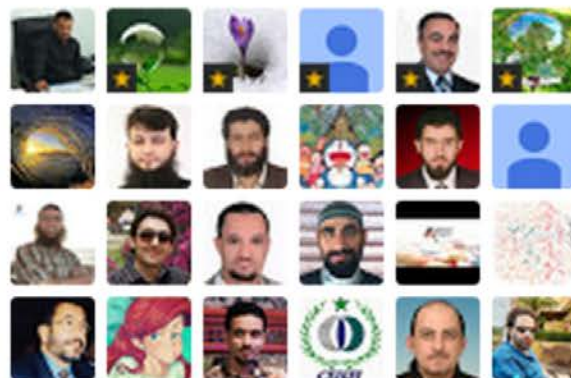
البحث في المنتدى

كل المشاركات

الأحداث

اعرض الكل

الأعضاء (١٦٤)



يمكنكم زيارة المنتدى على هذا الرابط:

<https://plus.google.com/u/0/communities/113391410978514733116>

التعاون العلمي



General Council for Islamic
Banks And Financial Institutions



المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية

Bringing ISLAMIC FINANCE To the World

SUPPORTING IFSI THROUGH:

- › FINANCIAL AND ADMINISTRATIVE INFORMATION
- › FINANCIAL ANALYSES AND REPORTS
- › TRAINING ACCREDITATION AND CERTIFICATION
- › MEDIA CENTER
- › E-LIBRARY
- › FATAWAS DATABASE
- › CONSULTANCY SERVICES



www.cibafi.org